التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الدورة الخامسة والأربعون
المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرياض
29 جمادى الأولى 1446هـ - 1 ديسمبر 2024م

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الأول

منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الأول

منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

التقرير الاستراتيجي
2024

دول مجلس التعاون الخليجي
وشبه الجزيرة العربية

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	التقرير الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية 2024	إعداد: د. محمود سميرالمنير عميد كلية الإعلام والعلاقات العامة الجامعة الإسلامية ولاية مينيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية	12
3	التقرير الاستراتيجي لدولة الكويت 2024		32
4	التقرير الاستراتيجي لدولة الإمارات 2024		49
5	التقرير الاستراتيجي لمملكة البحرين 2024		62
6	التقرير الاستراتيجي القطري 2024		74
7	التقرير الاستراتيجي لسلطنة عمان في 2024		90
8	دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية.... أرقام ودلالات		106
9	التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2024 (عام ساخن وأزمات مستعصية)	مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات – بغداد	125
10	اليمن .. بين دوافع الحرب وجهود السلام 2024	مركز المخا للدراسات أ.عاتق جار الله	162

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان؛...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي2024

دول مجلس التعاون الخليجي
وشبه الجزيرة العربية

د. محمود سمير المنير

عميد كلية الإعلام والعلاقات العامة الجامعة الإسلامية
ولاية مينيسوتا - الولايات المتحدة الأمريكية

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2025

التقرير الاستراتيجي
للمملكة العربية السعودية
2024

الأداء الاقتصادي للمملكة

- حققت المملكة – في 2024 – تقدماً كبيراً في مجال الاستدامة عبر مختلف القطاعات، مع وجود خطط لتسريع التقدم في السنوات الأخيرة من رؤية 2030، الأمر الذي من شأنه أن يخلق مئات الآلاف من فرص العمل في قطاعات تمتد من الصناعة إلى السياحة، مما سيساهم بشكل كبير في الاقتصاد غير النفطي.
- بلغت قيمة المشاريع المرتبطة بالقطاع الصناعي في المملكة 20.4 مليار ريال، مع إصدار 2،647 رخصة للمنشآت الصناعية في النصف الأول من 2024.
- وشهدت المملكة نموًا كبيرًا كوجهة سياحية في السنوات الأخيرة، زاد هذا الزخم في 2024 نتيجة للمتغيرات الجذرية التي يجري تنفيذها في إطار برنامج رؤية 2030، الهادفة إلى تحويل المملكة إلى واحدة من الدول التي تستقطب أكبر عدد من الزوّار.
- لا بدّ من الإشارة إلى أن الاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية المتعلقة بالسياحة، بما فيها المطارات، والفنادق، والنقل، حسّنت أيضًا التجربة السياحية الشاملة وإمكانية الوصول إلى المملكة. وفي هذا الإطار، وعدت وزارة السياحة بتقديم حزمة استثمارية بقيمة تريليون دولار أمريكي لمدة 10 سنوات، بما أن الدولة تسعى إلى زيادة القدرة الاستيعابية للفنادق بمقدار 310،000 غرفة بحلول عام 2030.
- واصلت المملكة في 2024 تسهيل عملية الحصول على التأشيرات السياحية، ما سهّل إمكانية دخول الزوّار المحتملين بغرض السياحة بكافة تنوعاتها، وخصصت المملكة ميزانيات ضخمة للاستثمار في ترميم المواقع التراثية والترويج لها بصفتها معالم جذب سياحي. ومن بين هذه المواقع مدينة العلا القديمة، وآثار مدائن صالح النبطية، ومدينة جدة التاريخية. كذلك، تبنّت الحكومة استراتيجية لاستقطاب الاستثمار وتعزيز إنفاق السياح من خلال الفعاليات البارزة والسياحة الرياضية.

المملكة العربية السعودية

- بحسب منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، برزت المملكة بصفتها الوجهة السياحية الثانية الأسرع نموًا في العالم، وذلك بناءً على عدد السياح الدوليين الوافدين إليها خلال الربع الثاني من عام 2024. وفي عام 2025، تتوقّع المملكة استقطاب حوالي 70 مليون زائر محلي و30 مليون زائر دولي.
- شهدت الحكومة الرقمية السعودية تطوراً هائلاً مع وفورات بلغت 6.9 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2024، وسجل نمو المنظمات غير الربحية نسبة 28 % في نفس الفترة.
- زادت الأصول المالية الرئيسية بنسبة 22.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنسبة 83.9 % خلال النصف الأول من 2024.
- بالمقابل سجلت الميزانية السعودية عجزاً للفصل الثامن على التوالي، إذ أظهرت بيانات وزارة المالية لعام 2024 بلوغ العجز للربع الثالث 30.2 مليار ريال، بما يناهز ضعف عجز الربع السابق (الدولار يساوي 3.76 ريال). وفقاً للبيان التمهيدي لميزانية عام 2025، الصادر في 30 سبتمبر، توقعت حكومة المملكة تحقيق عجز عند 118 مليار ريال في 2024، على أن يستمر للسنوات الثلاث المقبلة ليبلغ ذروته في 2027 عند 140 مليار ريال كعجز مُقدّر.
- وصعدت إيرادات الميزانية في الربع الثالث من العام 2024مع ارتفاع الإيرادات النفطية 30 % إلى 191 مليار ريال، وزيادة الإيرادات غير النفطية 6% إلى 118 مليار ريال. ومثلت الإيرادات غير النفطية 38 % من إجمالي إيرادات الميزانية في الربع الثالث 2024، فيما تمول 35 % من الإنفاق للفترة ذاتها، بحسب ما أوردت أسوشيتد برس.[1]
- ويعود اتساع العجز بشكلٍ أساسي إلى زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري على المشاريع العملاقة التي تشهدها البلاد، وسط تراجع أسعار النفط بنحو الخُمس منذ بداية

(1) السعودية.. أرقام رسمية عن العجز والإيرادات، الحرة، نشر في 2024/11/4، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/PCVvq

السنة، بموازاة خفض المملكة لإنتاجها من الخام إلى 9 ملايين برميل يومياً.

- ارتفع الدين العام للمملكة بنهاية الربع الثالث بشكل طفيف مع زيادة الإنفاق، متخطيا بذلك تقديرات ميزانية 2024. وبلغ حجم الدين العام 1.16 تريليون ريال، مسجلا نموا بنحو 16.4 % على أساس سنوي، فيما زاد بنحو 0.7 % مقارنة مع الربع السابق.

- نما الاقتصاد السعودي بنسبة 2.8 بالمئة خلال الربع الثالث 2024 على أساس سنوي، بعد أن انكمش بنسبة 0.3 بالمئة في الربع الثاني. جاء ذلك في بيانات أولية صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، قالت فيه إن النمو المسجل في الربع الثالث جاء مدفوعا بالأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية. ونما الاقتصاد غير النفطي في المملكة بنسبة 4.2 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام المنصرم 2024، بينما نمت الأنشطة الحكومية بنسبة 3.1 بالمئة والأنشطة النفطية بنسبة 0.3 بالمئة. وعلى أساس فصلي، نما الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 0.8 بالمئة مقارنة مع الربع الثاني، وفق البيانات الرسمية.[1]

- ارتفع حجم التبادل التجاري للمملكة في الربع الثاني من 2024 بنحو 1.1 %، بالتزامن مع ارتفاع الواردات 3 %، وزيادة الصادرات غير البترولية بنحو 0.4 %، فضلاً عن نمو السلع المعاد تصديرها بأكثر من 39 % على أساس سنوي.[2]

- ورغم ذلك، تواجه المملكة تحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أظهرت بيانات الربع الثاني من 2024 تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 7.5 % مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب الأزمات والحروب بالإقليم.

- وتحاول الحكومة السعودية تعزيز جاذبية بيئتها الاستثمارية لدعم خطط التحول الاقتصادي. وتسعى المملكة إلى جذب استثمارات أجنبية بقيمة 100 مليار دولار،

(1) الاقتصاد السعودي ينمو بـ 2 ,8 بالمئة بالربع الثالث من 2024، وكالة الأناضول، نشر في 2024/10/31، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/fvXbY

(2) أرقام التجارة الخارجية للسعودية في النصف الأول من 2024، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، رابط مختصر https://linksshortcut.com/oGZSa

بحلول عام 2030، في إطار إستراتيجية استثمارية شاملة لتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية.

- وصل حجم التجارة الخارجية للمملكة إلى 1.499 تريليون ريال في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024م، مقابل 1.478 تريليون ريال في الفترة ذاتها من عام 2023م.[1]
- وعلى مستوى الربع الثالث، سجلت التجارة الخارجية للمملكة انخفاضا طفيفا بنحو 0.18 % على أساس سنوي، لتبلغ 493.74 مليار ريال، مقابل 494.6 مليار ريال في الربع المماثل من العام 2023م.
- وعلى مستوى الربع الثالث، سجلت التجارة الخارجية للمملكة انخفاضا طفيفا بنحو 0.18 % على أساس سنوي، لتبلغ 493.74 مليار ريال، مقابل 494.6 مليار ريال في الربع المماثل من العام 2023م.
- كان شهر مايو/ أيار الأعلى بحجم التبادل التجاري للمملكة في أول 9 أشهر من العام 2024 بإجمالي 180.25 مليار ريال، مسجلا زيادة بنحو 7.6 % عن الشهر نفسه من العام الماضي.
- تراجعت قيمة صادرات المملكة السلعية في شهر سبتمبر/ أيلول 2024 إلى أدنى مستوى في 39 شهرا (3 سنوات و3 أشهر)؛ حيث بلغت 88.57 مليار ريال، وهو أقل مستوى للصادرات منذ شهر يونيو/ حزيران 2021م عندما بلغت 84.34 مليار ريال.[2]

التبادل الاقتصادي خليجيا

- حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً ملحوظاً بفائض الميزان التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2024م، حيث قفز فائض الميزان التجاري للسعودية في تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 45.2 % خلال

(1) التبادل التجاري للسعودية يرتفع إلى 1,5 تريليون ريال في أول 9 أشهر من 2024، مركز الإحصاء لدول مجلس التعاون الخليجي، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/tcSbT
(2) التبادل التجاري للسعودية يرتفع إلى 1,5 تريليون ريال في أول 9 أشهر من 2024، مصدر سابق.

النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي، لتحقق فائضاً قيمته 35.9 مليار ريال سعودي 9.57 مليار دولار، مقابل فائض في الفترة المماثلة من العام الماضي بقيمة 24.72 مليار ريال 6.59 مليار دولار، وفقاً لإحصائية تستند لبيانات الهيئة العامة السعودية للإحصاء. [1]

- قفز فائض تجارة المملكة العربية السعودية مع دولة قطر بنسبة 117.4% في النصف الأول من العام الحالي، إلى 972.9 مليون ريال 259.44 مليون دولار، مقابل 447.6 مليون ريال 119.36 مليون دولار بالفترة ذاتها من العام الماضي. واحتلت دولة قطر المرتبة الخامسة في التبادل التجاري مع السعودية في النصف الأول من 2024 بقيمة 2.36 مليار ريال 630.1 مليون دولار، مسجلاً نمواً نسبته 72 % على أساس سنوي.
- ارتفعت صادرات السعودية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تشمل الصادرات البترولية وغير البترولية، بنسبة 19.7 % خلال النصف الأول من عام 2024 إلى 74.61 مليار ريال 19.9 مليار دولار، مقابل 62.32 مليار ريال 16.62 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي. وصدرت السعودية سلعاً إلى قطر بقيمة 1.67 مليار ريال 444.8 مليون دولار، ولكنها ارتفعت بنسبة 83.2 % عن النصف الأول من عام 2023.
- استوردت السعودية سلعا من دول الخليج بقيمة 38.71 مليار ريال 10.32 مليار دولار في النصف الأول من العام 2024، مقابل 37.6 مليار ريال 10.03 مليار دولار بالفترة المماثلة من العام الماضي. وارتفعت قيمة واردات المملكة من دولة قطر بنسبة 50.1 % إلى 695 مليون ريال 185.33 مليون دولار.
- ارتفعت الصادرات السعودية للإمارات بمعدل سنوي تجاوز 9 في المائة، حيث بلغت، في عام 2024، 31 مليار ريال، مع تطلعات للتكامل في قطاعي الصناعة والتعدين.[2]

(1) فائض تجارة السعودية مع قطر يقفز 117,4 ٪، الشرق القطرية، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/NbbRx

(2) 244 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الرياض وأبو ظبي في 10 أعوام، الشرق الأوسط، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/tUDXc

وبلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الإماراتية إلى المملكة 15.7 مليار درهم.[1]

- سجلت تركيا والسعودية رقما قياسيا في حجم التجارة المتبادلة ليتجاوز الـ 8 مليارات دولار في 2024. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود 1400 مستثمر سعودي يعملون في تركيا حاليا، وأن قيمة استثماراتهم بلغت 2 مليار دولار في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.[2]

- زاد حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية في 2024، وبلغت الصادرات المصرية للسعودية 2.2 مليار دولار وارتفع حجم الصادرات المصرية للمملكة بنسبة 29.4 % في حين بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين 6.5 مليار دولار، وبلغت قيمة الاستثمارات السعودية في مصر 408.5 مليون دولار بينما بلغت قيمة الاستثمارات المصرية في السعودية 107.6 مليون دولار في 2024.[3]

السياسة الخارجية

- المتابع للسياسة الخارجية للمملكة يجد أن الأداء الدبلوماسي السعودي يعتمد على تعزيز فكرة الاستقرار في المنطقة، من خلال القيام بالمهام الدبلوماسية والتحالفات وإعادة تعريف العلاقات الإقليمية بشكل يخدم هذا الهدف دون التأثير على الواقع السياسي الدولي فيما يخص علاقة الدول الكبرى بدول المنطقة.

- استطاعت السياسة الخارجية للمملكة ضبط علاقتها مع الأطراف الفاعلة في المنطقة (الدولة الخليجية وإيران وإسرائيل) التي كانت ومازالت تحاول الدفع نحو فكرة الاستقطاب الثنائي من أجل تفكيك هذا المثلث السياسي لصالحها دون أن تقدم

(1) شهد حجم التبادل التجاري بين السعودية والإمارات تطورات متتالية ليصل إلى 915 مليار ريال (244 مليار دولار)، خلال السنوات العشر الأخيرة، من 2014 إلى 2023، في حين ارتفع، خلال السنوات الثلاث المنصرمة، ليبلغ أعلى مستوياته بإجمالي 327,506 مليار ريال (87,3 مليار دولار)، ما يدل على تطورات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مع وجود آلاف العلامات والوكالات التجارية والشركات المسجلة في البلدين.

(2) وزير تركي: سنسجل مع السعودية رقما قياسيا في حجم التجارة، وكالة الأناضول، نشر في 2024/11/04، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/gdame

(3) 8,4 مليار دولار التجارة بين السعودية ومصر آخر 10 أعوام.. نمت 38 ٪ خلال 2024، الاقتصادية، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/XNpER

تنازلات في محورها الخاص بالقضية الفلسطينية، فالسياسة السعودية أثبتت أنها تلتزم الموقف الثابت – حتى الآن – فيما يخص القضية الفلسطينية.

- يعتبر عام 2024 العام الثالث على التوالي الذي يشهد ثباتا في سياسة المملكة التي تطورت لتتخذ شكلا من أشكال المشاركة البناءة وبناء الجسور مع القوى الإقليمية الأخرى، بعد أن كانت تعتمد على المواجهة والمشاكسات المكلفة غير المربحة، بحسب تقرير في مجلة «ناشيونال إنترست».[1]

- السعودية اتخذت مسار الدبلوماسية وتهدئة التوتر في كثير من الملفات الأخرى على مدار الثلاث سنوات الماضية، فوضعت حدا لحصار قطر ورحبت بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وأعادت علاقاتها مع تركيا ودخلت في مفاوضات مع الحوثيين في اليمن، لتبدأ مرحلة جديدة مختلفة كليا عن عقد امتلأ بالصراعات سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية.

- فيما يبدو أن رؤية 2030 التي وضعتها المملكة وتعتمد على الاستثمار والسياحة وتنويع الاقتصاد، وجدت نفسها في منطقة غير مستقرة وهي نفسها تشارك في حروب وأزمات، وهذا مناخ سلبي لن يجذب المستثمرين ولا السياح، خاصة أنها كانت تهدر مواردها في نزاعات مسلحة بدلا من البناء ويجعلها مشغولة عن تنفيذ أهدافها الطموحة. كل هذا جعلها تغير من استراتيجيتها وبناء صورة لها بأنها دولة محورية بالشرق الأوسط لها علاقات جيدة مع القوى الإقليمية الأخرى ومتواجدة في المحافل الدولية الكبرى.

- السعودية اليوم تؤمن بأن الاقتصاد هو من يقود قاطرة العلاقات الدولية وتبادل المصالح وتنمية المصالح المشتركة مع كل الدول وليس القوى الإقليمية فقط، وهو كفيل بمد جسور تعاون وبناء الثقة بين هذه القوى حتى وإن كانت قوة متناحرة كطبيعة

(1)A New Era of Saudi Diplomacy Has Arrived ،nationalinterest.org.
https//:linksshortcut.com/VNHmV

العلاقات السعودية الإيرانية. فضلا عن أن كل التجارب أثبتت بالفعل بأن مد جسور التعاون والتواصل والاستثمار المتبادل كفيل بخلق حالة من الاستقرار وتنامي العلاقات بما يجنب المنطقة حالة الاستقطابات الدولية التي أضرت بها وجعلتها دائما على صفيح ساخن.

- أطلقت السعودية في أواخر سبتمبر 2024 مبادرة «التحالف الدولي لتنفيذ لحل الدولتين» في مسعى لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ودعت إلى عقد قمة متابعة عربية إسلامية مشتركة بالمملكة في 11 نوفمبر2024، لبحث استمرار «العدوان الإسرائيلي «على الأراضي الفلسطينية ولبنان، وتطورات الأوضاع الراهنة في المنطقة.[1]

- أسفرت القمة العربية الإسلامية التي عقدت في الرياض في 11 نوفمبر 2024 عن أن الدول المجتمعة ستعمل على حشد الدعم لتجميد مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها، وطالبت كافة الدول بحظر تصدير أو نقل الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل، كما طالبت مجلس الأمن باتخاذ قرار «يلزم إسرائيل بوقف سياساتها غير القانونية التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة».

- وأكد البيان الصادر عن القمة مركزية القضية الفلسطينية والدعم الراسخ للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في الحرية والدولة المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967.وشدد على حق اللاجئين في العودة والتعويض بموجب قرارات الشرعية الدولية، والتصدي لأي محاولات لإنكار أو تقويض هذه الحقوق، وعلى أن القضية الفلسطينية، «شأنها شأن كل القضايا العادلة

(1) تُمثّل هذه القمة امتداداً للقمة العربية الإسلامية المشتركة التي عُقدت بالرياض في 11 نوفمبر 2023. والتي «أدانت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الاستعماري في الضفة الغربية». وأصدرت هذه القمة الاستثنائية، قراراً ختامياً، شمل 31 بنداً لدعم الشعب الفلسطيني، والضغط لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكسر الحصار المفروض عليه، وإدخال المساعدات الإنسانية، والتمسك بـ «حل الدولتين» ومبادرة السلام العربية باعتبارها مرجعية.

للشعوب التي تناضل من أجل الخلاص من الاحتلال ونيل حقوقها».[1]

- شهدت الأسابيع الأخيرة من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024 تطورات متسارعة على صعيد احتدام القتال بين النظام السوري وفصائل المعارضة المسلّحة التي استولت على مساحة واسعة من الأراضي شمال غربي سوريا، بما في ذلك معظم مدينة حلب، ثاني أكبر مدينة في البلاد. جرت اتصالات بين الخارجيتين السعودية والسورية وكانت السعودية قد استأنفت عمل بعثتها الدبلوماسية في سوريا، في 10 مايو/ أيار 2023 «انطلاقاً من روابط الأخوة التي تجمع الشعبين وحرصاً على الإسهام في تطوير العمل العربي المشترك وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة»، كما جاء في بيان الخارجية السعودية حينها. وجاء القرار السعودي بعد عودة دمشق إلى جامعة الدول العربية في 7 مايو/ أيار 2023. وفيما يبدو نأنأنأنأن هذا التحوّل السعودي جاء مدفوعاً بمجموعة من العوامل: الرغبة في الحدّ من النفوذ الإيراني، والحاجة إلى استقرار المنطقة بسبب طموحات اقتصادية تخدم الرؤى الخليجية لهذه الدول التي قرّرت تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالفوائد الاقتصادية والسياسية المحتملة لإعادة التعامل مع سوريا، وخصوصاً لجهة إعادة الإعمار.

- عقب سقوط نظام الأسد وسيطرة المعارضة على المشهد العام في سوريا قالت السعودية، في بيان، إنها «تتابع التطورات المتسارعة في سوريا الشقيقة، وتعرب عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها لتأمين سلامة الشعب السوري الشقيق وحقن الدماء والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدراتها»، وفق وكالة الأنباء الرسمية (واس).[2] وأكدت المملكة وقوفها إلى جانب الشعب السوري وخياراته في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سوريا، ودعت إلى تضافر الجهود للحفاظ على وحدة سوريا وتلاحم شعبها، بما يحميها من الانزلاق نحو الفوضى والانقسام». وأكدت

(1) بيان «قمة الرياض» يدعو لحظر تصدير الأسلحة لإسرائيل وتجميد مشاركتها بالأمم المتحدة، الشرق، نشر في 2024/11/11، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/drdxH

(2) دول عربية تعلق على سقوط نظام الأسد.. هذا موقف السعودية والإمارات، عربي 21، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/jNcrD

«دعمها لكل ما من شأنه تحقيق أمن سوريا الشقيقة واستقرارها بما يصون سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها».

الأوضاع الداخلية

- لازال المجتمع السعودي يعيش مزيجاً من التحوّلات العميقة جداً فيما يتعلق بهوية المجتمع الإسلامية المحافظة، إذ أحدثت التطورات الاجتماعية التي تشهدها المملكة في لسنوات الأخيرة تحولاً فكرياً في الذهنية الجديدة للسعوديين، مع تسارع معدلات التغيّر الثقافي والاجتماعي، نتيجة التوسع الديناميكي في حراك وأنشطة هيئة الترفيه التي يرأسها تركي آل شيخ وسط انتقادات حادة داخل وخارج المملكة.
- أحدث تحرّك السعودية لتكون رهاناً سياحياً عالمياً جديداً، تغيّراً في مفهوم صناعة السياحة والترفيه بين السعوديين الذين أعادوا صياغة ثقافة الترويح والسياحة بما يتماهى مع الروح الغربية، لينفقوا أموالهم في دور السينما والحفلات والمسارح المحلية والمتنزهات جديدة، بدلاً من إنفاقها خارج البلاد، مما انعكس بدوره على طبيعة وسلوك قطاعات كبيرة من المجتمع وهويتها وصورتها الذهنية.
- كما يعيش المجتمع السعودي طفرة اجتماعية كبيرة طالت جميع الفئات الاجتماعية، خصوصاً النساء والشباب أسهم في تلك الطفرة عدد كبير من التشريعات والأنظمة الحقوقية والمدنية. أسهمت في زيادة مشاركة المرأة بصورة لافتة في المجتمع وللأسف ذلك كله يتم في ظل تغيير الهوية الإسلامية والوطنية للمجتمع السعودي.
- حسمت المملكة العديد من الملفات التي لطالما انتظرها السعوديون، فعلى الصعيد الاجتماعي، تم تعديل نظام وثائق السفر الذي أعطى للمرأة إمكانية استخراج جواز السفر الشخصي، وجوازات سفر الخاضعين للحضانة من دون الحاجة إلى وجود معرّفين أو موافقات مسبقة، إضافة إلى إمكانية السفر خارج البلاد لمن بلغ 21 سنة فما فوق.

- كما تضمنت التعديلات الجديدة السماح للمرأة بالاستفادة من خدمات الأحوال المدنية، المتمثلة بالتسجيل والإبلاغ عن وقائع الأحوال الشخصية، كالزواج، والطلاق، والخلع، والـولادة، والوفاة. ولتعزيز دور المرأة في سوق العمل وتنمية الاقتصاد، تم تعديل أنظمة العمل التي شملت توحيد الأجور وإجراءات التوظيف للمرأة والرجل، ومنع فصل العاملة في أثناء تمتعها بإجازة الحمل.

- في تقرير الفجوة بين الجنسين تقدمت المملكة العربية السعودية في مؤشر مساواة الأجور للعمل المماثل بين الجنسين مركزين منذ عام 2023 لتحتل المرتبة 13 عالميًا لعام 2024، وارتفعت حصَّة المرأة في سوق العمل، حيث سجل المؤشر (34.1 %) في الربع الأول 2024م. وبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات فوق سن 15 سنة (35.8 %) في الربع الأول 2024م، وذلك نتيجة للتوسّع في الشراكات مع القطاعات المختلفة بهدف خلق المزيد من الفرص وزيادة عدد المستفيدات من التدريب الموازي والمبادرات الأخرى الداعمة لتمكين المرأة في سوق العمل، وزادت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة إلى (43.8 %) في الربع الأول 2024م، وتواصل الوزارة العمل على رفع مستهدف مشاركة المرأة إلى 40% خلال الفترة المقبلة.[1]

- حصلت المملكة على 114 ميدالية وجائزة في مسابقات طلابية عالمية في النصف الأول من 2024، مع تسجيل نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بنسبة 35.4 % بحلول الربع الثاني من 2024.[2]

- بلغت نسبة تغطية الخدمات الصحية 96% بحلول عام 2023، وبلغت جاهزية المناطق الصحية 92% في النصف الأول من 2024.

(1) المملكة تتقدم على المستوى الدولي في عدد من المؤشرات وفق تقارير منتدى الاقتصاد العالمي (WEF)، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/UUDYS

(2) إنجازات بارزة في برامج تحقيق رؤية السعودية 2030 للعام 2024: خطوات استراتيجية نحو مستقبل مستدام، رابط مختصر، https//:linksshortcut.com/pjdvD

- ارتفع معدل تملك المساكن في المملكة إلى أكثر من 63% بحلول عام 2023، مع توقيع 56 ألف عقد للمنتجات السكنية خلال النصف الأول من 2024.

الحالة الأمنية

- لازال يتواصل خطر هجمات الحوثي على البنية التحتية الاستراتيجية، التي تشمل منشآت الطاقة وتحلية المياه، باستخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، حيث يمتلك مقاتلو الحوثي في اليمن قدرة متزايدة على استهداف الأصول الجوية، وكذلك السفن البحرية.
- أدت الحرب مع الحوثيين في اليمن إلى زيادة الجدل حول محددات السماح للسعودية باستيراد الأسلحة المتطورة لا سيما الأسلحة الدقيقة وصواريخ الدفاع الجوي، وهو ما دفع الرياض للإعلان عن نيتها تخصيص 50٪ من نفقاتها لتطوير بنية التصنيع المحلي كجزء من مبادرة رؤية 2030، وأنشأت في هذا الإطار شركة الصناعات العسكرية السعودية للإشراف على الإنتاج الدفاعي المحلي.

المملكة في المؤشرات الدولية

- تفوقت المملكة العربية السعودية رقمياً بتحقيقها المرتبة الثانية عالمياً في أبرز المؤشرات التقنية، وذلك حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).
- وأحرزت المملكة المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر التحول الرقمي في الشركات، والثانية عالمياً في مؤشر تطوير وتطبيق التقنية، والأولى عالمياً في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، والثانية عالمياً في مؤشر تمويل التطوّر التقني، والرابعة عالمياً في مؤشر دعم شراكات القطاع العام والخاص للتطوّر التقني.
- حققت المملكة المرتبة (16) عالمياً من أصل (67) دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، إذ تقدمت مرتبة واحدة في نسخة العام 2024م، مدعومةً بتحسن تشريعات

الأعمال، والبنى التحتية، ما جعلها في المرتبة (4) بين دول مجموعة العشرين.[1]

- قدمت المملكة في مؤشر ترتيبات العمل المرن 7 مراكز منذ عام 2021؛ لتحتل المرتبة 14 عالميًا لعام 2024.
- احتلت السعودية المركز 28 في قائمة مؤشر السعادة العالمي لعام 2024،[2] الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، متقدمة مركزين عن ترتيبها في قائمة المؤشر العام الماضي إذ حلت في المركز 30.[3]
- كشف تقرير مؤشر تورتويس إنتليجينس «Tortoise Intelligence»عن تحقيق المملكة للمركز الأول عربيًّا، والمركز 14 عالميًّا في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي. ووفقا للتقرير، واصلت السعودية تصدرها للمركز الأول عالمياً في معيار الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، والمركز السابع عالميًّا في معيار التجارة بالذكاء الاصطناعي.[4]
- تقدمت المملكة ضمن تصنيف المواهب العالمية لعام 2024 والصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، إلى المرتبة الثالثة عربيا، والـ 32 عالميا.[5]
- تصدرت السعودية والإمارات والبحرين قائمة الدول العربية في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية للعام 2024، واحتلت السعودية المركز السادس عالميا

(1) المملكة تتفوق رقمياً وتحقق المرتبة الثانية عالمياً في أبرز المؤشرات التقنية في تقرير التنافسية العالمية IMD، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/Kbpnh

(2) يشمل تقرير هذا العام 143 دولة، صُنفت وفق عدة معايير؛ من بينها: إجمالي الناتج المحلي للفرد، والحياة الصحية المتوقعة، وآراء سكان الدول، حيث يعتمد الباحثون على استطلاعات رأي تطلب من المشاركين فيها الإجابة على مقياس تدريجي من 1 إلى 10، بشأن مدى الدعم الاجتماعي الذي يشعرون به في حالة وقوع مشكلة ما، وحريتهم باتخاذ القرارات المرتبطة بحياتهم الخاصة، وشعورهم بمدى تفشي الفساد في مجتمعاتهم، بالإضافة إلى مدى كرمهم.

(3) تقدمت مركزين.. ما ترتيب السعودية في مؤشر السعادة العالمي لعام 2024؟ رابط مختصر، https://linksshortcut.com/oJcWb

(4) السعودية الأولى عربيًّا و14 عالميًّا في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/wXaSH

(5) السعودية تتقدم في مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2024 وسويسرا تحافظ على القمة عالميا، صحيفة مال، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/zovEV

لتقفز بذلك 25 مرتبة وتصبح في قائمة أفضل 10 دول على مستوى العالم. وكانت المملكة تقدمت 12 مرتبة في عام 2022 مدعومة بالمبادرات المتخصصة بالحكومة الإلكترونية. وكذلك احتلت مدينة الرياض المركز الثالث بعد تالين ومدريد في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية من بين 193 مدينة حول العالم.[1]

- وتقدمت المملكة في مؤشر ترتيبات العمل المرن 7 مراكز منذ عام 2021، لتحتل المرتبة 14 عالمياً لعام 2024، وعززت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية سوق العمل التقليدي باستحداث أنماط عمل جديدة، عبر إطلاق 3 برامج جديدة لأنماط العمل تستهدف تشجيع أصحاب الأعمال على استقطاب الشباب السعودي الباحث عن عمل وهي: (برنامج العمل المرن، والعمل الحر، والعمل عن بُعد)، واستطاعت المبادرات الثلاث خلق المزيد من الفرص الوظيفية لأبناء وبنات المملكة.[2]

- سجلت البطالة بين السعوديين مستوى تاريخياً متدنياً عند 7.1% في الربع الثاني من العام 2024، تراجعاً من 7.6% في الربع الأول، وتقترب هذه المعدلات من المستويات التي تستهدفها رؤية السعودية 2030 عند 7%.

- كما تراجع معدل البطالة الإجمالي للسعوديين وغير السعوديين إلى مستوى تاريخي متدني عند 3.3% في الربع الثاني من 2024، تراجعاً من 3.5% في الربع الأول.[3]

استشراف حالة المملكة

- فيما يبدو أن المملكة اختارت مسارًا أكثر حذرًا في السياسة الخارجية، إلا أنها تظل استباقية بالتأكيد، حيث يركز ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بشدة على دفع المملكة نحو مستقبل ما بعد النفط، والاستفادة من موارد البلاد لوضعها كلاعب

(1) قفزة سعودية.. ترتيب العرب على المؤشر الأممي لتطور الحكومات الإلكترونية، الحرة، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/WMqyv
(2) تصنيف السعودية ضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية لعام 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/yONjN
(3) تصنيف السعودية ضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية لعام 2024، مصدر سابق .

جيوسياسي رئيسي يتمتع بقاعدة اقتصادية متنوعة.

- من خلال تحليل السياسات الخارجية للمملكة في 2024 نجد أنها كانت تسعى إلى التوصل إلى اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة ومنها التعاون النووي السلمي، وكانت في المقابل مستعدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن عندما أدرك الأمير محمد بن سلمان أنه سيكون من الصعب تحقيق ذلك، فقد اعطى الأولوية لأجندته الداخلية والبحث عن تطوير سياساته الخارجية. ومن المتوقع أن تستمر تلك السياسة في ظل التداعيات التي أحدثتها معركة طوفان الأقصى.
- من المرجح أن تستمر سياسة المملكة في استثمار مواقعها الجيوسياسي واستثمار مقوماتها ومقدراتها ومكتسباتها وتطوير هذا الموقع أيضا في العلاقات الدولية لصالح استمرار واستدامة الاستقرار في الإقليم وفي المنطقة بما يؤكد حرص السعودية على أن تكون شريكا فاعلا في المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- فيما يتعلق بالتوقعات في ملف التطبيع مع إسرائيل لايزال رئيس الوزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حريصاً على التطبيع مع السعودية باعتباره إنجازاً تاريخياً وإشارة خضراء لدول أخرى لتسرع في التطبيع، لكنها تبدو آمالاً بعيدة المنال خاصة أن الدولة الخليجية تخلت عن مساعيها إلى «إبرام معاهدة دفاعية مع أميركا مقابل تطبيع علاقاتها مع تل أبيب».[1] فبحسب وكالة رويترز تأمل كل من الرياض وواشنطن في إبرام اتفاق دفاعي أكثر تواضعاً قبل مغادرة الرئيس جو بايدن البيت الأبيض خلال يناير (كانون الثاني) 2025. وقالت إن المعاهدة الأميركية السعودية الكاملة ستحتاج إلى تصديق مجلس الشيوخ الأميركي عليها بغالبية الثلثين، وهو ما لن يكون ممكناً ما لم تعترف الرياض بإسرائيل.
- من المتوقع أن توازن المملكة بين المحافظة على مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في

(1) السعودية تتخلى عن مساعي إبرام معاهدة دفاعية مع أميركا، اندبندنت عربية ورويترز نشر في 29 نوفمبر 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/DcTNR

الشراكة مع الولايات المتحدة من ناحية، وأن تفي بالتزاماتها القيادية على المستويين العربي والإسلامي من ناحية أخرى.

- فيما يتعلق بالتطبيع مع إسرائيل في 20 سبتمبر 2023، أجرى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، ناقش فيها مواضيع مختلفة، بما في ذلك سياسته تجاه إسرائيل. وكانت إجابته المختصرة هي أن احتمالات تطبيع العلاقات بين البلدين «تقترب» كل يوم.

- لا يبدو أن لدى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان رغبة لاستمرار التوترات لبلاده مع أي من دول محيطها الإقليمي. وهو يتبنى سياسة تصفير المشاكل؛ لذلك نجده قد قبل بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وأعرب عن موقف إيجابي تجاه اتفاق سلام يُعقد مع إسرائيل. غير أنه يجب الأخذ في الحسبان أن إسرائيل ليست إيران، فالعلاقة مع إيران فيها قضايا ثنائية يمكن حلها بين الرياض وطهران. لكن حالة إسرائيل تتضمن كثيرا من القضايا العابرة للحدود الوطنية التي تتجاوز العلاقات الثنائية؛ والتي يجب حلّها قبل التوصل لأي اتفاق.

- لا يزال السعوديون يتعاملون مع الولايات المتحدة باعتبارها المورد الرئيس للأسلحة والتقنيات العسكرية. وهذا يعني أن السعودية ستحافظ على موقفها من خلال تأجيل التطبيع مع إسرائيل حتى تُؤمّن ضمانات تُحقق مكاسب معقولة للفلسطينيين. وباعتبارها وسيطا في التوصل إلى اتفاق، يجب على واشنطن التعامل مع المطالب السعودية بالأسلحة والتقنيات إذا وافق حليفا الولايات المتحدة على الجلوس والتفاوض حول اتفاق سلام في المستقبل.

- من المرجح أن تستمر السعودية في الثبات على موقفها من المستجدات في المشهد السوري حيث دعت إلى الوقوف إلى جانب الشعب السوري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية له ومساعدته على تجاوز ويلات المعاناة. بحسب وصف مندوب السعودية الدائم لدى جامعة الدول العربية، السفير عبدالعزيز بن عبدالله المطر، في بيان بلاده

بخصوص التطورات المتسارعة في سوريا.[1]

- **قطعت السعودية شوطا كبيرا نحو إعادة التوجيه الاقتصادي نحو آسيا وتعميق ارتباطاتها مع الصين لكن على الرغم من العلاقات المتنامية مع الصين. فإن القيادة السعودية تدرك أنه من غير المرجح أن تحل بكين محل واشنطن باعتبارها المزود الرئيسي للأمن الإقليمي في المستقبل المنظور.**
- تحاول السعودية لعب دور مهم على الساحة الدولية فيما يتعلق بحل الصراعات مثل التوسط بين أوكرانيا وروسيا مما سمح بتبادل السجناء بين الدولتين، بما للرياض من علاقة قوية مع موسكو بحكم أنهما في تحالف يتعلق بالنفط وهو «أوبك بلس».
- وفقا لتوقعات البنك الدولي في التقرير الاقتصادي للعام 2024 فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.1 % عام 2024؛ بعد الانكماش الاقتصادي بنسبة 0.8 % الذي شهده الاقتصاد عام 2023، بدعم النمو القوي في الأنشطة غير النفطية بـ 4.6 %، وسيعوض هذا جزئياً الانخفاض المتوقع بنسبة 6.1 % في الناتج المحلي الإجمالي النفطي.[2]
- تظهر التوقعات أن معدل التضخم في المملكة سيظل عند مستويات معتدلة، إذ يتوقع أن يصل إلى حوالي 1.7 % في نهاية 2024، في ظل السياسات النقدية الحذرة.
- من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الاجمالية للمملكة 1.184 تريليون ريال (315.5 مليار دولار) عام 2025، مقابل نفقات بـ 1.285 تريليون ريال (342 مليار دولار)، وبعجز مقدر بـ 101 مليار ريال، «نتيجة تبنّي سياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو»، بحسب بيان تمهيدي لميزانية عام 2025.[3] ويُتوقع تحقيق نمو اقتصادي بواقع 4.6 في المائة

(1) مسؤول سعودي عن سوريا: موقفنا ثابت من الأمن القومي العربي، العربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/yAJku

(2) البنك الدولي يتوقع نمو اقتصادات الخليج في 2025 و2026، التقرير السنوي الاقتصادي للعام 2024، رابط مختصر https://linksshortcut.com/QeuAS

(3) ميزانية السعودية لـ 2025 تتوقع إيرادات بـ 315.5 مليار دولار، الشرق الأوسط، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/WQAyL

من 0.8 في المائة في 2023، وأن تسجل الأنشطة غير النفطية نمواً بـ 3.7 في المائة.

- ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسعودية 1.1 تريليون دولار في عام 2024، وفقاً لصندوق النقد الدولي، قبل أن ترتفع إلى 1.43 تريليون دولار بحلول 2029.

- وفيما يتعلق بنسبة الدين إلى الناتج المحلي السعودي، يتوقع أن تبقى ثالث أقل المعدلات بين دول مجموعة العشرين العام الجاري بـ 28.3 % على الرغم من تسارع وتيرة الاستدانة لتغطية العجز في الميزانية الناتج عن تسارع النفقات بوتيرة أسرع من الإيرادات المتأثرة بخفض انتاج النفط.

- فيما يتعلق بمستجدات المشهد السوري فمن المرجح أن تبقى المملكة على تواصل مع الأطراف الفاعلة في المشهد السوري لبحث كافة التداعيات المحتملة على سقوط نظام الأسد على المنطقة بأسرها، فحسب تصريحات رسمية سعودية فإن المملكة عازمة على بذل كل ما يمكن لتجنب الفوضى بعد الإطاحة بنظام الأسد.[1] وفيما يبدو أن هناك ارتياحا مبدئيا من المملكة إزاء التطورات التي شهدتها سوريا – حتى الآن – حيث أكد المسؤولون السعوديون أن الأحداث في سوريا أظهرت بعض الجوانب الإيجابية التي يأملون في استمرارها على وجه الخصوص، الانتقال تم دون إراقة دماء، والتصريحات الصادرة عن مختلف الأطراف التي تؤكد على أهمية حماية مؤسسات الدولة، وسيادة سوريا، وحقوق الأقليات.

-

-

-

(1) مسؤول سعودي: المملكة على تواصل مع جميع الأطراف المعنية في سوريا، الشرق، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/AEzFA

مؤشرات السعودية

تقديرات / توقعات

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	28,396	34,454	32,530	32,881	33,287
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك - سنة الأساس 2018	104.4%	107.0%	109.5%	111.4%	113.5%
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	3.1%	2.5%	2.3%	1.7%	1.9%
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	5.3%	10.4%	15.8%	6.5%	8.9%
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير %)	5.7%	24.1%	0.1%-	0.8%	9.0%
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	2.2%-	2.5%	2.0%-	3.0%-	3.4%-
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	28.6%	23.9%	26.2%	28.3%	30.6%
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	41.7	151.5	34.1	4.3	20.7-
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	4.8%	13.7%	3.2%	0.4%	1.8%-

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

التقرير الاستراتيجي
لدولة الكويت 2024

الأداء الاقتصادي للدولة

- أعلنت وزارة المالية الكويتية، في 24 يوليو 2024 أن الكويت سجلت عجزا ماليا فعليا 1.6 مليار دينار (5.23 مليار دولار) في السنة المالية 2023–2024، مقارنة مع فائض 6.4 مليار دينار في السنة المالية التي سبقتها.[1]

- بلغ إجمالي إيرادات الكويت النفطية بلغ 21.528 مليار دينار في السنة المالية 2023–2024 مقابل 26.713 مليار في السنة السابقة. وبلغت الإيرادات غير النفطية 2.1 مليار دينار، بارتفاع نسبته 1.3 % عن السنة المالية الماضية. وبلغ إجمالي المصروفات 25.206 مليار دينار في السنة المالية 2023–2024 مقابل 22.370 مليار في سنة 2022–2023.[2]

- اضطرت الكويت إلى الالتزام بتخفيضات الإنتاج التي أجرتها مجموعة «أوبك+» وسط انخفاض أسعار النفط في 2024 بينما أحرزت تقدما بطيئا في تنويع مصادر الإيرادات مقارنة بجيرانها الخليجيين. وبلغ متوسط سعر برميل النفط 84.36 دولار، كما بلغ المعدل اليومي للإنتاج 2.650 مليون برميل في السنة المالية 2023–2024.

- حسب بيان الإدارة المركزية للإحصاء، سجل معدل التضخم في الكويت بالشهر المذكور 134.1 نقطة، مقابل 130.3 نقطة في أغسطس/آب 2023.[3]

- أظهرت بيانات رسمية ارتفاعاً في صادرات الكويت غير النفطية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من 2024 بنسبة 5%، حيث بلغت قيمتها الإجمالية قرابة 1.29 مليار دولار، مقارنة بصادرات الفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت 1.23 مليار دولار.

---

(1) انظر: تقرير المتابعة للإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2023–2024، الصادر عن وزارة المالية في شهر يوليو 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/jEMQP

(2) تمثل هذه البيانات الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس/آذار 2024، بعد اعتماده من مجلس الوزراء، ولا تشمل المركز المالي للدولة أو الاحتياطيات المالية أو إيرادات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(3) كونا: (الإحصاء): ارتفاع التضخم محليا 2ر92 بالمئة في أغسطس 2024، وكالة كونا، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/fbvtT

- كشفت الإحصائيات الحديثة من وزارة التجارة أن الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 278 مليون دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، مسجلة زيادة قدرها 16 مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، مما يمثل نمواً بنسبة 5 %.

- يشير بيان الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2023 أن الكويت قد حققت عجزاً فعلياً في موازناتها في ثمان سنوات من أصل السنوات المالية العشر الفائتة، بينما حققت فائضاً من سنتين ماليتين ومعظم الفائض يعزى لأحداث استثنائية، والمحصلة للسنوات المالية العشر (2015/2014 – 2024/2023) كانت عجزاً متراكماً بنحو 29.53 مليار دينار كويتي. والقراءة في أداء الموازنة من واقع حساباتها الختامية تؤكد أن تركيب نفقاتها يتغير إلى الأسوأ، والحساب الختامي للسنة المالية الفائتة يوزعها إلى 81 % رواتب وأجور ودعوم، و8 % مصروفات رأسمالية، و11 % مصروفات أخرى، أي أن مرونة التحكم في النفقات قاربت بلوغ الصفر، ونفعها في دعم أداء الاقتصاد وخلق فرص عمل ضئيل جداً.[1]

- فيما يتعلق بالمالية العامة للدولة تمكنت وزارة المالية الكويتية في 2024 من الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة. فاحتفظت البنوك باحتياطيات وقائية قوية من رأس المال والسيولة لتلبية الاحتياجات التنظيمية الاحترازية من قبل بنك الكويت المركزي، في حين لا تزال القروض المتعثرة منخفضة نظرا لممارسات الإقراض الحصيفة في حين أنها ترصد لها مخصصات كافية.[2]

- يشير الأداء الاقتصادي للحكومة إلى أن موقف سياسة المالية العامة الانكماشي كان ملائماً. فقد كانت سياسة المالية العامة في السنة المالية 2024/2023 مسايرة بشدة للاتجاهات الدورية، حيث كان توسع المالية العامة بنسبة 6.9 % من إجمالي

(1) انظر تقرير الشال عن البيان الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2023–2024،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/QCEzQ
(2) انظر: بيان خبراء صندوق النقد الدولي في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 في الكويت،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/TxIiU

الناتج المحلي غير النفطي يساهم في الضغوط المفرطة على جانب الطلب.

- ارتفع مؤشر بطالة الكويتيين إلى نحو 29.9 ألف عامل، أي ما نسبته 5.90 % من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في نهاية يونيو 2024 مقارنة بنحو 28.2 ألف عامل أو ما نسبته 5.75 % في نهاية يونيو 2023. وبلغ إجمالي عدد العاملين (كويتيين وغير كويتيين) في القطاع الحكومي نحو 516.4 ألف عامل أي ما نسبته 10.5 % تقريباً من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين من العاملين في القطاع الحكومي نحو 78.3 %.[1]

العلاقات الاقتصادية خليجيا

- تظهر الأرقام والإحصاءات الخاصة بالتبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية والحركة السياحية بين الكويت والإمارات، نمو العلاقات الاقتصادية، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية غير النفطية بين البلدين 12.2 مليار دولار العام الماضي، بنسبة نمو سنوي بلغت 2 في المئة.

- وتعد الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري للكويت في العالم بعد الصين، والأولى عربيا وخليجيا، والأولى عالميا كأكبر مستقبل للصادرات الكويتية غير النفطية، مستحوذة على 22% من الصادرات الكويتية الى العالم، في حين تأتي الإمارات بالمركز الثالث لأهم أسواق الواردات الكويتية.

- وعلى الصعيد الاستثماري، تحتل الإمارات المرتبة الثالثة عالمياً لأهم الدول المستثمرة في الكويت، بحصة تبلغ 6 في المئة من قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية 2022.[2]

(1) نظر تقرير الشال عن البيان الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2023–2024،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/QCEzQ
(2) الكويت والإمارات.. 6 عقود من التعاون والشراكات الإستراتيجية، القبس الكويتية، نشر في 2024/11/09،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/eSdUE

- في 26 أغسطس 2024 وقّعت مؤسسة البترول الكويتية مع شركة قطر للطاقة اتفاقاً طويل الأجل تستورد بموجبه 3 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، لمدة 15 عاماً، بدءاً من مطلع 2025، ليرتفع بذلك إجمالي ما تستورده من قطر في هذا الخصوص إلى 5 ملايين طن سنوياً.[1]

- في 2024/10/20 وعلى هامش أعمال اللجنة العليا المشتركة الكويتية – البحرينية وقع البلدين على 4 اتفاقيات ومذكرات تفاهم دعما وإسهاما لفتح آفاق أوسع للتعاون الوثيق بينهما، في مجال الموانئ والملاحة البحرية التجارية وقطاع التطوير الإداري وفي مجال الدراسات الدبلوماسية والبحوث والتدريب وفي مجال التربية والتعليم للأعوام (2024–2027).[2]

- في 2024/11/17 وعلى هامش اجتماع الدورة الخامسة اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين قطر والكويت، وقعت الدولتين، خمس مذكرات تفاهم للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، وفي مجال شؤون الخدمة المدنية والتنمية الإدارية، وفي مجال الشؤون الإسلامية، والتعاون في المجالات الزراعية المختلفة، وأخرى بشأن مجالات تحسين أعمال تنفيذ وإنشاء وصيانة الطرق.[3]

الحالة الداخلية

- ثمة جملة من المتغيرات الجوهرية في مسار الحياة السياسية شهدتها الكويت في 2024 ففي الثامن من أبريل/ نيسان 2024، صدر مرسوم أميري بتأجيل اجتماع مجلس الأمة إلى 14 مايو/أيار بدلا من 17 أبريل، مستندا للمادة 106 من الدستور التي تجيز للأمير تأجيل اجتماعات البرلمان لمدة لا تتجاوز شهرا، لمنح الوقت الكافي

(1) الكويت وقطر... تعاون بلا حدود، الراي الكويتية، نشر في 26 أغسطس 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/JTZDX
(2) الكويت والبحرين: 4 اتفاقيات لتطوير العلاقات، وكالة كونا، نشر في2024/10/20 https://linksshortcut.com/XUVCd
(3) اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين قطر والكويت تعقد دورتها الخامسة، وزارة الخارجية القطرية، نشر في 2024/11/17، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/HrYnb

لتشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة بعض أعضاء مجلس الأمة وفقا للمادة 56 من الدستور.

- وفي العاشر من مايو / أيار 2024 أصدر أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد خلال كلمة متلفزة أمرا بحل مجلس الأمة ووقف بعض مواد الدستور لمدة لا تزيد عن أربع سنوات، يتم خلالها دراسة جميع جوانب المسيرة الديمقراطية، حسبما أفادت وكالة الأنباء الكويتية.[1]

- حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور لم يكن مفاجئا، فالأمير كان قد واجه المجلس السابق خلال النطق السامي لتوليه إمارة البلاد يوم 20 ديسمبر/كانون أول 2023 بأن «هناك عبثا مبرمجا حدث في الفترة السابقة بالتوافق بين المجلس والسلطة التشريعية. إذ دعا سموه -حينها- إلى الاهتمام بمعالجة القضايا التي تهم المواطنين، لكن لم تتم الاستجابة».

- في الثاني عشر من مايو/ 2024 صدر مرسوم أميري بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح وتضم 13 وزيرًا .

- كذلك من أهم المتغيرات الجوهرية التي شهدها عام 2024 ، الأمر الأميري بتعيين سمو الشيخ صباح الخالد الحمد المبارك الصباح وليا للعهد وهو ما يعتبر تدشين لفصل جديد في مسار الأسرة الحاكمة، وأحد أهم المنعطفات التاريخية في الكويت، حيث أنهى عرفا ساد لأكثر من 270 عاما بأن الحاكم بالضرورة أن يكون ابنا لحاكم، وهو المسار الذي رسم طبيعة انتقال الحكم في الكويت عموديا إلى الأبناء منذ عهد الشيخ صباح الأول.[2]

- ومن أهم المتغيرات التي شهدتها دولة الكويت 2024 ولازالت التطورات في ملف

(1) أمر أميري بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض مواد الدستور ن موقع مجلس الأمة الكويتي نشر في 10-5-2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/SqFBb

(2) أمر أميري بتزكية الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح ولياً للعهد ، الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي نشر في 2024/6/1 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/LMJUp

سحب الجناسي وفاءً بالوعد الذي قطعه أميرها الشيخ مشعل الأحمد بقوله «لن يبقى أحد تدثر في عباءة جنسيتها بغير حق» في إطار مشروع «مكافحة التزوير والازدواجية في الجنسية».[1] وفي منتصف مارس2024، خصصت وزارة الداخلية خطا ساخنا للإبلاغ عن «مزوري ومزدوجي الجنسية» وذلك «من منطلق الواجب الوطني وحفاظا على الهوية والمصلحة الوطنية»، حسبما ذكرت الوزارة في بيانها.

- وفقا لعدد من البيانات التي نشرتها اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية فإن أسباب سحب الجناسي ترجع إلى: التزوير والغش والتدليس في الحصول على الجنسية، إضافة إلى المزدوجين الذين لديهم جنسيات أخرى، وهؤلاء يخيرون بين التنازل عنها أو التمسك بالجنسية الكويتية، والكويتيات المتزوجات من كويتيين بغرض الحصول على الجنسية الكويتية وتطلقن بعد تجنيسهن فورا، أي باتفاق الزوج مع الزوجة على الطلاق قبل زواجهما. ووفقا لبعض التقديرات يدور الحديث عن 400 ألف شخص حصل على الجنسية بغير وجه حق.[2]

- تشير تقارير الرصد[3] إلى أن عدد من تم سحب جنسيتهم خلال 106 يومًا ، 12175 شخصاً، من تاريخ 29 أغسطس 2024، حتى الخميس 12 ديسمبر 2024، في 12 اجتماعاً وقراراً صدر عن وزارة الداخلية الكويتية..[4]

- ولازالت الكويت تواجه معضلة البدون وتداعياتها الاجتماعية في محاولة لإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة المستمرة من خلال مجموعة قوانين تدرسها الجهات المختصة وأفاد مصادر حكومية لصحيفة القبس الكويتية في عددها الصادر في 2024/11/2

(1) اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية تقرر فقد وسحب الجنسية من 489 حالة ، وكالة كونا ، في 2024/10/31
رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/cHuLA

(2) كانت الهيئة العامة في محكمة التمييز، قد قضت في أبريل عام 2022، أن مسائل الجنسية بأكملها أصلية أم مكتسبة، تخرج برمتها عن الاختصاص الولائي للمحاكم، باعتبارها تدخل ضمن أعمال السيادة.

(3) في 106 أيام.. الكويت سحبت الجنسية من 12 ألف شخص ، الخليج أونلاين،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/TFTwN

(4) سحب وفقد جناسي 1535 شخصاً ، جريدة الجريدة ، نشر في 2024/11/15 ،
رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/xvDlE

بأن هناك عدة خيارات قيد البحث لمعالجة الملف، وأهمها تقديم امتيازات في مجالات التعليم، والصحة، والتوظيف، والإقامة، للأفراد الذين يقدمون وثائق تثبت جنسيتهم الأصلية ويتقدمون بطلب لتعديل أوضاعهم القانونية. كما أشار المصدر إلى احتمال تجنيس من يثبت استحقاقه وفق معايير دقيقة ستعتمدها الحكومة، مؤكداً أن الجنسية الكويتية ستمنح فقط لمن تتوافر لديه الشروط اللازمة.[1]

العلاقات الخارجية

- لازالت السياسة الخارجية الكويتية تتمتع بالاستقرار والثبات فيما يتعلق بمواقفها الدولية الداعمة لحقوق الشعوب ومناصرة القضية الفلسطينية ففي 16 نوفمبر 2024 طالبت دولة الكويت الاحتلال الإسرائيلي بالامتثال لتوصيات لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن قلقها الشديد إزاء التقارير الأممية حول تقويض الاحتلال لجهود إقامة الدولة الفلسطينية.[2]
- في 2024/11/5 استضافت الكويت النسخة الرابعة للمؤتمر رفيع المستوى لـ «تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود – مرحلة دولة الكويت من عملية دوشانبه»، وجددت الكويت التزامها بما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008، وذلك انطلاقا من حرصها على مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود الوطنية في المناطق البحرية الحدودية غير المرسمة مع العراق، ودعت العراق لاستئناف العمل بما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني، لكون مكافحة الإرهاب هدفا تجمع كافة الأطراف على ضرورة تحقيقه.[3]
- وفي القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية التي عقدت في العاصمة السعودية

(1) مصدر لـ القبس: توجه حكومي لحل ملف «البدون» بصورة نهائية ، 2/11/2024 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/IdwQS

(2) الكويت تُطالب الاحتلال بالامتثال لتوصيات لجنة التحقيق الدولية المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة ، وكالة كونا ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/kjkPw

(3) ولي العهد: «إعلان الكويت» علامة فارقة في مكافحة الإرهاب ، الجريدة نشر في 2024/11/5 ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/ssrsz

الرياض في 2024/11/11 أكدت الكويت على مواقفها الثابتة تجاه عدد من القضايا الإقليمية مثل: ضرورة تمكين لبنان من استعادة السيطرة على أراضيه والحد من التدخلات الإسرائيلية»،. وإدانته لجرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني بحق قطاع غزة ، ودعت الكويت إلى تكاتف الجهود الدولية لإيقاف هذه الانتهاكات المروعة بحق الشعب الفلسطيني.[1]

- في القمة الخليجية التي عقدت أواخر نوفمبر2024 أعلن أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، دعم القمة الخليجية الخامسة والأربعين لجهود السعودية في الدفع نحو «حل الدولتين»، كما أشاد بجهود مصر وقطر والولايات المتحدة في مفاوضات وقف إطلاق النار بقطاع غزة. وأكد ثبات موقف الكويت المبدئي والتاريخي المساند للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة، ونيل حقوقه السياسية كافة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه في حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».[2]

- فيما يتعلق بسوريا أكد البيان القمة الخليجية الـ 45 «المواقف الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في سوريا». كما أكد دعم جهود لجنة الاتصال الوزارية العربية في شأن الأزمة السورية، وتأكيد تنفيذ الالتزامات التي وردت في بيان عمان بتاريخ 1 مايو 2023، وبيان القاهرة في 15 أغسطس 2023، كما أعرب المجلس عن تطلعه إلى استئناف عمل اللجنة الدستورية السورية.[3]

---

(1) ممثل سمو أمري البالد سمو ويل العهد يلقي كلمة دولة الكويت بالقمة العربية والإسلامية غري العادية بالرياض ، وكالة كونا ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/aVSYB

(2) القمة الخليجية تدعم جهود السعودية نحو «حل الدولتين» وتشيد بدور مصر وقطر في مفاوضات غزة ، الشرق القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/KytND

(3) قمة الخليج تؤكد على استقرار المنطقة وإدانة «إسرائيل» ، الخليج أونلاين ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/NKDke

- فيما يتعلق بسقوط نظام الأسد، كانت الكويت من الدول التي لم تطبع علاقاتها مع النظام حيث صرح وزير الخارجية الكويتي، الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، بقوله: «إن بلاده ليس لديها خطط للتطبيع مع النظام السوري، كما فعلت بعض الدول العربية، في أعقاب الزلزال الذي ضرب شمالي سوريا وجنوبي تركيا في الـ 6 من فبراير – شباط 2023.[1]

- وعقب سقوط النظام في مطلع ديسمبر 2024، أكدت وزارة الخارجية الكويتية، موقف دولة الكويت الداعم لتحقيق استقرار سوريا، من خلال الحفاظ على مؤسساتها الوطنية وتكريس لغة الحوار، وصولًا إلى تحقيق آمال وتطلعات الشعب السوري.[2]

الترتيب في المؤشرات العالمية

- صُنفت الكويت باعتبارها الدولة الأكثر سلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي احتلت المرتبة الـ 25 لمؤشر السلام على المستوى العالمي لعام 2024. وهي واحدة من بين أربعة دول عربية في المنطقة التي تم تصنيفها مما جاء مجموعه بـ 53 دولة سجلت مستويات عالية في السلام في العالم.[3]

- تقدّمت الكويت مرتبة واحدة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، حيث حقّقت المركز 37 عالمياً من أصل 67 دولة، مسجلة درجة نهائية بلغت 65. وجاءت في المركز الخامس عربياً في الترتيب العام لمؤشر التنافسية 2024.

- أعلن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقدم مدينة الكويت 13 مرتبة على مؤشر المراكز المالية العالمية للعام 2024. حيث حلت في المرتبة الـ 69 عالميا من أصل

(1) الكويت: ليس لدينا خطط لنحذو حذو الدول العربية في التطبيع مع النظام السوري، سوريا، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/ZLuzw
(2) لماذا تتباين مواقف الدول الخليجية حيال التطورات المتلاحقة في سوريا؟، BBC عربية ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/FzSfu
(3) الكويت في المركز الأول عربيا.. ما ترتيب مؤشر السلام العالمي؟CNN عربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/CaNXk

133 وفي المرتبة الخامسة عربيا وخليجيا. وكانت تحتل المركز الـ 82 من أصل 132 مدينة مدرجة على المؤشر المذكور.

- وتراجعت دولة الكويت 7 مراتب على مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 حيث جاءت بالمرتبة 71 عالميا من أصل 133 دولة، وحلت بذلك في المرتبة الخامسة عربيا بينما حافظت على مرتبتها الرابعة خليجيا لعام 2024.
- حلت الكويت في المرتبة الـ 13 عالمياً والأولى عربياً ضمن تصنيف مؤشر السعادة العالمي للعام 2024، والذي يصدر بالشراكة بين مؤسسة غالوب ومركز أكسفورد لأبحاث الرفاهية، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.[1]

استشراف حالة الدولة

- فيما يتعلق بتعليق عمل مجلس الأمة لمدة أربع سنوات فمن المتوقع أن يكون التعليق مؤقتا لأنه محكوم بقواعد دستورية انتقالية خلال مدة أربع سنوات أعلن عنها في قرار التعليق، لاسيما أن القيادة السياسية للبلاد متمسكة بالدستور وبأهدافه ومعطياته.
- من المتوقع أن تواجه الحكومة تحديات كبيرة وأهمها العمل على إثبات أن مجلس الأمة كان معيقاً لمشاريعها الاقتصادية والتنموية، وهذا غالبا يحتاج إلى عمل طويل وجدية في التنفيذ، وتحقيق نجاح ملموس يشعر به المواطن على صعيد الخدمات كالصحة أو التعليم أو الإسكان أو شبكات الطرق.[2]
- رغم غياب مجلس الأمة كجهة رقابية تقليدية، فستبقى الأجهزة الرقابية الأخرى مثل جهاز مراقبة الأداء الحكومي، جهاز المراقبين الماليين، جهاز متابعة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى السلطة القضائية وإدارة الخبراء التي تدعمها، تلعب دورا مهما في تحقيق الشفافية والمساءلة.

---

(1) يعتمد المؤشر في تصنيفه على مسح لبيانات أشخاص في أكثر من 140 دولة، بناء على متوسط تقييمات الحياة الخاصة على مدى السنوات الثلاث السابقة ما بين أعوام 2021 و2023.

(2) من أبرز التحديات التي ستواجه الحكومة الجديدة الضغوط لتحقيق رؤية «كويت 2035» بسرعة وفعالية، خاصة في سياق التنمية الاستثمارية والبناء الوطني، فهي ستواجه تحديات كبيرة بالحفاظ على الفعالية والكفاءة في إدارة شؤون الدولة، دون الحاجة لموافقة مجلس الأمة، مما يزيد الضغوطات عليها.

- لازالت المشكلات المزمنة في الكويت بحاجة إلى المزيد من التشريعات لإيجاد حلول عملية لها مثل تنويع مصادر الدخل، والعمل على إيجاد بدائل للنفط مستقبلا، والتخفيف من الاعتماد عليه، إضافة إلى ضرورة حل المشاكل مع بعض دول الجوار، كاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في «خور عبد الله» مع العراق، حيث تحتاج هذه القضية وغيرها للمعالجة بشكل ثنائي، أو العمل على إيجاد بدائل لها.

- لازالت القضية الإسكانية في الكويت تحتاج إلى حل جذري يتعلق بتوفير العرض لعشرات الآلاف من الطلبات الإسكانية، وهو ما يتطلب وضع سياسات جدية لمواجهة الاحتكار وتوفير الخدمات وتنفيذ المشاريع، حيث تحولت هذه القضية إلى أزمة خدمية واجتماعية، وقد تحتاج وقتا طويلا يتجاوز عمر الحكومة المرجح أن يكون بحدود 4 سنوات.

- اقتصاديا ؛ لازال أمام الكويت فرصة سانحة لتطبيق الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة. فقد سادت حالة من الجمود السياسي في الكويت خلال السنوات الأخيرة وهو ما أدى إلى تعطيل الإصلاحات فيها. ومن المفترض أن تكون حالة الجمود السياسي هذه انتهت في مايو 2024 بقرار أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض مواد من الدستور لمدة تصل إلى 4 سنوات، وهو ما يتيح للحكومة الفرصة بالتعجيل بوتيرة تنفيذ الإصلاحات.

- من المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة للحكومة المدرجة في الميزانية ويصل إلى 5،1 % من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2025/2024 نظرا لأن انخفاض الإيرادات النفطية سيوازن ترشيد النفقات ويتجاوزه، ثم يرتفع باطراد بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة على المدى المتوسط في ظل السياسات الحالية.[1]

- من المتوقع أن تتراجع إيرادات الموازنة العامة للسنة المالية (2024–2025) بنسبة 2.8 % إلى نحو 18.9 مليار دينار (61.6 مليار دولار). ومن المتوقع أن تسجل الموازنة

(1) وفقا لبيان خبراء صندوق النقد الدولي عن الكويت الصادر في أكتوبر 2024، مصدر سابق.

عجزا بـ 5.6 مليار دينار (18.2 مليار دولار).[1] ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة خلال السنوات الأربع المقبلة 26 مليار دينار (84.8 مليار دولار).[2]

- على صعيد بيئة الأعمال من المرجح أن تسعى الحكومة وتبذل قصارى جهدها لتسهيل الإجراءات وسهولة ممارسة الأنشطة التجارية خصوصا الصغيرة والمتوسطة، لأن مجمل الخدمات في البلاد تراجعت خلال العقود الأخيرة وأصبحت بحاجة للعمل بجدية لمعالجتها.

- يتحكم القطاع العام الكويتي بنحو 70 % من اقتصادها ويوظف 84 % من مواطنيها، وهو وضع لا يمكن استدامته، وهي الأكثر حاجة له وفق ما نصت عليه برامج كل حكوماتها المتعاقبة، في حين تعمل كل ما هو معاكس لمستهدفاتها النظرية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الخلل الهيكلي الذي يزيد من معضلتها الاقتصادية.

- من المتوقع أن يعاود الاقتصاد الكويتي النمو مرة أخرى في 2025 بدعم من إلغاء تخفيضات حصص إنتاج النفط، وقد يشهد الناتج المحلي غير النفطي نموا بوتيرة أسرع قليلا مقارنة بعام 2024 ، إذ يتوقع أن يصل النمو لنحو 2.6 % بفضل خفض أسعار الفائدة وتحسن مؤشرات الانفاق الاستهلاكي وغيرها من المقاييس الاقتصادية الأخرى ، وعلى الرغم من تحسن آفاق الاصلاحات الهيكلية ، إلا أن تحقيق نمو مستدام مماثل لبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى سيبقى من التطلعات التي تتطلب تحقيق أداء أقوى.[3]

- من المتوقع أن يشهد الاقتصاد غير النفطي انتعاشاً ملحوظاً خلال فترة التوقعات، بعد معاناته لنحو عامين من النمو السلبي. حيث تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد

(1) الكويت تتوقع تراجع إيراداتها إلى 61,6 مليار دولار في 2024–2025، الجزيرة نت ، نشر في 2024/7/4 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/NhQZF

(2) وفقا لتصريحات وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي أنور المُضَف حيث إن إجمالي المصروفات المتوقعة في الموازنة العامة (2024–2025) قُدر بـ 24,5 مليار دينار (79,9 مليار دولار) بانخفاض 6,6٪ عن السنة المالية السابقة.

(3) انظر: تقرير آفاق الاقتصاد الكلي للكويت 2024–2025 – الصادر عن البنك الوطني الكويتي في 21 /2024/10، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/DKsED

الكويتي سيحقق نمواً بنسبة 2.3 % هذا العام، ثم بنسبة 2.6 % في عام 2025. وبعد فترة من التباطؤ، استقر نمو الإنفاق الاستهلاكي (5.4+ % على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024)، ما يبرز عودة معنويات الثقة إلى السوق.

- من المتوقع أن يزداد إنتاج الكويت بمقدار 135 ألف برميل يومياً، ليصل في المتوسط إلى 2.5 مليون برميل يومياً في عام 2025، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.4 % مقابل 6.8- % في عام 2024، مما سينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3.0% في عام 2025 من 2.4- % في عام 2024.[1]

- فيما يتوقع البنك الدولي في تقريره لتوقعات الاقتصاد 2024 انكماش النمو الاقتصادي للكويت بنسبة 1 % في عام 2024؛ وذلك إلى حد كبير بسبب التمديد المتكرر لتخفيضات إنتاج «أوبك +» الطوعية، ولكن سيرتفع النمو خلال الفترة 2025-2026 إلى 2.6 % مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط، وتسارع مشاريع البنية التحتية.[2]

(1) تخضع مؤسسة البترول الكويتية لعملية إعادة هيكلة تهدف إلى تعزيز الكفاءة واتخاذ قرارات أسرع، لكنها تخطط لإنفاق نحو 410 مليارات دولار لتحقيق مستوى الإنتاج المستهدف في عام 2035 البالغ 4 ملايين برميل يومياً، بالإضافة إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2050.

(2) البنك الدولي يتوقع نمو اقتصادات الخليج في 2025 و2026 ، التقرير السنوي الاقتصادي للعام 2024 ، رابط مختصر https://linksshortcut.com/QeuAS

الكويت

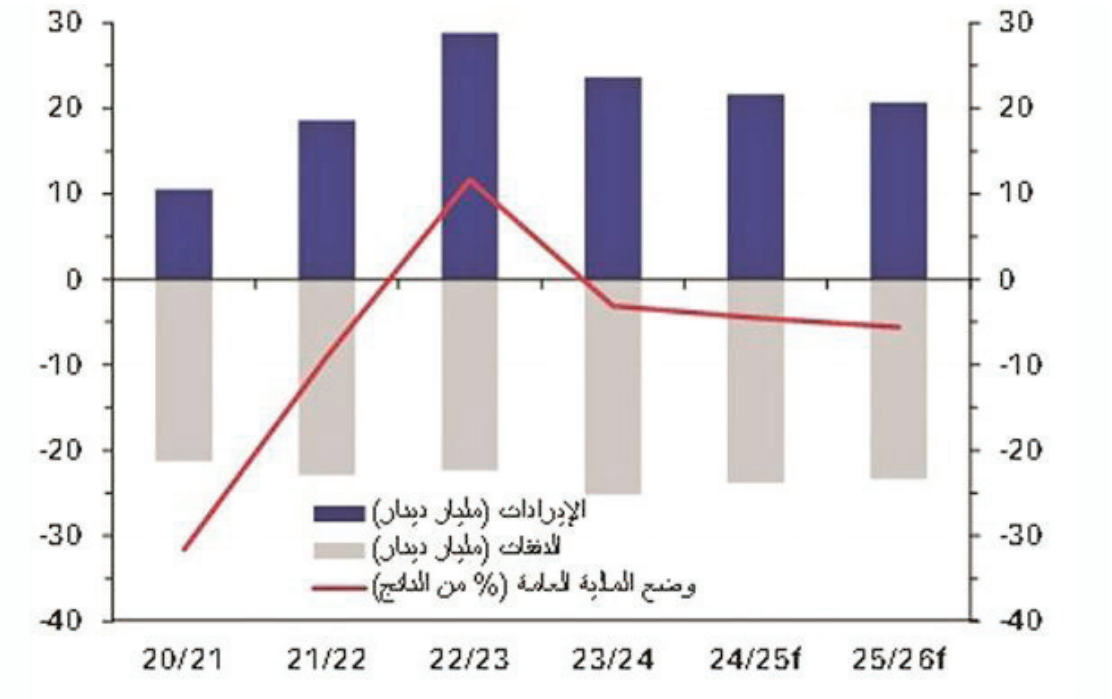
30
20
10
0
-10
-20
-30
-40
الإيرادات (مليار دينار)
النفقات (مليار دينار)
وضع المالية العامة (% من الناتج)
20/21
21/22
22/23
23/24
24/25f
25/26f

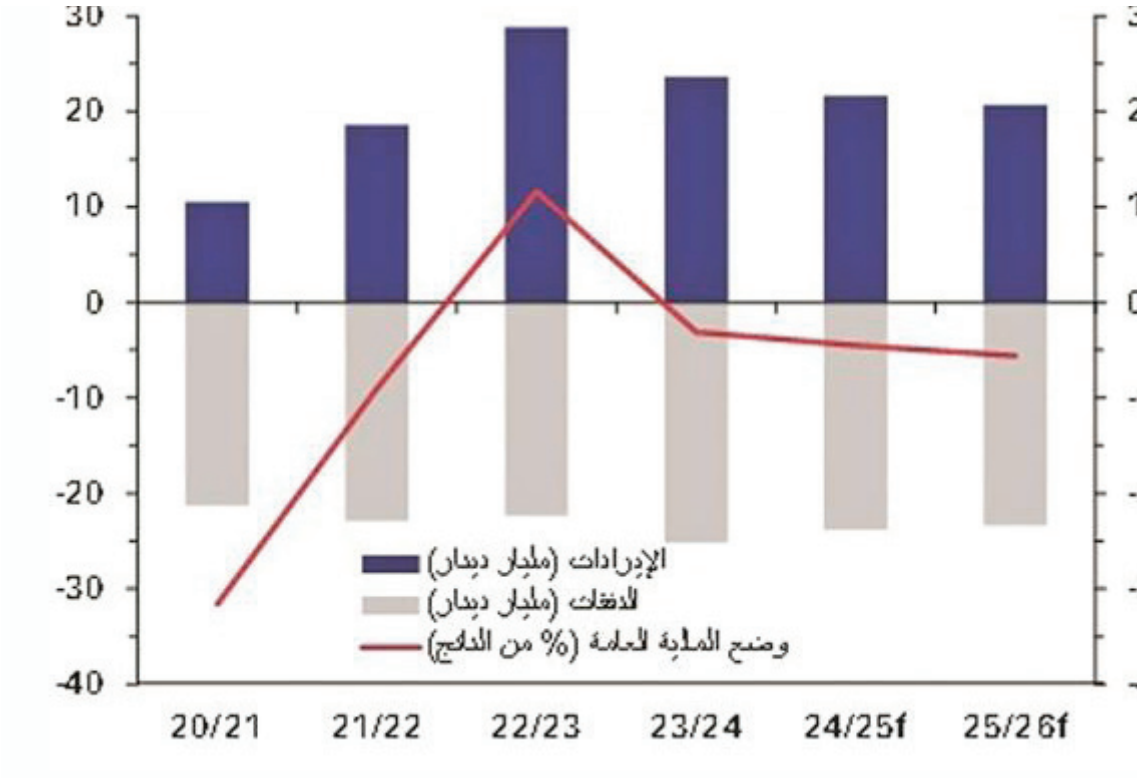
30
20
10
0
-10
-20
-30
-40
20/21
21/22
22/23
23/24
24/25f
25/26f
الإيرادات (مليار دينار)
النفقات (مليار دينار)
وضع الميزانية العامة (% من الناتج)

مؤشرات الكويت

تقديرات / توقعات

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	35,205	38,3	33,321	32,2	31,682
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك - سنة الأساس 2013	120.6%	125.4%	130.0%	133.9%	137.0%
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	3.4%	4.0%	3.6%	3.0%	2.4%
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	13.4%	19.5%	3.9%	6.6%-	5.5%
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير%)	4.7%	3.8%	1.6%	6.7%-	4.1%
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	8.5%	30.4%	29.9%	25.6%	25.3%
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	7.2%	2.9%	3.2%	7.2%	12.9%
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	37.4	63.1	51.4	45.7	38.300
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	25.2%	34.3%	31.4%	28.2%	23.7%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

التقرير الاستراتيجي
لدولة الامارات 2024

الأداء الاقتصادي للدولة

- اعتمدت دولة الإمارات في 8 أكتوبر 2024، ميزانية متوازنة لعام 2025 بإجمالي إيرادات تبلغ 71.5 مليار درهم، ومصروفات بلغت الرقم ذاته أي أنه لا يوجد عجز أو فائض متوقع. وتأتي هذه الميزانية كجزء من خطة أوسع تمتد من 2022 إلى 2026، وتركز على تعزيز الاستثمارات في قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يعكس التزام الإمارات بتحقيق الاستدامة المالية والتنموية.
- نما الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات 3.7 %، في النصف الأول من العام 2024، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، 4.5 % في الأشهر الستة الأولى، منذ مطلع 2024.
- أظهرت بيانات صدرت عن «المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء»، تسجيل الناتج المحلي الإجمالي 880 مليار درهم، في النصف الأول 2024، بزيادة 3.7 % مقارنة مع 849 مليار في الفترة المماثلة على 2023، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي 4.5 % إلى 660.3 مليار درهم (تسهم بـ 74.9 % من اقتصاد الدولة)، مقارنة بـ 632.2 مليار درهم.[1]
- وفي الربع الثاني 2024، ارتفع ناتج الإمارات المحلي الإجمالي 3.9 % إلى نحو 450 مليار درهم، مقارنة مع 433 مليار درهم، كذلك حققت القطاعات والأنشطة غير النفطية، زيادة تلامس 5 % لتصل إلى 337 مليار درهم (تسهم ب 74.8 % في اقتصاد الدولة)، مقارنة مع 321.2 مليار درهم.
- ارتفعت صادرات قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 19 بالمئة خلال النصف الأول من العام الجاري 2024، بحسب ما كشفت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وقالت الغرفة، في تقرير حديث صدر بالتزامن مع انعقاد الأسبوع العالمي للغذاء 2024؛ إنها تتوقع

(1) اقتصاد الإمارات ينمو 3,7٪ خلال النصف الأول من 2024 ، مباشر الاقتصادية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/gJUid

زيادة إيرادات القطاع لتصل إلى 141 مليار درهم (حوالي 38.4 مليار دولار)، خلال هذا العام، ما يؤكد ازدهار وتوسع سوق الأغذية محليا.[1]

- بلغ حجم التجارة الخارجية 1.4 تريليون درهم خلال النصف الأول من 2024. وهو ما يشير إلى نمو التجارة الخارجية 11.2 % خلال النصف الأول 2024 على أساس سنوي، في وقت بلغ معدل النمو العالمي للتجارة الخارجية نحو 1.5 %. ونمت الصادرات غير النفطية بنسبة 25 %، وتطمح الامارات إلى تحقيق 3 تريليونات درهم تجارة خارجية غير نفطية مع نهاية 2024.[2]

- قفزت صادرات الإمارات إلى الهند قفزت بنسبة 70.37 بالمائة على أساس سنوي لتصل إلى 7.2 مليار دولار في أكتوبر 2024، بحسب بيانات وزارة التجارة الهندية. وزادت الصادرات الهندية إلى الإمارات بنسبة 23.75 % إلى 2.91 مليار دولار في سبتمبر و3.16 % إلى 2.84 مليار دولار في أغسطس. وتعد الإمـارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 83.65 مليار دولار في 2023-2024.[3]

- استأثرت الصادرات الوطنية الإماراتية ب 11.3 % من إجمالي تجارة الدولة غير النفطية في النصف الأول 2017، أي ما يعادل 89 مليار درهم، من الإجمالي البالغ نحو 785 مليار درهم، في تلك الفترة، وارتفعت حصتها إلى 18.4 % في النصف الأول من العام 2024، بواقع 256.4 مليار درهم من إجمالي تجارة الدولة التي ارتفعت إلى 1.4 تريليون درهم.

- في الجهة المقابلة، انخفضت حصة الواردات، إلى 56.9 % في النصف الأول 2024،

(1) 38 مليار دولار إيرادات قطاع الأغذية الإماراتي في 2024 ، سكاي نيوز عربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/mPuUx
(2) 1,4 تريليون درهم حجم التجارة الخارجية للإمارات في النصف الأول من 2024 ، العربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/WFKJN
(3) صادرات الإمارات إلى الهند تقفز 70٪ في أكتوبر 2024 ، معلومات مباشر ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/oEYng

بواقع 800 مليار درهم، مقارنة بحصتها 62 % في الفترة ذاتها عن عام 2017، بواقع 478 مليار درهم. كما تراجعت حصة إعادة التصدير من 27 % في النصف الأول 2017 تعادل 217 ملياراً، إلى 24.7 % في النصف الأول 2024، بواقع 345 مليار درهم.[1]

الأوضاع الداخلية

- الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تضم العديد من الجنسيات المختلفة حيث بلغ عدد السكان القادمين حوالي 59 % من السكان من دول القارة الآسيوية وبلغ عدد سكانها المصريين حوالي 23 % بينما بلغ عدد الجنسيات الأخرى حوالي 17 94 % من مجموع السكان ، ووفقا لإحصائيات 2024 يبلغ عدد الوافدين حوالي 6.6 مليون نسمة من إجمالي 9.3 مليون نسمة مما يمثل نسبة تصل إلى 70 % من عدد السكان وهو ما يشكل خللا كبيرا في التركيبة السكانية .
- تضم الامـارات أكثر من 200 جنسية أجنبية وتختلف نوعية الوافدين الأجانب بين مستثمرين كبار ورؤوس أموال ضخمة ورجال أعمال وفنيين وعمال وغيرهم من الفئات المتنوعة .
- وصلت عدد الشركات الأجنبية في 2024 والتي تمتلك فروعا مرخصة في الدولة إلى قرابة 3500 فرعا مسجلا ، تعود إلى أكثر من 144 جنسية .
- جاءت الشركات البريطانية في مقدمة الشركات الأجنبية وبنسبة بلغت 11.6 % من إجمالي عدد هذه الشركات ، تلتها الشركات الأمريكية بنسبة 8.3 % ثم الهندية بنسبة 5.5 % ثم الكورية الجنوبية بنسبة 5.1 % تلتها الفرنسية بنسبة 4 %.[2]

(1) الإمارات ترفع مساهمة صادراتها في التجارة الخارجية إلى 18,4٪ ، الخليج ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/NScho
(2) انظر: التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أو استهداف حكومي ، المركز الخليجي للتفكير ، رابط مختصر https://linksshortcut.com/tkwTk

العلاقات الخارجية

- يمكن القول إن سياسة الامارات الخارجية في العشر سنوات الأخيرة تتحرك في فضاءات جيوسياسية واسعة تبدو أكبر من حجم الدولة التاريخي ، ومنخرطة في ملفات شائكة داخل وخارج المنطقة، نجحت في بسط الكثير من نفوذها من بوابة الاقتصاد ، حتى لا يكاد توجد دولة تشهد صراعا داخليا إلا وتجد الإمارات على طاولة الأطراف ذات التأثير في المشهد السياسي في تلك الدولة كما هو الحال في اليمن والسودان وليبيا .

- تتحرك السياسة الإماراتية بدافع براجماتي في الكثير من الملفات ونجحت في صياغة العديد من التحالفات بما يخدم مصالحها الاقتصادية ، بما يمنع صدامها مع مصالح وأجندات الدول الكبرى مثل أمريكا وروسيا والصين، كما أنها تعد حليفا استراتيجيا لإسرائيل بعد توثيق هذا التحالف باتفاق إبراهام برعاية أمريكيا في 2020 ، عزز ذلك إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن ، منح الإمارات صفة الشريك الدفاعي الرئيسي، ما يمنحها حق الوصول إلى أحدث التقنيات العسكرية الأمريكية، مما سيمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية.[1]

- بالنظر إلى هذه الشراكة فإنها لا توفر نفس مستوى الضمانات الأمنية مثل عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو التحالفات المماثلة، لكنها تشير إلى توافق أوثق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. والتي تزايدت منذ توقيع اتفاقية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في 2020.[2]

- مع ذلك فإن صفة «شريك دفاعي رئيسي» هو اعتراف بأهمية الإمارات في التأثير على الاستقرار الإقليمي، بانخراطها في معظم أزماته من اليمن إلى السودان إلى التطبيع

(1) أمريكا تمنح الإمارات صفة «شريك دفاعي».. مكافأة على ماذا؟ نون بوست ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/aOobH

(2) الإمارات هي الدولة الثانية بعد الهند التي تدخل في هذا التصنيف. ولا يعني أن الولايات المتحدة ستدافع عن تلك الدولة في حالة وقوع هجوم. إن هذا الضمان – المنصوص عليه في المادة الخامسة من المعاهدة التأسيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي – يقتصر على الأعضاء الكاملين في التحالف.

مع اسرائيل، بغض النظر أكان سلباً أو إيجاباً. والاعتراف بالدولة كقوة وسطى في المنطقة، حيث تتمتع الإمارات بقوة اقتصادية وعسكرية متوسطة المدى، مما يسمح لها بمتابعة أهداف مستقلة للسياسة الخارجية، تتوافق مع أهداف السياسة الأمريكية بما في ذلك دعم إسرائيل، وبسط النفوذ على البحر الأحمر.

- فيما يتعلق بملف التطبيع أصبحت الإمارات أبرز دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل خلال الثلاثين عاما الماضية ضمن ما يعرف باسم اتفاق إبراهام، وحافظت الإمـارات على العلاقات مع إسرائيل خلال الحرب الدائرة منذ بدء معركة طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر2023.[1]

- بعد اتفاق التطبيع، أسست إسرائيل والإمارات سريعا شراكة اقتصادية حيث تم توقيع اتفاق للتجارة في 2022، ووفقا لبيانات من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، نمت التجارة بين البلدين، في 2024، 17 %، لتصل إلى 2.95 مليار دولار. وأضافت دائرة الإحصاء أنه رغم تباطؤ الوتيرة بعد الحرب ظلت التجارة أعلى بنسبة 7 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من 2024.[2]

- رسميا وحسب ما هو معلن ومنذ بدء القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، تميزت مواقف الإمارات بالإدانة وإعلان شجب أعمال العنف التي طالت المدنيين، قبل أن تعقبها دعوات للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة المحاصر ووقف إطلاق النار.

- وحرصت الإمارات على تقديم المساعدات لقطاع غزة، وتتركز جهود الإمارات الإنسانية لمساعدة غزة في مدينة العريش المصرية، شمال سيناء، وفق تقرير لوكالة بلومبرغ [3]،

(1)The Power of the Word: How the UAE Redefined International Mediation? habtoorresearch.com. https://linksshortcut.com/bIeWq

(2) الإمارات وإسرائيل بعد حرب غزة.. ما الذي تغير؟ وكالة رويتر ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/LKgan

(3) Israel-Hamas war: UAE shows diplomatic sway with Gaza as tensions escalate ، https://linksshortcut.com/Dprnd

ومنذ بدء الحرب، كلفت جهود المساعدة التي تبذلها الإمارات في العريش والأراضي الفلسطينية الإمارات حوالي 700 مليون دولار، وشمل ذلك إنشاء مستشفى ميداني في مدينة رفح، عالج ما يقرب من 50 ألف شخص، وفي نهاية يوليو 2024، دعت أبو ظبي إلى «نشر بعثة دولية مؤقتة» في القطاع.

- بالمقابل وعلى المستوى السياسي أدانت الإمارات المقاومة الفلسطينية بشكل رسمي على منبر مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، حيث وصفتها بالبربرية والشنيعة ومنحت الكيان الصهيوني حق الدفاع عن النفس، وتبنت خطابًا سياسيًا تجاوز في كثير من محطاته ذاك الذي تتبنّاه الأحزاب الصهيونية.[1]

- جراء تلك المواقف السياسية ضد المقاومة الفلسطينية تتعرض الإمارات لبعض الضغوط لإحداث تأثير إيجابي على فلسطين نظرا للقدر الهائل من الانتقادات التي تتعرض لها في المجال العام العربي، بسبب التطبيع المتنامي مع إسرائيل.

- وفقا لوكالة رويتر يؤكد مسؤولون إماراتيون أن التطبيع مع إسرائيل قرار استراتيجي لا يعتزمون التراجع عنه. ومع ذلك، أبدى بعضهم في أحاديث خاصة إحباطهم من إسرائيل بسبب استمرارها في الحرب وارتفاع عدد القتلى المدنيين.[2]

- في 25 أكتوبر 2024 ، طالبت الإمارات، مجلس الأمن باعتماد قرار بوقف إطلاق نار فوري ومستدام في غزة، مشددة على ضرورة العمل على التوصل لحل دائم وشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.[3]

- فيما يتعلق بالدور الإماراتي في الأزمة اليمنية ، كشفت السياسات الإماراتية في اليمن، أن توقف عملية التحرير على حدود الشطرين هدفها إعادة ضبط مسار الحرب وفق الأجندة الإماراتية، وأن إطالة أمد الصراع بصرف النظر عن كلفته الإنسانية كانت

(1) مندوبة الإمارات بمجلس الأمن تصف هجمات حماس بـ«البربرية والشنيعة» ، عربي 21، وكالات ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/vlclD

(2) الإمارات وإسرائيل بعد حرب غزة.. ما الذي تغير؟ وكالة رويتر ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/LKgan

(3) بعد الحرب.. ما مصير «اتفاق إبراهيم» وموقف دول التطبيع العربية؟ الحرة ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/GhccC

مقصودة، بهدف التحكم بأدوات الصراع وصولًا إلى عقد اتفاق هدنة إماراتية مع الحوثي أو إيران نفسها.

- أثار التقارب الأخير بين الإمارات وإيران تساؤلات عدة، حول انعكاساته على اليمن، وما إذا كان بالفعل مجرد مباحثات ثنائية لحل مشكلات تتعلق بالحدود البحرية بين البلدين، حسب المسؤولين الإماراتيين، أم إنه مقدمة لتحالف قادم على حساب التحالف الإماراتي القائم مع السعودية، خصوصًا في ضوء المصالح الاقتصادية الكبيرة بين البلدين وعودة العلاقات الإماراتية أيضًا مع النظام السوري، ومخاوف الإمارات من أي تأثيرات تطول مصالحها الحيوية في حال نشوب حرب محتملة مع أمريكا واسرائيل، كما أن ترحيب الحوثيين بالزيارة الإماراتية لطهران، أثار تساؤلات حول حدوث انقسام بين السعودية والإمارات بشأن طبيعة التعامل مع الحوثيين، وبالتالي تأثير ذلك على موقف الشرعية، وإطالة عمر الأزمة في اليمن.[1]

- فيما يتعلق بالدور الإماراتي في أفريقيا فمنذ فترة طويلة أدركت الإمارات مدى أهمية الموانئ البحرية في الاقتصاد العالمي وخدمة أهدافها الخارجية، فأقامت شركة «موانئ دبي»، وبعد أن أصبحت رقماً صعباً في محيطها بدأت في التوسع خارج حدودها، في ظل تمدُّد الإمارات في ميناء عصب بإريتريا وسواحل جنوبي اليمن، ويزداد اهتمامها بالسواحل السودانية. ولم تُخْفِ أبو ظبي مصالحها البحرية في منطقة القرن الإفريقي والسودان منذ 2011.

- تتهم الخرطوم الإمارات بتقديم دعم عسكري ولوجستي ومالي لقوات الدعم السريع، الأمر الذي يسمح لها بمواصلة الحرب بعد مرور أكثر من عام على المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، مما جعل العلاقات بين السودان والإمارات تدخل مرحلة جديدة من التوتُّر بعد السِّجال الذي دار بين مندوبي البلدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك خلال الجلسة التي خُصصت لمناقشة الأوضاع في مدينة الفاشر

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التقارب الإماراتي الإيراني.. حدود التفاهم والتداعيات، تقدير موقف، 10 أغسطس/آب 2019، تأريخ التصفح: 2 أبريل2010، https://cutt.us/VX3mD

في 13 حزيران/ يونيو 2024.

- تمارس الإمـارات نفوذها على عدد من دول الجوار – وفي مقدمتها تشاد وإفريقيا الوسطى وخليفة حفتر في ليبيا– من أجل أن تفتح أراضيها لإيصال الدعم لقوات الدعم السريع. مع هذا الدعم بات هناك قلق كبير ليس فقط على استقرار السودان وأمنه، بل على وحدته والخشية من استنساخ النموذج الليبي.

- مؤسسة «غلوبال ويتنس»، المتخصصة في الأبحاث الاستقصائية، كشفت منتصف تموز/ يوليو 2024، عن قيام شركة «كالوتي»، التي تدير مصفاة للذهب وتتخذ من الإمارات مقرّاً لها، باستيراد ذهب السودان الذي تسيطر عليه قوات الدعم السريع، كما أكدت التقارير ذاتها أن دولة الإمـارات استولت بتلك الطريقة على 50 طناً من الذهب عَبْر حميدتي، والتي تزيد قيمته عن 1.3 مليار دولار سنوياً،[1] وذلك خارج إطار وزارة المالية، فالحصول على الذهب المنهوب من السودان مصدر مهمّ للاقتصاد الإماراتي وأسهم في تعزيز نفوذها[2]

- فيما يتعلق بتطورات الأحداث التي شهدتها سوريا في الأسابيع الأخيرة من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بفعل احتدام القتال بين الحكومة السورية وفصائل المعارضة المسلّحة التي استولت على مساحة واسعة من الأراضي شمال غربي سوريا، بما في ذلك معظم مدينة حلب، ثاني أكبر مدينة في البلاد. سارعت الامارات بالإعلان عن وقوفها إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد من خلال اتصالات دبلوماسية، بين الرئاستين الإماراتية والسورية، إذ أكّد الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان للرئيس السوري «تضامن بلاده مع سوريا ودعمها في محاربة الإرهاب والتطرف»،

(1) استحوذت الامارات على ثاني أكبر مركز لتجارة الذهب في العالم بقيمة تجاوزت 129 مليار دولار وبزيادة سنوية بلغت 36٪ خلال العام 2023، وذلك وفق تقرير حديث لمركز دبي للسلع المتعددة. وبحسب تقرير مجلس الذهب العالمي، بلغ حجم مبيعات الذهب في الإمارات خلال النصف الأول من العام 2024 ,4 23 طن بقيمة 8 ,1 مليار دولار، لتستحوذ على نحو 3 ,17٪ من إجمالي حجم مبيعات المعدن في الشرق الأوسط خلال الفترة.

(2) مساعي الإمارات وراء الذهب.. تجارة بالمليارات تثير إشكاليات وتخوفات، الخليج الجديد، 3 حزيران/ يونيو 2023، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/UGwFa

مُشددا على موقف الإمارات «الداعم لجميع الجهود والمساعي المبذولة لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، بما يحقّق تطلعات الشعب السوري الشقيق، إلى الاستقرار والتنمية ويضمن وحدة سوريا وسيادتها على كامل أراضيها».

- بعد الإعلان عن سقوط نظام الأسد دعت الإمارات الأطراف السورية إلى تغليب الحكمة للخروج من المرحلة «الحرجة» التي تمر بها البلاد، وشددت على ضرورة حماية مؤسسات الدولة. وقالت الخارجية الإماراتية ، إنها «تتابع باهتمام شديد تطورات الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية، وتؤكد حرصها على وحدة وسلامة البلاد، وضمان الأمن والاستقرار للشعب السوري الشقيق». ودعت «كافة الأطراف السورية إلى تغليب الحكمة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ سوريا، للخروج منها بما يلبي طموحات وتطلعات السوريين بكافة أطيافهم».[1]

استشراف حالة الدولة

- رغم التحديات الاقتصادية العالمية، تتميز الإمارات ببيئة استثمارية جاذبة، حيث تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي. كما تستمر الدولة في دعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع بعيدًا عن الاعتماد على النفط.

- من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الإماراتي في التقدم والتعافي بشكل كبير حيث تؤكد أرقام التجارة الخارجية غير النفطية للنصف الأول من العام الجاري 2024، أن مساهمة الصادرات الوطنية من إجمالي التجارة الخارجية، ارتفعت من 11 % خلال النصف الأول من عام 2017، لتصل إلى 18.4 % في النصف الأول 2024.

- مع استمرار الخلل السكاني لما يزيد عن خمسة عقود أصبحت الإمارات أمام منعطفات

(1) دول عربية تعلق على سقوط نظام الأسد.. هذا موقف السعودية والإمارات ، عربي 21، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/jNcrD

وتحديات خطيرة تهدد الدولة ومستقبلها وتتنوع تلك التداعيات بين سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية والتي من شأنها أن تؤثر على منظومة القيم ليس في الإمارات وحدها ولكن في منطقة الخليج بكاملها نتيجة للخلل في التركيبة السكانية وتنامي النفوذ الأجنبي ؛إذ إن الإمارات باتت نموذجا منفتحا بلا حدود لتتحول إلى منطقة حرة ليس فقط من الناحية الاقتصادية والتجارية ولكن أيضا من النواحي الثقافية والقيمية والاجتماعية .

- من المتوقع أن تصبح الإمارات العربية المتحدة لاعبا متزايد الأهمية في القرن الأفريقي حيث تركز على الخدمات اللوجستية والتجارة البحرية ، والتي ستدعمها بالمزيد من الوجود الأمني. فقد تركزت توسعات الموانئ من قبل الإمارات على البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وهناك وجود عسكري إماراتي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن، بالقرب من وجود المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في اليمن.[1]

- من المتوقع أن يعمل تصنيف الامارات كشريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية على تبسيط عملية حصول الإمارات على تكنولوجيا الدفاع الأمريكية، بما في ذلك ربما أنظمة الدفاع الصاروخي المتقدمة أو المزيد من الترقيات للأنظمة الحالية مثل باتريوت. فخلال الحوار العسكري المشترك السنوي بين الدولتين في أبريل 2024، أشار البنتاغون إلى أن المناقشات الثنائية ركزت على الدفاع الجوي الإقليمي المتكامل الذي يضم إسرائيل ودول أخرى في المنطقة. كما وقع الجانبان على خطة تنفيذ برنامج أمن التكنولوجيا التعاوني (CTSP) لتنفيذ أفضل الممارسات في مجال أمن التكنولوجيا وتبادل البيانات. ما يعني زيادة الانخراط الإماراتي العسكري مع الولايات المتحدة في معظم ملفات المنطقة.

- رغم تعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا، والقوة العسكرية،

(1) الإمارات وقعت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة. بلغت وفق تقارير رسمية 60 مليار دولار.

فمن المرجح أن تستمر الامارات في اتباع سياسة «التوازن الاستراتيجية» بين الشرق والغرب، حيث حافظت على العلاقات الاقتصادية والدفاعية مع بكين وموسكو. كما تحولت العلاقة الإماراتية الروسية، المتواضعة تاريخياً، إلى شراكة استراتيجية عميقة خلال السنوات الماضية .

- قد تؤدي الشراكة الإماراتية مع أمريكا إلى زيادة التدقيق في كيفية استخدام الإمارات لقدراتها الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بالصراعات مثل اليمن أو المناوشات الإقليمية الأخرى. كما أنها تضع أبوظبي في وضع إيجابي لأي مبيعات دفاعية مستقبلية أو تعاون، مما قد يؤثر على توازن القوى في الشرق الأوسط وهو ما قد يثير سخط إيران وربما المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلى جانب الدول المتضررة من تدخلات أبوظبي في شؤونها الداخلية.
- فيما يتعلق بقيادة الإمارات لمؤتمر الأطراف (COP28) والمفاوضات الناجحة بشأن اتفاق الإمارات تؤكد على الدور الذي أصبحت تضطلع به دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها جهات فاعلة ومهمة على المستوى العالمي في مجال تحوّل الطاقة والسعي لتحقيق أهداف صفر انبعاثات كربون. وتشمل البنود المهمة لاتفاق الإمارات التزام الموقّعين بعدم استخدام الوقود الأحفوري، فضلًا عن تحديد هدف جديد وخاص: زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة معدّل كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، والترويج لإنشاء هيكل جديد للتمويل المناخي.
- من المرجح أن يبقى الموقف الاماراتي من الأحداث في سوريا ثابتا فالإمارات تخشى عودة ما عُرِفَ بـ «الربيع العربي» مجدّداً وانطلاقه من سوريا مرة أخرى، لا سيما أن الأمر هذه المرة لا يقتصر على الشعارات والمظاهرات، بل هو تحرّك مسلّح من المرجح أسقط النظام ومن المرجح أن يغير خارطة المنطقة بأسرها ويأتي ضمن شبكة تحالفات وتفاهمات دولية معقدة لا يمكن استشراف تداعياتها حاليا لاسيما أنها لازالت في مرحلة الانضاج والتصاعد ولن تتكشف مآلاتها في المدى القريب المنظور.

الإمارات العربية المتحدة

مؤشرات الإمارات

تقديرات / توقعات

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	43,439	48,897	48,141	49,5	51,294
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك - سنة الأساس 2018	255.3%	267.6%	271.9%	278.2%	284.0%
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	0.1%-	4.8%	1.6%	2.3%	2.1%
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	7.2%	15.5%	13.1%	3.7%	3.1%
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير %)	1.1%	7.4%	11.7%	4.1%	5.2%
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	4.0%	10.0%	5.0%	4.8%	4.4%
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	36.3%	32.1%	32.4%	31.4%	31.3%
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	48	66.5	54.8	47.9	46.9
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	11.5%	13.2%	10.7%	8.8%	8.2%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

التقرير الاستراتيجي
لمملكة البحرين 2024

أداء الاقتصادي للمملكة

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين نما بنسبة 3 بالمئة في عام 2024، مع انخفاض معدل التضخم إلى 0.1 بالمئة، رغم تشديد الظروف المالية وزيادة عدم اليقين الجيوسياسي. بحسب تقارير حديثة لصندوق النقد الدولي.
- انخفض الرصيد المالي العام للبحرين إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3 نقطة مئوية، ليصل إلى – 8.5 بالمئة، وارتفع إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 12 نقطة مئوية، ليبلغ 123 بالمئة.[1]
- كشفت تقديرات صندوق النقد العربي عن أن مملكة البحرين ستسجل ثالث أعلى معدل نمو خليجيا خلال العامين المنصرم والجاري بـ .3.5 % للعام 2024 و3.2 % في العام 2025.
- تسعى البحرين إلى تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3.5 % في 2025، مدعومة بتوسيع دور القطاعات غير النفطية التي تشكل جزءاً كبيراً من اقتصادها، وفق تقرير لصندوق النقد الدولي صدر في سبتمبر 2024.[2]
- وتعمل المملكة على تعزيز استثماراتها في القطاع الصناعي والسياحي والتكنولوجيا المالية، وذلك في إطار سعيها لتنويع مصادر دخلها. ورغم ذلك، تواجه البحرين تحديات على مستوى الدين العام الذي ارتفع إلى مستويات مرتفعة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
- بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين والإمارات أكثر من 3 مليارات دولار في العام 2023، مسجلا نموا بنسبة 10 % مقارنة بالعام 2022.[3]

(1) انظر: التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين الربع الثالث 2024،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/FqMJn
(2) النقد العربي: البحرين الثالثة خليجيا في نمو الاقتصاد 2024، و2025، جريدة البلاد البحرين،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/iPDHj
(3) أكثر من 3 مليارات دولار التبادل التجاري البحريني الإماراتي، البلاد،
رابط مختصر، https://linksshortcut.com/LRXMV

البحـــريـن

- أظهرت تقديرات الحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين ارتفع بنسبة 1.3 % وبنسبة 2.4 % بالأسعار الجارية خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.[1]

- فيما يتعلق بمؤشر البطالة وسوق العمل للربع الثالث من عام 2024، صرح جميل بن محمد علي حميدان وزير العمل البحريني أنه تم توظيف (19،689) مواطناً خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2024، أي بنسبة تتجاوز 98 % من الهدف المعلن ضمن خطة التعافي الاقتصادي بتوظيف 20 ألف بحريني سنوياً. وبلغ عدد الموظفين من الداخلين الجدد في سوق العمل لأول مرة (6،436) مواطناً، ما يشكل نحو 33 % من إجمالي الموظفين خلال الفترة المذكورة، بينما يمثل الموظفون ممن سبق لهم العمل نسبة 67 % من إجمالي الموظفين حتى الربع الثالث من 2024.[2]

- وفقا لتقرير لمركز الاحصائي الخليجي بلغ مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 16.3 % في حين 1.4 % نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، و11.7 % نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة من إجمالي القوى العاملة. وبلغت حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 36.6 %، كما انعدمت تماماً نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة.

- بيّن تقرير لمركز الإحصاء الخليجي أن البحرين حلت في المركز الثاني عالمياً في مرونة وتكيف الأفراد مع التحديات 2024، والمركز الرابع عالميا في توفر العمالة الماهرة ضمن سوق العمل 2024، والمركز السادس عالمياً في توفر المهارات العمالة، وتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية 2024، وفي المركز الثامن عالميا في قدرة السياسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات.

(1) الاقتصاد البحريني يحقق نموًا حقيقيًا بنسبة 1,3٪ في الربع الثاني من العام 2024، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/jNljv

(2) وزير العمل يعلن تفاصيل مؤشرات سوق العمل حتى الربع الثالث من العام 2024، وكالة أنباء البحرين، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/HmVxD

- فيما يتعلق بتمكين المرأة البحرينية في سوق العمل نوه مركز الإحصاء الخليجي في تقرير عن سوق العمل في البحرين باستراتيجية صندوق العمل، والتي أشار إلى أنها أنفقت 150 مليون دينار بحريني في الفترة ما بين 2019 – 2022، وكانت 58 % من نفقات التدريب هي لتدريب المرأة البحرينية، وبلغ عدد المستفيدين من برنامج الأجور في هذه الفترة 27 ألف بحريني يعملون في 6 آلاف شركة.[1] في حين بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان 15 %.

- فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية استطاعت البحرين في 2024 استقطاب المجموعة التعاونية الأوربية للألبان أرلا فودز، وهو أكبر استثمار للشركة خارج أوروبا وبلغ 63 مليون دولار أميركي، يلبي 95 % من احتياجات الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- كشف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بلغت 901 مشروع بقيمة 36.3 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024 مع استحداث 60500 وظيفة، فيما استقبلت البحرين 9 مشاريع بكلفة 439 مليون دولار، مع استحداث 2091 وظيفة.[2]

الترتيب في المؤشرات الدولية

- حققت مملكة البحرين أرقاماً مهمة في مؤشر التنافسية العالمي للعام الجاري (2024)، حيث احتلت المركز الـ 21 عالمياً في المؤشر، كما تقدمت 9 مراتب منذ إدراجها فيه عام 2022.

- واحتلت المركز الأول عالمياً ضمن 12 مؤشراً فرعياً، وتنافست ضمن المراكز العشرة الأولى في 75 مؤشراً فرعياً، بحسب مركز التنافسية العالمي.

---

(1) المرأة البحرينية نموذج دولي رائد في مختلف القطاعات، أخبار الخليج ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/qnztW

(2) «ضمان»: البحرين تستقطب 9 مشاريع استثمارية بـ 439 مليون دولار في النصف الأول من 2024، الوطن ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/VlXfc

البحـــريـن

- تقدمت البحرين تسع مراتب منذ إدراجها في عام 2022م وأصبحت في عام 2024م في المركز الخامس عالميًّا والثالث عربيًّا من أصل 170 دولة ضمن مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات الصادر عن مجموعة البنك الدولي للاتصالات.
- كشفت إحصائيات المركز الإحصائي الخليجي عن أن مملكة البحرين حققت 100 % من المؤشرات في 5 أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة.
- وأشارت إحصائيات المركز إلى أن 1 00% من سكان البحرين الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية، كما أن 100 % من سكان المملكة يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة، والسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء، و100 % نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، كما حققت نسبة 100 % في مؤشر نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- وبحسب ما نشره المركز، فإن 99.7 % من الولادات في البحرين تمت تحت إشراف طبي، و70 % معدل المشاركة في التعليم المنظم ما قبل المدرسة، كما أن 4.4 % فقط هي نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو.
- أكد التقرير أن البحرين الأولى عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية 2024، ونسبة الإناث ضمن قوة العمل في 2023، كما أنها في المركز الثاني عربياً في مؤشر تنمية الشباب العالمي 2023.
- تقدمت البحرين بواقع 36 مرتبة لتصبح في المركز 18 عالميا من أصل 193 دولة ضمن مسح الحكومة الالكترونية 2024 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة كما جاءت المملكة بحسب التصنيف العام ضمن أعلى فئة (VH) بجانب الدول ذات الأداء المتقدم وحققت المملكة أكبر تقدم في التصنيف من بين جميع دول العالم في مؤشر المشاركة الالكترونية متقدمة بواقع 71 مرتبة لتحتل

المركز 18 عالمياً.[1]

- حققت مملكة البحرين مواقع متقدمة على مؤشرات النسخة الأولى من تقرير مستقبل النمو 2024 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحصدت نقاطاً أعلى من المتوسط العالمي وذلك على صعيد توافر المواهب، والمواهب الرقمية والتقنية، مسجلة 66 نقطة و67 نقطة على الترتيب في المؤشرين (من معدل 100 نقطة) ضمن فئة البيئة الداعمة للمواهب.
- حلت البحرين في المرتبة الثانية خليجياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وعلى مقياس المرونة أظهرت اقتصادها أداءً قوياً في المؤشرات المرتبطة برأس المال البشري نظراً لما تتميز به المملكة من تركيبة سكانية شابة (90.1 نقطة)، وقدرة على ملء الشواغر بقوى عاملة عالمية (75.6 نقطة)، والاستثمار في إعادة تأهيل المواهب (70.2 نقطة). ووفقا لهذا الأداء، فقد تجاوزت جميع النقاط التي حصلت عليها البحرين في هذه المجالات المتوسط العالمي بشكل كبير.
- وسجلت البحرين أيضاً نقاطاً فاقت المتوسط العالمي في جودة البنية التحتية، ومرونة النظام المالي، وتركيز إمدادات التكنولوجيا، والتكيف الحكومي على المستوى المؤسسي.[2]

العلاقات الخارجية

- لا تحمل السياسية الخارجية في مملكة البحرين جديدا على صعيد المواقف الخليجية الثابتة تجاه القضايا المركزية في المنطقة حيث أكدت المملكة في أكثر من مناسبة في المحافل الدولية على دعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإرساء وقف فوري وشامل

(1) التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين – الربع الثاني 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/hsJAS
(2) مستقبل النمو 2024 البحرين تتجاوز المتوسط العالمي في مؤشرات المواهب والابتكار، مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين ، رابط مختصر https://linksshortcut.com/OuPGd

لإطلاق النار في غزة وجنوب لبنان، وإطلاق سراح الرهائن وفتح الممرات الإنسانية، وبدء جهود إعادة الإعمار وتسهيل عودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للقدس، ومنع العنف والاستيطان في الضفة الغربية، إضافةً إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 بشأن لبنان بكافة بنوده، والحفاظ على اتفاق الطائف لضمان أمن لبنان الشقيق واستقراره وسلامة أراضيه، وتعزيز جهود الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.

- رغم ذلك أدانت البحرين بشكل رسمي، أعقاب السابع من أكتوبر 2023، عملية طوفان الأقصى، على لسان رئيس وزرائها، ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي وصف في تصريحات له (17 نوفمبر 2023) ما تقوم به إسرائيل في غزة بـ «الحملات الجوية»، بينما نَعَتَ عمليات المقاومة، بـ «الهجمات البربرية المروّعة»[1]

- ووثقت «هيئة شؤون الأسرى – البحرين» اعتقال 344 مواطنًا بحرينيًا بتهم متعلقة بالتضامن والتعاطف مع الشعبين الفلسطيني واللبناني منذ بدء معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.[2]

- فيما يتعلق بالعلاقات البحرينية – الإيرانية، زار وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي المنامة في 21 أكتوبر 2024، والتقى بالملك حمد بن عيسى آل خليفة، ما مثّل نقطة تحوّل مهمّة في العلاقات الإيرانية البحرينية التي انقطعت منذ العام 2016. جاءت هذه الزيارة – وهي الأولى لوزير خارجية إيراني إلى البحرين منذ العام 2010 – وسط توترات جيوسياسية في المنطقة. وفي حين لم تستعد البحرين وإيران علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية كاملة، تشكّل زيارة عراقجي خطوة إلى

(1) الوفاق المُعارضة «تتّهمُ حكومة البحرين بالانحياز لرئيس الوزراء الصّهيونيّ بعد قرار المحكمة الجنائيّة الدوليّة» ن المنامة بوست، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/yLZqK

(2) 344 بحرينيًا اعتقلوا بسبب التضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني وإهانة «إسرائيل» منذ بدء معركة طوفان الأقصى ، هيئة شؤون الاسرى، البحرين ، نشر في 2024/11/5 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/VQhca

الأمام في جهود اكتسبت وتيرة متسارعة على مدى الأشهر الخمسة الماضية من عام 2024. ومع ذلك، لا يزال الطريق إلى التطبيع محفوفاً بعوائق بنيوية عميقة مُتجذّرة في خلافات تاريخية وتعقيدات جيوسياسية وشكوك مُتبادلة راسخة.

- سَبق المبادرات الدبلوماسية الأخيرة التي قدّمتها البحرين تجاه إيران تحوّلٌ في نهج المملكة تجاه المعارضة الداخلية، وخصوصاً في العلاقة مع المكون الشيعي. في أبريل الماضي2024، أطلقت البحرين سراح آلاف السجناء السياسيين من الطائفة الشيعة لتخفيف التوتّرات الداخلية. وقد أعقبت هذه الخطوة، على الرغم من عدم ارتباطاتها ظاهرياً، سلسلةٌ من التلميحات الدبلوماسية اللافتة تجاه إيران، بدءاً من إرسال الملك حمد رسالة تعزية إلى المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي بعد وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في 20 مايو2024، ومن ثمّ حضور وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني جنازة رئيسي في طهران بعدها بأيام.

- في ظل المناخ الخليجي الساعي لتهدئة وتحسين العلاقات مع إيران أرسلت البحرين في يونيو 2024، رسالة عبر روسيا أعربت فيها عن رغبتها في إعادة العلاقات مع إيران، ما أكّده الملك حمد في اجتماعه مع رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ في بكين. وبحلول 23 يونيو2024، كانت البحرين وإيران قد اتّفقتا على بدء محادثات ثنائية، حيث سافر الزياني إلى طهران لجسّ إمكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة. كمّا هنّأ الملك حمد الرئيس الإيراني المُنتخب حديثاً مسعود بزشكيان في يوليو الماضي2024، وبعدها حضر الزياني حفل تنصيبه.

- خليجيا؛ تعزز اتفاقيات التعاون الدبلوماسي والاقتصادي بين دولة قطر ومملكة البحرين مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً مع عودة العلاقات تدريجياً وصولاً إلى ما كانت عليه قبل الأزمة الخليجية. وانتهت آخر الملفات الخليجية العالقة على خلفية أزمة عام 2017، بإعلان قطر والبحرين استئناف علاقتهما الدبلوماسية بعد نحو عامين ونيف من إبرام اتفاق قمة العلا الخليجية، وصولاً إلى تبادل السفراء

مطلع أغسطس 2024.[1] فعلى الرغم من إعلان قطر والبحرين، في أبريل 2023، عودة العلاقات بين البلدين، فإن استكمال ذلك التوجه لم يتم إلا مطلع أغسطس من العام 2024 بتقديم سفيري البلدين أوراق اعتمادهما.[2]

- المصالحة بين البلدين بدأت آثارها تظهر سريعاً، فوفق آخر الإحصائيات المتوفرة، ذكرت صحيفة «الوطن» البحرينية، أن التبادل التجاري مع قطر سجل ارتفاعاً في الربع الأخير من 2023 بزيادة 136 % عن الفترة ذاتها من 2022، ليصل إلى 33 مليون دولار، مقابل 14 مليون دولار لذات الفترة من العام الأسبق.
- فيما يتعلق بموقف البحرين من سقوط نظام الأسد في سوريا يعتبر ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، أول زعيم عربي يبعث برسالة إلى قائد هيئة «تحرير الشام»، أحمد الشرع المعروف بأبي محمد الجولاني، عبر له فيها عن استعداد بلاده للتعاون مع السلطات الجديدة في سوريا، ومواصلة «التشاور والتنسيق» معها.[3]

استشراف حالة المملكة

- اقتصاديا؛ من المتوقع أن تحقق البحرين نمواً بواقع 3 بالمئة في عام 2024، وأن يرتفع إلى 3.5 بالمئة في عام 2025، مدفوعاً بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي من المتوقع أن يصل إلى نحو 90 بالمئة من الاقتصاد بحلول عام 2029.[4]
- من المتوقع أن يسهم القطاع غير النفطي بنسبة 90% في الاقتصاد البحريني بحلول 2029. بحسب توقع نائب رئيس قسم التحليلات الإقليمية والاستراتيجية للشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، جون بلودورن.

---

(1) في أبريل 2023، قررت قطر والبحرين إعادة علاقاتهما الدبلوماسية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام معاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وذلك بعد انقطاع إثر الأزمة الخليجية عام 2017، والتي انتهت بمصالحة مطلع عام 2021.

(2) أول سفير قطري في البحرين بعد المصالحة يباشر مهامه، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/SOUQt

(3) بعد إسقاط الأسد.. أول زعيم عربي يبعث برسالة إلى أحمد الشرع، الحرة ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/NBHmC

(4) صندوق النقد يتوقع نمو اقتصاد البحرين 3,5٪ في 2025، آفاق اقتصاد منطقة الشرق الأوسط 2024، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/oeNmX

- من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 1.2 بالمئة في عام 2025، قبل أن يستقر تدريجياً عند 2 بالمئة على المدى المتوسط، بحسب صندوق النقد الدولي.
- من المتوقع أن تزيد البحرين من توجهها نحو دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) لتحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي.
- فيما يتعلق بالترتيب في المؤشرات العالمية فإن أداء البحرين المميز وبالتحديد في فئات الابتكار والمرونة من شأنه أن يعزز سمعة المملكة كوجهة مرموقة للمواهب وما تحظى بها من منظومة عمل حكومي متقدمة. يتضح هذا في النقاط التي حصدتها البحرين وتجاوزت عبرها المتوسط العالمي في مجالات الجودة التنظيمية، ورأس المال البشري، ورؤية السياسة المؤسسية.
- سياسيا؛ من المرجح أن يكون الطريق إلى التطبيع الدبلوماسي الكامل بين إيران والبحرين طويلاً وصعباً. فلا تزال العوائق التاريخية والجيوسياسية والبنيوية التي شكّلت علاقاتهما لعقود راسخة بعمق. ويشكّل التحالف الوثيق بين البحرين ومحور الولايات المتّحدة وإسرائيل عقبة هائلة أمام أي تقارب شامل مع طهران.
- ومع ذلك ورغم التوترات التقليدية، من المتوقع أن تسعى البحرين إلى فتح قنوات دبلوماسية أكثر مع إيران لتجنب أي تصعيد يؤثر على أمنها .
- من المتوقع أن تواصل البحرين تعزيز تعاونها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة في مجالات الأمن والدفاع، كجزء من سياسات الأمن الجماعي.
- فيما يتعلق بالعلاقات البحرينية مع قطر ينتظر البلدين خطوة كبيرة في تحسين التبادل التجاري والتعاون في المجال الاقتصادي، خصوصاً مع إعلانهما، في نوفمبر من العام الماضي، إعادة إحياء مشروع جسر بري ضخم يفترض أن يربط البلدين الخليجيين، بعد أكثر من عقدين على الإعلان عنه للمرة الأولى.[1]

(1) جرى توقيع الاتفاقية لتكون ملكية الجسر مناصفة بين حكومتي البلدين، وهو الذي سيكون بطول 40 كيلومتراً ويختصر مسافة السفر البري بين البحرين وقطر من 4 ساعات – مروراً بالسعودية – لنصف ساعة. تتراوح التكاليف

- فيما يتعلق بملف التطبيع فمن المتوقع استمرار البحرين في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل وتعزيز الشراكات معها لاسيما في ظل عودة ترامب الذي تم في ولايته الأولى توقيع اتفاقيات أبراهام يوم 15 سبتمبر/أيلول 2020 بين كل من الإمارات والبحرين وإسرائيل ، يعزز ذلك مستوى التطبيع بين البلدين إذ تخطَّت العلاقة بين المنامة وتل أبيب مظاهر التطبيع العادية لتصل إلى الشراكة الأمنية والعسكرية المكشوفة، حيث اتفق البلدان على خطة واضحة أُطلق عليها اسم «إستراتيجية السلام الدافئة المشتركة»، وهي خطة تمتد لـ 10 سنوات، وتهدف إلى توسيع العلاقات في العديد من المجالات لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها «التهديد الإيراني».

- في ظل تطورات معركة طوفان الأقصى وما كبده للاحتلال من خسائر فادحة وفي ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة من المرجح أن المنامة ستواصل مساعيها لتحقيق أكبر استفادة مُمكنة من تطبيع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي، لكن الوقائع تُخبر بأن هذا التطبيع لن يُحقِّق كل المطلوب، بل إنه ربما يزج بالبحرين في أتون مواجهات أكبر من حجمه مع قوى إقليمية ذات وزن ثقيل، هذا بالنسبة للمجال الخارجي، أما داخليا فستزيد هذه الهرولة تجاه إسرائيل الرفض الشعبي لسياسات الحكومة.

- في المجمل، يمكن وصف سياسة البحرين الخارجية في 2025 بأنها ستكون مزيجا من الجهود الحثيثة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي لتحسين الأداء الاقتصادي، واستمرار التعاون الأمني مع حلفائها التقليدين ، والاستمرار في النهج الدبلوماسي التوازني.

التقديرية للمشروع من 3 إلى 4 مليارات دولار، بحسب تقرير لصحيفة «فايننشال تايمز» نشر عام 2009.

مؤشرات البحرين

تقديرات / توقعات

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	27,1	30,533	29,219	29,573	29,886
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (أبريل 2019 = 100)	97.0%	100.5%	100.6%	102.0%	103.8%
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	0.6%-	3.6%	0.1%	1.4%	1.8%
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	15.2%	11.9%	2.6%	1.1%	1.7%
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير %)	29.5%	9.2%	9.1%-	1.7%	2.5%
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	10.6%-	5.1%-	10.6%-	7.7%-	7.3%-
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	122.3%	111.1%	123.3%	126.7%	129.8%
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	2.6	6.8	2.7	2.5	2.3
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	0.1%	14.7%	5.9%	5.3%	4.5%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

التقرير الاستراتيجي القطري 2024

الأداء الاقتصادي للدولة

- سجلت فائضا في الميزانية قدره 2.6 مليار ريال (713.31 مليون دولار) في الربع الثاني من عام 2024. ووفقا لبيان لوزارة المالية القطرية ، بلغ إجمالي الإنفاق العام لدولة قطر في الربع الثاني نحو 57.3 مليار ريال كما بلغ إجمالي الإيرادات نحو 59.9 مليار ريال.[1]

- أسهم الاقتصاد غير النفطي في قطر بدور رئيس في تحقيق التقدم الاقتصادي، في 2024 حيث يشكل حالياً ما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقرير البنك الاقتصادي.

- الناتج المحلي لدولة قطر كان يبلغ نحو 23 مليار ريال (6.3 مليارات دولار) في عام 1992، وقد ارتفع في عام 2022 ليصل إلى 864 مليار ريال (237.3 مليار دولار)، مما يشير إلى أن حجم الاقتصاد قد نما بمقدار 38 ضعفاً. واحتلت دولة قطر المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول الخليجية نمواً بالناتج المحلي الإجمالي النفطي، بنسبة نمو بلغت 1.4%، في عام 2024، بحسب صندوق النقد الدولي.[2]

- وأوضح الصندوق أن قطر حلّت في المرتبة الأولى بقائمة الصندوق لأكثر موازنات الدول الخليجية قوة وتوازناً في عام 2024، فقد انخفضت معدلات الانكشاف على مخاطر تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية، حيث لا تحتاج الموازنة إلا لسعر 46.90 دولاراً للبرميل للوصول إلى سعر التعادل.

- وشهدت قطاعات مثل العقارات والبناء، والخدمات المالية، والتجارة، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والسياحة نمواً ملحوظاً، مما ساعد على إيجاد مصادر دخل جديدة وتوفير فرص عمل واعدة، وقد كان لهذا النمو المتسارع دعم كبير من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية.

---

(1) قطر تسجل فائضا في الميزانية 713 مليون دولار بالربع الثاني ، رويترز ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/cmyPn

(2) قطر أكثر دول الخليج نمواً بالناتج المحلي النفطي في 2024 ، آفاق اقتصاد منطقة الشرق الأوسط ، صندوق النقد الدولي ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/oeNmX

- وتمكنت قطر من خفض مستوى الدين العام من قرابة 73 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى ما دون 44 في المئة بنهاية عام 2023، حيث أسهمت السياسات المتبعة في رفع التصنيف الائتماني للدولة من جانب الوكالات الدولية مع المحافظة على نظرة مستقبلية مستقرة.

- وواصل معدل التضخم الانخفاض خلال العام 2024، حيث بلغ 1.4 في المئة حتى نهاية شهر يوليو من العام ، في حين بلغ 5 في المئة و3 في المئة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي.[1]

- وتسعى قطر إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بمعدل نمو 4% سنوياً حتى 2030 عبر توسيع إنتاج الغاز وتسريع نمو أنشطة التنويع الاقتصادي، وإنشاء تجمعات اقتصادية تخصصية، وبناء منظومة ابتكار حيوية تعتمد على القطاع الخاص، وزيادة إنتاجية القوى العاملة بنسبة 2% سنوياً.[2]

- ظل معدل البطالة في قطر دون تغيير عند 0.10 % في الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بـ 0.10 % في الربع الرابع من عام 2023.[3] وكشفت إحصاءات البطالة في العالم عن أن قطر تتصدر عربيا وعالميا كصاحبة أدنى معدل بطالة، بنسبة 0.1 %[4] وجاءت قطر في صدارة ترتيب الدول الأدنى في معدل البطالة في العالم وتليها اسكتلندا وبعدها النرويج وتليها سنغافورة ومن ثم فلندا وبعدها النمسا وجاءت قائمة أعلى 10 دول بمعدل البطالة عالميًا بحسب تقرير موقع «تريدينغ إيكونوميكس» الاقتصادي.

---

(1) أمير قطر: معدلات النمو السنوي إلى 4,1٪ بين 2025 و2029 ، CNN الاقتصادية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/rSfZc

(2) إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024 – 2030 ، مكتب الاتصال الحكومي القطري ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/azJmo

(3) قطر ، معدل البطالة ، المؤشرات الاقتصادية ، رابط مختصر، https://ar.tradingeconomics.com/ ، https://linksshortcut.com/SBkiU

(4) قطر تسجل أدنى معدل بطالة عربيا وعالميا في 2024 ، الشرق القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/ySwsa

- زادت قطر من زخم العلاقات المتبادلة مع دول الخليج لاسيما مع المملكة العربية السعودية ، من خلال تفعيل القرارات المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي – القطري والذي عقد في سبتمبر 2024.[1] وانعكس ذلك على التطور الملحوظ في حركة التبادل التجاري بينهما والذي يشهد نمواً متسارعاً يعكس الإرادة المشتركة للجانبين في تعزيز التجارة البينية بينهما، حيث ارتفع بنسبة 35 % وذلك من 2.1 مليار ريال في العام 2022 إلى حوالي 3 مليارات ريال في العام 2023.[2]
- وقفز فائض تجارة المملكة العربية السعودية مع دولة قطر بنسبة 117.4 % في النصف الأول من العام 2024، إلى 972.9 مليون ريال 259.44 مليون دولار، مقابل 447.6 مليون ريال 119.36 مليون دولار بالفترة ذاتها من العام الماضي.[3]
- وفي مطلع أكتوبر 2024 وقعت قطر والسعودية، مذكرة تفاهم للتعاون في المجال المالي، على هامش الاجتماع الـ 122 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول الخليج.[4]

الحالة العامة للدولة

- في 10 يناير 2024 أطلقت قطر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024 – 2030 ، والتي تهدف إلى مواصلة الجاهزية لمواجهة التحديات والانتقال بدولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2030.
- صوت القطريون في منتصف يونيو 2024 على مشروع التعديلات الدستورية لسنة 2024، وذلك بناء على المرسوم الأميري الذي أصدره أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بدعوة المواطنين كافة للمشاركة في استفتاء عام على تعديلات في

(1) اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي-القطري ، وكالة كونا ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/fSNub
(2) 3 مليارات ريال حجم التجارة بين قطر والسعودية ، الرشق القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/yUPPR
(3) فائض تجارة السعودية مع قطر يقفز 117,4 ٪ ، الشرق القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/NbbRx
(4) قطر والسعودية توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في المجال المالي ، الخليج أونلاين ، رابط مختصر ، https://khaleej.online/RMEBo7

الدستور الدائم للدولة.[1] وأسفر الاستفتاء الموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة 90.6 %[2]

- أعلن جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية في البلاد، عن استثمار بقيمة 275 مليون دولار على مدى 5 سنوات في بورصة قطر. وسيتم استخدام هذه الأموال لتحسين آليات التسعير وزيادة السيولة وتنويع السوق المالية.[3]
- وصلت نسبة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل إلى 37% من النساء في سن (25 – 29 سنة)، وتقترب من 49 %، للفئة العمرية (30 – 34 سنة.
- حسب الإحصائيات لعام 2024 فإن عدد سكان دولة قطر يزاد عن 2.9 مليون نسمة، حيث إن ذلك العدد يشمل السكان الأصليين وغير الأصليين في البلاد، ويتسم التركيب السكاني في قطر بخلل كبير ، حيث يشكل الأجانب الجزء الأكبر من السكان. تشير الدراسات إلى أن نسبة المواطنين القطريين تشكل حوالي 10–12 % فقط من إجمالي عدد السكان، بينما يشكل الوافدون أكثر من 80%. ويأتي معظم الوافدين من جنوب آسيا، وبشكل خاص من الهند وباكستان وبنغلاديش، إضافة إلى أعداد كبيرة من العمالة العربية والغربية.

الأوضاع الداخلية للدولة

في عام 2024، شهدت دولة قطر تطورات ملحوظة على الصعيد الداخلي، شملت عدة مجالات:

- التعديلات الدستورية: صادق أمير قطر على تعديلات دستورية تهدف إلى تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية وفتح المجال أمام الكفاءات لتولي المناصب. هذه التعديلات

(1) يعد هذا الاستفتاء الثاني في تاريخ قطر بعد أول استفتاء أجري عام 2003 لإقرار مشروع الدستور الدائم في البلاد، وتمت الموافقة على الدستور وإقراره عقب ظهور نتيجة الاستفتاء.
(2) قطر: الموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة 90,6٪ ، الجزيرة نت ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/SqFTY
(3) الظاهرة القطرية: الآفاق الحقيقية لنمو الاقتصاد القطري عام 2024 ، الأخبار العربية ، https//:linksshortcut.com/WNGrt

تضمنت العودة إلى نظام التعيين في مجلس الشورى بدلاً من الانتخاب، ما يعكس رؤية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق كفاءة تشريعية أعلى.[1]

- التطور الاقتصادي: أكدت قطر مكانتها كأحد الاقتصادات الأكثر استقراراً في المنطقة، حيث تصدرت مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2024، بما في ذلك الاستقرار السياسي وسيادة القانون. كما سجلت تقدماً في مؤشر فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية، ما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة[2]

- البنية التحتية والتنمية المستدامة: استمرت قطر في تنفيذ مشروعات كبيرة في البنية التحتية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. ركزت هذه الجهود على تعزيز قطاعات مختلفة كالتعليم والصحة والنقل، مع تكثيف الجهود لدعم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة[3]

- مؤشرات الحوكمة: تصدرت قطر مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة 84.36 % ومؤشر سيادة القانون بنسبة 80.19 % وفقًا لتقارير البنك الدولي، مما يعكس التزام الدولة بالحفاظ على سياساتها الداخلية المستقرة وتعزيز الشفافية والحوكمة[4]

الترتيب في المؤشرات الدولية

- تُعد قطر من الدول التي سجلت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً في العقدين الأخيرين، وحققت إنجازات اقتصادية كبيرة، ووفقاً لتقرير الأداء الاقتصادي لعام 2024، فقد احتلت الدوحة المرتبة الرابعة عالمياً، مما يعكس نجاح استراتيجياتها التنموية والاقتصادية.

- وارتفع تصنيف قطر وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2024 إلى المرتبة الـ 11

(1) سمو الأمير يصادق على التعديلات الدستورية لسنة 2024 على الدستور الدائم لدولة قطر ، وكالة الأنباء القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/uzcRc

(2) قطر الأولى بالمنطقة في أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية ، منصة مشيرب ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/EtPEm

(3) رئيس مجلس الشورى: مضامين خطاب أمير البلاد المفدى تمثل خارطة طريق واضحة لمستقبل قطر ، موقع مجلس الشورى دولة قطر ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/EguWS

(4) قطر الأولى بالمنطقة في أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية ، منصة مشيرب ، مصدر سابق

على مستوى العالم، متقدمة من المركز الـ 12 الذي احتلته في العام السابق.

- تصدرت قطر المرتبة الخامسة عالمياً من حيث نسبة التقدم في المؤشر لعام 2024، بتحسن وقدره 25 مركزاً. وانتقلت من المرتبة 78 إلى المرتبة 53 بين 193 دولة.
- وحلت دولة قطر في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة في أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2024 التي أصدرها البنك الدولي. وجاءت في المرتبة الأولي في مؤشري الاستقرار السياسي بنسبة 84.36 بالمئة، وسيادة القانون بنسبة 80.19 بالمئة.[1]
- وحققت دولة قطر نسبة 81.13 % في مؤشر الجودة التنظيمية، و85.85 % في مؤشر فاعلية الحكومة، و22.55 % في مؤشر المشاركة والمساءلة.
- وفي نتائج تقرير مؤشر 2024، تصدرت دولة قطر المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)، بتحسن قدره 37 مرتبة.[2] وأظهر مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI) تقدماً كبيراً، حيث احتلت دولة قطر المركز 58 بزيادة قدرها 27 مركزاً، كما حلت دولة قطر بالمركز90 بارتفاع يقدر بـ 15 مركزاً بالتصدر العام لمؤشر رأس المال البشري (HCI) لهذا العام.[3]
- ارتفع ترتيب دولة قطر في تقرير التنافسية العالمي للعام 2024 إلى المرتبة 11 عالمياً، مقارنة بالمرتبة 12 في العام الماضي، من بين 67 دولة، أغلبها من الدول المتقدمة، شملها التقرير الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا.
- وشملت المحاور التي احتلت فيها دولة قطر مراتب متقدمة في التقرير، كلا من محور

(1) قطر تحتل المرتبة الأولى بالمنطقة في أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2024 ، وكالة الأنباء القطرية ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/lUkzC

(2) قطر الخامسة عالمياً في نسبة النمو في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية 2024 الصادر عن الأمم المتحدة ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/hYLNd

(3) من الجدير بالذكر أن تقرير مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية الذي نشرته الأمم المتحدة يقيس مدى تنمية وتطور الحكومة الإلكترونية في 193 دولة حول العالم من خلال متوسط حسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية (OSI) ومؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية (TII) ومؤشر رأس المال البشري (HCI).

الأداء الاقتصادي، المرتبة الرابعة عالمياً، ومحور الكفاءة الحكومية، المرتبة السابعة عالمياً، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة 11 عالمياً، كما جاء ترتيب دولة قطر في محور البنية التحتية في المرتبة 33 عالمياً.[1]

- ارتفع ترتيب دولة قطر في تقرير التنافسية العالمي للعام 2024 إلى المرتبة (11) عالميا، مقارنة بالمرتبة (12) في العام الماضي، من بين 67 دولة، أغلبها من الدول المتقدمة، شملها التقرير الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا.[2]

- في يونيو 2024، أعلنت منظمة الشفافية الدولية نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2023، وقد حصلت قطر على 58 نقطة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية خليجياً وعربياً.[3]

العلاقات الخارجية 2024

- يمكن القول إن السياسة القطرية الخارجية اختارت لنفسها دَور وسيط للسلام وزاد زخم هذا الدور الدبلوماسي بشكل كبير عقب انتهاء الأزمة الخليجية في اتفاق العلا في 2021 . فعلى مدى العقدين الماضيين اضطلعت الدولة الخليجية صغيرة المساحة بالعديد من الوساطات لإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار واتفاقيات سلام بين أطراف متنازعة في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.

- فازت دولة قطر بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2025–2027، بدعم 167 دولة، في الانتخابات التي عقدت اليوم بمقر الجمعية العامة للأمم

(1) قطر تحقق المرتبة الرابعة عالمياً في الأداء الاقتصادي لعام 2024، اتحاد الغرف العربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/kxZww

(2) شملت المحاور التي احتلت فيها دولة قطر مراتب متقدمة في التقرير، كلا من محور الأداء الاقتصادي، المرتبة (4) عالميا، ومحور الكفاءة الحكومية، المرتبة (7) عالميا، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (11) عالميا، كما جاء ترتيب دولة قطر في محور البنية التحتية في المرتبة (33) عالميا.

(3) افتتحت قطر، في مايو 2024، «مركز حكم القانون ومكافحة الفساد» في جنيف، الذي أسسه بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة، ويعتبر ثالث مركز إقليمي يفتتح بعد الذي تم تدشينه في الدوحة ديسمبر من العام 2011، ومركز داكار في العاصمة السنغالية الذي تم افتتاحه عام 2016.

المتحدة في نيويورك.[1]

- وتعدّ قطر حليفاً مقرباً للولايات المتحدة، ففي 2023، اضطلعت قطر بدور الوسيط في صفقة لتبادل السجناء بين الولايات المتحدة وإيران. وفي العام نفسه، توسّطت قطر في محادثات بين روسيا وأوكرانيا، لاستعادة أطفال أوكرانيين كانوا قد نُقلوا من بلادهم إلى روسيا إبان الصراع المحتدم بين الدولتين.

- وتمكّنت قطر ببراعة الإبحار في مياه جيوسياسية لمعقّدة بفضل مكانتها الفريدة كطرفٍ فاعل موثوق ومحايد لتسهيل مفاوضات حاسمة في الحرب على غزة. وقد طوّرت الدوحة إستراتيجية للسياسة الخارجية للوساطة واستغلّت قطر موقعها الإستراتيجي وثروتها الهائلة من الغاز الطبيعي لخلق قوةٍ ناعمة استعانت بها لتعزيز مصالحها.

- في نوفمبر/تشرين ثاني 2023، استضافت قطر مفاوضات بين إسرائيل وحماس من أجل وقف مؤقت لإطلاق النار، وجرت مبادلة 105 من الرهائن الإسرائيليين بـ 240 معتقلاً فلسطينياً.[2]

- وقد أثبتت الدوحة مهارتها الدبلوماسية في الحرب المستمرّة على غزة كالممر الموثوق الوحيد إلى صانعي القرار في حماس. وقد مكّنتها مقاربتها السياسية من تحقيق نتائج دبلوماسية غالباً ما تكون بعيدة المنال بالنسبة إلى القوى الأكبر، على غرار تبادل الرهائن في نوفمبر.[3]

- وأظهرت الحرب على غزة نقاط القوة التي تتمتّع بها قطر كوسيط. وعلى الرغم من أنّ الدوحة قد لا تبدو لاعباً دولياً كبيراً للوهلة الأولى، إلّا أنّها أثبتت أنّها جهة فاعلة

(1) فوز قطر بعضوية مجلس حقوق الإنسان تتويج لجهودها في تعزيز قيم العدالة والمساواة ، المركز الإعلامي لوزارة الخارجية القطرية ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/ouYhL

(2) قطر والأمم المتحدة.. 11 شهرا من الجهود الإنسانية الحثيثة لتخفيف معاناة أهل غزة ، وكالة الأنباء القطرية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/sGwYL

(3) كيف شكلت الحرب في غزة دور قطر كوسيط إقليمي؟ عربي 21، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/iOZrU

لا غنى عنها في جهود الولايات المتحدة لإنهاء الحرب.[1]

- بعد توسطها خلال عام 2024 في عدة مباحثات وجلسات للتفاوض بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الإسلامية في غزة بمساعدة مصرية ، والتي عرقلتها إسرائيل أعلنت الخارجية القطرية تعليق جهودها على صعيد الوساطة من أجل التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل وحماس،[2] لكنها نفتْ ما أفادت به تقارير من اعتزامها إغلاق مكتب حماس في الدوحة.[3]

- بعد اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل/ نيسان 2023 نشطت مساعي قطر في اتجاه وقف الحرب، كما قدّمت وظلت تقدم الدعم الإنساني لضحايا الحرب في السودان، وأبدت استعدادها للوساطة، وقد كانت أولى المباحثات الرسمية بين قطر والسودان – بعد اشتعال الحرب – في الدوحة في السابع من سبتمبر/أيلول 2023 لدى زيارة رئيس مجلس السيادة الفريق أوّل عبد الفتاح البرهان إلى الدوحة.[4]

- خليجيا ؛ رغم مرور عدة أعوام على المصالحة الخليجية في 2021 إلا أن اللقاءات البحرينية القطرية لا تزال تقتصر على بعض الاجتماعات التي احتضنها مبنى مجلس التعاون الخليجي في الرياض على مستوى وزراء الخارجية. ولاتزال العلاقة بين البلدين باردة .

- فيما يتعلق بالموقف القطري من سقوط نظام الأسد في (8 ديسمبر2024) دعت وزارة الخارجية القطرية إلى ضرورة الحفاظ على المؤسسات الوطنية ووحدة سوريا، من دون انزلاقها للفوضى، بحسب قولها. وجددت قطر موقفها الداعي لإنهاء الأزمة

---

(1)How the war in Gaza has shaped Qatar's role as a regional mediator، washingtonpost.com https://linksshortcut.com/aGeru

(2) قطر تتهم «إسرائيل» بتعمد عرقلة جهود وقف الحرب في غزة ، الخليج أونلاين ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/mhzWB

(3) قطر تعيد تقييم دورها كوسيط في محادثات وقف إطلاق النار في غزة، BBC عربية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/IbZvJ

(4) دور قطري منتظر في حلّ الأزمة السودانية ، الجزيرة نت ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/uKxYR

السورية بحسب قرارات الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن 2254، بما يحقق مصالح الشعب السوري، داعية كافة الأطياف إلى انتهاج الحوار فيما بينها، بما يحقن دماء أبناء الشعب الواحد ويحفظ للدولة السورية مؤسساتها الوطنية.[5]

استشراف حالة الدولة

تستند العلاقات الخارجية لدولة قطر في 2025 إلى ديناميكيات السياسة الإقليمية والدولية، فضلاً عن الأولويات الوطنية التي تشمل تعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي. فيما يلي أبرز ملامح استشراف السياسة الخارجية القطرية:

- من المرجح أن تعمل قطر على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الخليج في إطار روح المصالحة التي أعقبت الأزمة الخليجية (2017-2021).
- لن تخرج قطر عن الإجماع الخليجي فمن المرجح أن تدعم الجهود الخليجية المشتركة لحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي، لا سيما في ظل التهديدات المتعلقة بإيران والبحر الأحمر.
- من المرجح أن تستمر قطر في دعم القضية الفلسطينية، سواء عبر الوساطة بين الفصائل أو تقديم الدعم المالي والإنساني لغزة، مع الحفاظ على توازن دبلوماسي مع إسرائيل ضمن إطار الاتفاقيات الإقليمية.
- ستواصل قطر لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مثل الملف السوداني أو العلاقات الإيرانية –السعودية، مستفيدة من سجلها الدبلوماسي النشط في السنوات الأخيرة.
- ستعمل قطر على تنويع شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الآسيوية مثل الصين وروسيا، خاصة في قطاعي الطاقة والاستثمارات، بما يحقق توازناً في علاقاتها الدولية.

(5) بعد سقوط الأسد.. ما الدور الخليجي المرتقب في سوريا؟ الخليج أونلاين ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/YNEAe

- ستسعى قطر إلى ترسيخ مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، عبر تعزيز الشراكات مع أوروبا وآسيا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة. وستواصل توسيع استثماراتها عبر جهاز قطر للاستثمار في قطاعات التكنولوجيا، العقارات، والسياحة في أمريكا وأوروبا وآسيا.

- استمرار التوترات الإقليمية بين الولايات المتحدة وإيران قد يضع قطر في موقف صعب نظرًا لعلاقاتها الوثيقة مع الطرفين.

- قطر، التي كانت من أوائل الداعمين للمعارضة السورية، قد تجد فرصة لتوسيع نفوذها في سوريا ما بعد الأسد، وستكون لاعباً مهماً في توجيه التحولات السياسية في سوريا من خلال شبكة علاقاتها القوية مع أطراف المعارضة. ومن المتوقع أن تكون قطر، أحد الدول المستفيدة من هذا التغير، فيما يظهر أن دولاً خليجية أخرى، كانت تراهن على النظام السوري وحاولت إدماجه في النظام العربي والاقليمي مجددا ، تواجه تراجعاً في قدرتها على التأثير في المشهد العربي.

- فيما يتعلق بمستقبل العلاقات مع البحرين في عام 2025 قد تشهد تحسنًا تدريجيًا مدفوعًا بعدة عوامل، أهمها الجهود الإقليمية لتعزيز التماسك داخل مجلس التعاون الخليجي بعد المصالحة الخليجية (قمة العُلا، 2021). ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تعتمد على معالجة القضايا العالقة التي أثرت على تباعدهما في الماضي. ومن المحتمل أن تشهد العلاقة بين قطر والبحرين أحد السيناريوهين : إما تحسين تدريجي تدعمه الظروف الإقليمية والتكامل الخليجي، أو استقرار بارد دون تطورات كبيرة. والمسار الأكثر ترجيحًا هو التحسن التدريجي، مع التركيز على المصالح المشتركة وتجنب التصعيد. ويعتمد هذا المستقبل على قدرة البلدين على تجاوز الخلافات السابقة عبر الحوار وبناء الثقة المتبادلة، مدعومًا بدور دول مجلس التعاون والدبلوماسية الهادئة.

- يعكس ترتيب قطر في المؤشرات العالمية وجودة حالة من الاستقرار الداخلي للدولة واستقرار في علاقاتها الإقليمية والدولية حيث تبوأت قطر مراكز متقدمة في عدة

محاور ضمن تقرير التنافسية العالمي، حيث حلت في المرتبة الرابعة عالمياً في محور الأداء الاقتصادي، والمرتبة السابعة في محور الكفاءة الحكومية، والمرتبة الـ 11 في محور كفاءة قطاع الأعمال، وجاءت في المرتبة الـ 33 عالمياً في محور البنية التحتية.

- من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو خلال المدى المتوسط 2025 - 2029، لتصل إلى 4.1 في المئة سنوياً بدعم من التوسع في مشاريع إنتاج الغاز، ومشاريع الصناعات التحويلية، ومبادرات إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.[1]

- ومع استمرار هذه الجهود، يتوقع أن يظل معدل التضخم في قطر مستقرًا عند حوالي 2.4 % في عام 2025

- ووفقاً لتوقعات صندوق النقد العربي، الصادرة في يوليو 2024، سيبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر حوالي 3.1 % في عام 2025، مدعوماً باستثمارات كبيرة في مشاريع الغاز وقطاع الصناعات التحويلية.[2]

- وبحسب تقرير «ستاندرد تشارترد» الصادر في 20 أغسطس 2024، فإن قطر تسير بثبات نحو تحقيق انتعاش اقتصادي كبير، حيث يتوقع أن يشهد اقتصادها نمواً ملحوظاً ليصل إلى ضعفه بحلول عام 2031. ويرجع ذلك إلى نجاح قطر في إعادة إيراداتها الحكومية إلى مستويات ما قبل أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014، بفضل موقعها الاستراتيجي في سوق الطاقة العالمية وجهودها المستمرة لتنويع اقتصادها الوطني.[3]

- تستعد قطر لدخول مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي، مدعومة بما يُعرف بـ «طفرة الغاز الكبيرة»، حيث تؤكد الدراسات أن احتياطيات الغاز في قطر كافية للحفاظ على

(1) 3,1 ٪ نمو الاقتصاد القطري في 2025 ، الراية القطرية ،
رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/ULBsa
(2) دول الخليج في 2025.. فرص النمو بمواجهة تحديات العجز وتقلبات النفط ، الخليج أونلاين ،
رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/SLtEP
(3) «بحلول 2031».. كيف تعمل قطر على مضاعفة حجمها الاقتصادي؟ الخليج أونلاين ،
رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/SccTX

مستوى الإنتاج الحالي لمدة لا تقل عن 140 عاماً.

- لكن من المتوقع أن يواجه النمو المطرد في حجم الاقتصاد القطري مجموعة من التحديات، سواء كانت التحديات على المستوى المحلي وقدرة الدولة على استيعاب النمو المتسارع، أو مرتبطة بالاقتصاد العالمي؛ لأنه كان الأساس في الانفتاح للاقتصاد القطري، وارتباطه بالإقليم والعالم وطبعاً من خلال تصدير الطاقة.

- لذا من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري قليلا إلى متوسط 2.4 % في الفترة 2024-2025، ليصل إلى 4.1 % في 2025-2026، مدفوعًا في المقام الأول بزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز. في حين سيبقى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مرتفعاً عند 2.3 % ، مدعوماً بمشاريع البنية التحتية الجديدة، وتوسيع قطاع الصناعة والسياحة التي تنمو بشكل سريع. ومن المتوقع أن يتعزز هذا الزخم بشكل أكبر، ليصل النمو إلى بنسبة 3.4 % في الفترة 2025-2026. ومن المتوقع أن يبقى قطاع النفط والغاز عند نسبة 1.5 % في عام 2024 بسبب القيود بالقدرات الانتاجية، على أن يرتفع بنسبة كبيرة بين الربع الرابع من عام 2025 و2027 مع توسعة حقل الشمال بحسب تقرير صندوق النقد الدولي [1].

- من المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر المتوسط العالمي في السنوات المقبلة. وهذا سيسمح للدولة بتحقيق أهداف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية بسرعة.

- من المرجح أن يستمر التبادل التجاري بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين بالنمو خلال السنوات القادمة. في إطار استمرار تفعيل قرارات اتفاقية العلا للمصالحة الخليجية التي تمت في 2021 . ومع ذلك ستتنامى المنافسة الاقتصادية والسياسية مع دول مثل السعودية والإمـارات وهو ما قد يشكل تحدياً لقطر وتوترا نسبيا في

(1) بعد توقعات صندوق النقد نمو 4,6٪ في 2025 .. البنك الدولي يزيد التفاؤل ويرجح نمو الاقتصاد السعودي بـ4,7٪ .. الأعلى خليجياً ، صحيفة مال ، نشر في 2024/12/1 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/bpEkk

العلاقات في حال تقاطع المصالحة الجيوسياسية.

- من المتوقع أن يستمر النمو السكاني في قطر في السنوات القادمة، خاصة مع استمرار السياسات الحكومية التي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التوظيف. في نفس الوقت، تبذل الحكومة جهودًا لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة من خلال برامج التوظيف الوطني وزيادة فرص التدريب والتطوير للمواطنين القطريين.
- في المجمل قطر في عام 2025 مرشحة لتعزيز دورها كقوة إقليمية ودولية من خلال سياسات خارجية مرنة تجمع بين الوساطة، الاستثمارات الاستراتيجية، والتوسع في قطاع الطاقة. مع المحافظة على توازنها في العلاقات مع القوى الكبرى، وستظل قطر لاعباً محورياً في رسم ملامح الاستقرار الإقليمي.

مؤشرات قطر

تقديرات / توقعات

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	50962	65401	80573	78696	81400
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك - سنة الأساس 2018	96.6	98.8	103.7	106.9	109.7
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	2.5-	2.3	5	3.1	2.6
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	8.9-	1.6	4.2	1.6	2
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير %)	0.2-	2.4-	8.3	0.6-	2.4-
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	2.1-	0.2	10.4	5.4	5.1
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	72.6	58.4	42.5	39.4	37.3
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	3 -	26.3	63.1	43.9	38.1
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	2.1-	14.6	26.7	18.7	15.6

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

التقرير الاستراتيجي
لسلطنة عمان في 2024

الأداء الاقتصادي

- بشكل عام تمكنت حكومةُ سلطنة عمان من تحسين أدائها الاقتصادي والمالي وخفض المديونية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث سجلت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية أغسطس 2024 نحو 8 مليارات و106 ملايين ريال عُماني، مرتفعةً بنحو 183 مليون ريال عُماني مقارنة بنحو 7 مليارات و923 مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.
- بحسب بيان لوزارة المالية فقد سجلت الإيرادات العامة لسلطنة عمان حتى نهاية أغسطس 2024م نحو 8.1 مليار ريال عُماني، مرتفعةً بنحو 183 مليون ريال عُماني مقارنة بتسجيل 7.9 مليار ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط. وبحسب البيانات، بلغ فائض ميزانية سلطنة عمان منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس 447 مليون ريال.[1]
- حققت الميزانيةُ العامة للدّولة حتى شهر أغسطس 2024 فائضًا بنحو 447 مليون ريال عُماني مقارنة بفائض قدره 773 مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2023م، مع انخفاض محفظة الدَّيْن العام بنهاية الربع الثالث من عام 2024م إلى 14.4 مليار ريال عُماني.
- ونجحت سلطنة عُمان في خفض نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 62.3 بالمائة في عام 2021م إلى 35 بالمائة في منتصف عام 2024م وتحقيق فائض في الميزانية لسنوات متتالية مسجلة 2.7 بالمائة و2.2 بالمائة لعامي 2022 و2023 على التوالي.
- أما فيما يتعلق بالإنفاق العام حتى نهاية أغسطس 2024م فبلغ 7.65 مليار ريال عُماني، مرتفعًا بمقدار 509 ملايين ريال عُماني أي بنسبة 7 % مقارنة بالإنفاق الفعلي في الفترة ذاتها من عام 2023م البالغ 7.15 مليار ريال عُماني.

(1) إيرادات سلطنة عمان تتجاوز 8 مليارات ريال خلال أول 8 أشهر من 2024 ، العربية نت ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/EnDkx

سلطنــة عُمــان

- ارتفع مؤشر التضخم في سلطنة عُمان بشهر سبتمبر 2024م بنسبة 0.4 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من عام 2023م لسنة الأساس 2018، وفق ما أظهرته بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بسلطنة عُمان الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.[1]

- وعن الاقتصاد المحلي، رفعت وكالة «ستاندرد آند بورز» في تقريرها الصادر في سبتمبر 2024م تصنيفها الائتماني لسلطنة عُمان إلى «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ ما جعلها في أولى درجات مؤشر الجدارة الاستثمارية بعد سبع سنوات.

- بالمقابل توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن تعود سلطنة عمان إلى تسجيل عجز في الميزانية مع ارتفاع الدين الحكومي بشكل هامشي حال تراجع خام برنت إلى 70 دولارا للبرميل في 2025 و65 دولارا للبرميل في الأعوام التالية بحسب تقديراتها.[2]

- سجَّل الميزان التجاري لسلطنة عمان فائضا بـ 4 مليارات و304 ملايين ريال عماني بنهاية يوليو 2024 مقارنة بفائض بلغ 4 مليارات و324 مليون ريال عماني خلال نفس الفترة من عام 2023 وفق ما بينت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

- تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الصادرات السلعية بنهاية يوليو 2024 سجلت 13 مليارا و720 مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة 7.6 بالمائة عن الفترة نفسها من العام السابق والتي سجلت وقتها 12 مليارا و752 مليون ريال عماني، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية لسلطنة عمان 9 مليارات و416 مليون ريال عماني مرتفعة بنسبة 11.7 بالمائة بنهاية يوليو 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم2024 ،

(1) ارتفاع معدل التضخم بسلطنة عُمان بنسبة 0,4٪ في شهر سبتمبر 2024م ، أرقام ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/ndKuF

(2) «فيتش» تتوقع تسجيل «عمان» عجزا بالميزانية في 2025 حال نزول النفط لـ 70 دولارا، العربية نت ، اقتصاد عمان، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/VcpTe

والتي بلغت 8 مليارات و428 مليون ريال عماني.[1]

- بشكل عام لايزال الاقتصاد العماني ينمو بوتيرة متناسبة مع التطورات الاقتصادية في المنطقة، وتحديداً في السلطنة هناك العديد من التحديثات السياسية والاقتصادية والتشريعية على القوانين بهدف زيادة رقم الاستثمار وزيادة جاذبية الاقتصاد العماني.[2]

الأوضاع الداخلية

- شهدت سلطنة عمان طفرة وتحولات جذرية في منظومة إصلاح القوانين وتعديل القوانين حيث صدر عدد من القوانيين في عامي 2024/2023، وهي قانون السياحة وقانون العمل وقانون الدين العام. وقانون التعليم العالي وقانون الحماية الاجتماعية وكذلك قانون التعليم المدرسي.

- وبرزت خلال 2024 عدد من الجهود في تطوير المنظومة التشريعية منها إصدار الدليل الإسترشادي للصياغات التشريعية. وكذلك إصدار دليل إسترشادي للفتاوى القانونية. وإعداد إطار مرجعي لمراجعة القوانين بشكل دوري لضمان مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، إلى جانب اعتماد خطة لتطوير الكفاءات العاملة في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة. وإعداد الإطار التنظيمي للمشاركة المجتمعية في إعداد القوانين.[3]

- صدرت العديد من التشريعات لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وهي: المرسوم السلطاني رقم (2023/50) بإصدار نظام صندوق الحماية الاجتماعية. وكذلك المرسوم السلطاني رقم (2023/51) الذي يقضي بإصدار نظام صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية. والمرسوم السلطاني رقم (2023/52) المعني بإصدار قانون الحماية الاجتماعية. إلى جانب تطبيق فرع تأمين إجازات الأمومة والأبوة اعتبارًا

(1) 4,3 مليار ريال فائض الميزان التجاري بنهاية يوليو.. و13,7 مليار صادرات سلعية ، الرؤية العمانية ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/aNZex

(2) – نما الاقتصاد العماني بنسبة 1,9٪ في النصف الأول من هذا العام.

(3) سلطنةُ عُمان تتقدم 5 مراكز في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2024 ، موقع وزارة الخارجية العمانية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/RLhrY

من يوليو 2024، لجميع العاملين العمانيين وغير العمانيين داخل سلطنة عُمان.[1]

- على الرغم منذ ذلك فقد برزت الجرائم المالية كمصدر قلق في عمان في2024 ، حيث استخدم المجرمون تقنيات مختلفة تتضمن التكنولوجيا الرقمية. ترتبط معظم الجرائم المبلغ عنها بالاحتيال المالي ، والذي قد يعزى جزئيا إلى النمو الاقتصادي للبلاد. وأفادت تقارير لمؤشر الجريمة المنظمة في سلطنة عمان أن أكثر من نصف السكان تعرضوا لجرائم مالية ، كما أن عدد الحالات المبلغ عنها المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية الاحتيالية يتزايد باطراد. علاوة على ذلك ، كان هناك ارتفاع كبير في هجمات التصيد الاحتيالي في السنوات الأخيرة. ولا يزال العبث بالشيكات المرتجعة هو الجريمة الأكثر انتشارا في عمان ، حيث يتم تسجيل الآلاف من هذه الحوادث سنويا في البلاد. علاوة على ذلك ، ظهرت العديد من التقارير المتعلقة باختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة من قبل بعض المسؤولين الحكوميين الفاسدين. التهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى المتعلقة بالضرائب منتشرة أيضا في البلاد.[2]

الترتيب في المؤشرات الدولية

- تقدمت سلطنة عُمان في العديد من المؤشرات الدولية لتحقق قفزات نوعية في بعضها، حيث ارتفعت 39 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية 2024م الصادر عن مؤسسة «هيرتج فاونديشن» لتحل في المرتبة الـ 56 عالميًّا بعد أن كانت في المرتبة الـ 95 عالميًّا في عام 2023م، وفي مؤشر ريادة الأعمال جاءت في المركز الـ 11 عالميًّا متقدّمة 27 درجة عن ترتيبها في عام 2022م / 2023م، وحلت في المركز الـ 50 عالميًّا في مؤشر الأداء البيئي بعد أن كانت في المركز الـ 149 في تصنيف عام 2022م، وفي قطاع التعليم حققت جامعة السُّلطان قابوس تقدّمًا ملحوظًا في التصنيف العالمي للجامعات لعام 2025م لتحتل المركز الـ 362 متقدمة 92 مركزًا عن تصنيفها السابق.

(1) المصدر السابق .
(2) انظر: الجريمة في عمان ، مؤشر الجريمة المنظمة ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/cTMIO

سلطنــة عُمــان

- تقدمت سلطنةُ عُمان 5 مراكز في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2024م الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتقفز إلى المركز الـ 53 عالميًّا والرابع إقليميًّا.[1] وأشارت البيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن ناتج الصناعات التحويلية بلغ 951 مليون ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2024م بالأسعار الثابتة بنسبة نمو بلغت 9.2 بالمائة مقارنة بالعام الماضي مشكلة ما نسبته 10 بالمائة من الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي.[2]
- حققت سلطنة عمان تقدمًا ملحوظًا في مؤشرات حيوية تتماشى مع مستهدفات رؤية عمان 2040. حيث أظهر مؤشر الأداء البيئي الصادر عن جامعتي ييل وكولومبيا تقدم سلطنة عمان نحو 95 مرتبة، لتصل إلى المرتبة 54 عالميًا في عام 2024، بعد أن كانت في المرتبة 149 قبل عامين.[3]
- كما حققت عمان قفزة في مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتيدج فاونديشن، حيث انتقلت من المرتبة 95 إلى 56، مرتفعة بذلك 39 مرتبة. وفيما يخص مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة، تقدمت سلطنة عمان 9 مراتب، من المرتبة 50 إلى 41. بالإضافة إلى ذلك، أحرزت عمان تقدمًا في كافة مؤشرات الحوكمة العالمية الست الصادرة عن البنك الدولي.[4]

(1) يهدف المؤشر إلى تقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات العالمية البالغة عددها 153 دولة.
(2) سلطنةُ عُمان تتقدم 5 مراكز في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2024 ، موقع وزارة الخارجية العمانية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/RLhrY
(3) سلطنة عُمان تحقق قفزات مشهودة في مؤشرات التنافسية الدولية ، جريدة عُمان ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/rXbLu
(4) المصدر السابق

سلطنــة عُمــان

- حصلت سلطنة عُمان على المرتبة 74 عالميًّا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 من بين 133 دولة تمّ تقييمها وفق 7 ركائز، مُحققةً أعلى أداءٍ لها في ركيزتي الرأسمال البشري والبحوث والبنية الأساسية.[1]

- أثبتت سلطنة عُمان جدارتها في مؤشرات الأداء البيئي، حيث صعدت من المرتبة 149 عالميا قبل عامين إلى المرتبة 54 في عام 2024، ما يعكس التزاما جادا وعملا دؤوبا في مجال حماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي.[2]

- في مؤشر الحرية الاقتصادية حققت سلطنة عُمان قفزة نوعية، حيث صعدت من المرتبة 95 إلى 56 في مؤشر مؤسسة هيرتيدج فاونديشن، مما يعكس الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي اعتمدتها الحكومة لتحفيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه الخطوة تعزز دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص عمل جديدة للشباب العماني.[3]

- حققت سلطنة عُمان قفزة ملحوظة في مؤشر تنمية الشباب مقارنةً بآخر قراءة له في عام 2020. وارتفع ترتيب سلطنة عُمان إلى المركز 33 عالميًا في عام 2023، متقدمةً بذلك 19 مرتبة عن ترتيبها السابق، ويعكس هذا التحسن تحقيق سلطنة عُمان لأحد الأهداف الرئيسية لرؤية عُمان 2040، وهو الوصول إلى القيمة المستهدفة للمؤشر بحلول عام 2030.[4]

---

(1) سلطنة عُمان في المرتبة 74 عالميًّا بمؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 ، وكالة أنباء عمان ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/fdjjS

(2) عُمان تتقدم في مؤشرات التنافسية العالمية ، جريدة عُمان ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/YokSv

(3) عُمان تتقدم في مؤشرات التنافسية العالمية ، جريدة عُمان ، مصدر سابق.

(4) تقدم في العديد من المؤشرات الدولية.. «وحدة متابعة عمان 2040» تصدر التقرير السنوي الثالث ، الرؤية العمانية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/hpsfi

العلاقات الخارجية

- يمكن القول إن السياسية الخارجية العمانية لازالت تتسم بالثبات دون وجود متغيرات على الصعيد الإقليمي أو الدولي ولم تخرج السلطنة عن الاجماع الخليجي في موقفها من القضايا والنزاعات والصراعات داخل وخارج المنطقة وفي مقدمتها موقفها من الحرب على غزة ولبنان ، وموقفها من الاعتداءات الحوثية على المملكة العربية السعودية .
- بالإضافة إلى تهدئة التوتّرات السعوديّة الإيرانيّة، بذلت مسقط جهوداً لمساعدة البحرين ومصر على استئناف الروابط الدبلوماسيّة مع إيران، التي قُطعت بشكلٍ رسمي بين طهران والمنامة في العام 2016 وبين العاصمة الإيرانيّة والقاهرة في العام 1980 في أعقاب الثورة الإيرانيّة. هذا يعكس قناعة عُمان بأنّ الأمن الخليجي يتطلّب حواراً وتعاوناً عربياً إيرانياً وبأنّ التحالفات العربيّة والمؤسّسات دون الإقليميّة لا يجب أن تكون، من حيث المبدأ، معادية لطهران.
- وانتهجت سلطنة عُمان في 2024 سياسة خارجية تقوم على الاعتدال والدبلوماسية والحوار والتوازن الجيوسياسي، إلا أنه منذ اندلاع حرب غزة أصبح موقف السلطنة ضد إسرائيل، أكثر حزماً بشكل ملحوظ.
- فمنذ السابع من أكتوبر2023،برزت المواقف العُمانية الرسمية والشعبية على أكثر من صعيد، فيما يخص القضية الفلسطينية، وبقي موقف مسقط تجاه فلسطين والجرائم المرتكبة ثابتاً وداعماً بقوة لحقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.
- سارعت سلطنة عُمان، حكومة وشعباً، لمساندة فلسطين، وفتحت الجمعيات الخيرية أبوابها للتبرع للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في حين قامت وسائل الإعلام العمانية المختلفة بدور بارز في تغطية أحداث غزة، وعبَّر المسؤولون والدعاة وفي مقدمتهم مفتي عُمان، إضافة إلى الشارع العُماني، عن الموقف الموحد تجاه فلسطين وغزة.

- وتعتبر السلطنة أن القضية الفلسطينية أمر مركزي في القضايا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأنه لا يمكن فصل مجمل القضية عن الحراك العالمي، وهو الأمر ذاته في منظور الشعب العُماني المعارض لأي تفاهمات ممكنة مع الاحتلال الإسرائيلي.
- كما أدانت سلطنة عُمان جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتهجير القسري والدمار والتجويع المُتعمد الذي ترتكبُه إسرائيل، في أكثر من مناسبة منذ الحرب على قطاع غزة وأكدت أن هذه الإبادة الجماعية هي مرحلة تصعيدية خطيرة لعملية استمرت أكثر من 70 عامًا، وكان بالإمكان وقفها منذ أمد بعيد لو تظافرت بصدق جهود المجتمع الدولي. وشددت السلطنة على ضرورة الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن الداعي إلى وقف إطلاق النار بشكل فوري ومستدام في قطاع غزة.[1]
- كما دعت السلطنة في أكثر من مناسبة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة ووقف العمليات العدائية لإسرائيل في لبنان، وشددت على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الانتهاكات المتكررة.[2]
- كما أشار وزير خارجيّة سلطنة عمان بدر بن حمد البوسعيدي، إلى أن «هناك «التزامًا أخلاقيًا» على القوى الغربيّة بإجبار إسرائيل على إنهاء هجماتها في منطقة الشّرق الأوسط، وأن تمارس دورًا أكبر يتمثّل في «أكثر من مجرّد سياسة الإقناع، ويجب أن يكون هناك نوعٌ من القيود المفروضة على إسرائيل لوقف عدوانها».[3]
- كما أنه ولأول مرة، سمحت الحكومة العُمانية بخروج المَسيرات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني والتي جاءت من ناحية المشاركة أو الهتافات مطابقة لما تطالب به سلطنة عمان على المستوى الرسمي من حيث رفض المجازر واستنكار أي وصم للمقاومة

(1) سلطنة عُمان تشدد في جنيف على الالتزام بتطبيق وقف إطلاق النار في غزة ، وزارة الخارجية العمانية ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/ecerz

(2) سلطنة عُمان تدعو لوقف العدوان على غزة ولبنان وإجراء تحقيق دولي مستقل ، جريدة عمان ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/LnDMr

(3) وزير الخارجية العمانية دعا القوى الغربية لإجبار إسرائيل على إنهاء هجماتها: لفرض قيود عليها ، وكالات ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/UHhBL

بالإرهاب. وأكدت الاحتجاجات التي نفذت معظمها أمام سفارة أمريكا ودول غربية، «أن لا حل إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة كافة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس».

- إلى جانب كل تلك المواقف، تصدّر مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، المواقف الدينية العربية المؤكدة لحق الفلسطينيين، حيث أشاد أكثر من مرة بتماسك الفلسطينيين، و«بدور المقاومة الفلسطينية الباسلة»، وعبر عن فخره بمواقف حكومة سلطنة عُمان تجاه قضية فلسطين.

- على مستوى العلاقات الخارجية عززت سلطنة عُمان علاقتها مع تركيا في 2024 حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن الحجم التجاري بين البلدين وصل بنهاية الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024 إلى أكثر من 216 مليون ريال عُماني (561.6 مليون دولار أمريكي) مقارنة بأكثر من 208 ملايين ريال عُماني (540.8 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة نفسها من عام 2023.[1] وأن تركيا في المرتبة الـ 17 لأكبر الدول المستقبلة للصادرات العُمانية غير النفطية في قارة أوروبا في عام 2023م.[2]

- وفيما يتعلق بالعلاقات مع إيران فلازالت تشهد العلاقات بين البلدين وتيرةٌ متناميةٌ في مختلف المجالات ومن ذلك تعاون إيران وعمان في مجال بناء وتطوير الموانئ والأرصفة التجارية، وتساعد هذه المشاريع على تحسين العلاقات التجارية وتسهيل ترانزيت البضائع بين البلدين. ومن المشاريع المهمة في هذا المجال تطوير ميناء تشابهار[3] الذي تنجزه إيران بالتعاون مع سلطنة عمان.

---

(1) Oman Country Report 2024 ، bti-project.org ، https://linksshortcut.com/CJnFZ

(2) سلطنةُ عُمان وتركيا.. مسيرةٌ مثمرةٌ من العلاقات الثُّنائيّة ، وزارة الخارجية العمانية ، نشر في 2024/11/27 رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/PEJBH

(3) يعرف هذا الميناء بأنه بوابة تجارية مهمة لإيران ودول المنطقة ولديه القدرة على استقبال السفن الكبيرة؛ بالإضافة إلى ذلك، تقوم عُمان أيضاً ببناء رصيفين جديدين على ساحلها، مصممين لاستيعاب السفن التي تبلغ حمولتها 50 ألف طن.

- وتتعاون إيران وعمان أيضاً في مجال إدارة الموارد المائية ومشاريع الري. ومن المشاريع الكبيرة في هذا المجال إنشاء سدود تجميع مياه الأمطار التي تصل طاقتها التخزينية إلى 300 مليون مترمكعب.[1]

- فيما يتعلق بموقف السلطنة من سقوط نظام الأسد(8 ديسمبر 2024)، خلال الصراع، حافظت عُمان على علاقاتها مع النظام السوري، وكانت واحدة من الدول القليلة في الخليج التي أبقت سفارتها مفتوحة في دمشق، بل وقامت بزيارات رسمية لتعزيز الحوار السياسي.

- عقب سقوط النظام واتساقا مع موقفها السابق من النظام قالت خارجية عُمان إنها تتابع «عن كثب التطورات في الجمهورية العربية السورية، وتؤكد على ضرورة احترام إرادة الشعب السوري الشقيق والحفاظ على سيادة سوريا وسلامة أراضيها ووحدتها بشكل كامل». ودعت في بيانها جميع الأطراف إلى «ضبط النفس وتجنب التصعيد والعنف، والتوجه إلى تحقيق المصالحة الوطنية، بما يحقق للشعب السوري الشقيق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية والرخاء».[2]

استشراف حالة السلطنة

- لاتزال عُمان لا تزال ملتزمة بمركز مالي حصيف، ومن المتوقع أن تتخلص الحكومة تدريجيا من تحديد سقف لأسعار الوقود حال تراجع أسعار النفط، فيما لا تزال تبقي على ضوابط صارمة فيما يتعلق ببنود إنفاق مهمة، في الوقت الذي قلص فيه سداد الديون والسداد المسبق لها تكاليف الفائدة. وفيما يبدو أن تحقيق المزيد من التحسن في المركز الخارجي لعمان هو المسار الأكثر ترجيحا لاستعادة التصنيف ذي الدرجة الاستثمارية، إذا أقدمت عمان على إعادة تكوين هوامش أمان مالية خارجية فهذا من

(1) ما هي أهم مشاريع التعاون بين إيران وسلطنة عمان؟ نور نيوز ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/BKcQj
(2) بعد سقوط الأسد.. ما الدور الخليجي المرتقب في سوريا؟ الخليج أونلاين ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/YNEAe

شأنه تخفيف المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط.

- من المتوقع أن تظل التوازنات المالية والخارجية لسلطنة عمان في أوضاع مريحة على المدى المتوسط بدعم من أسعار النفط المواتية والإصلاحات المالية والهيكلية المستمرة. يؤكد ذلك بيان صندوق النقد أنه «من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في عُمان معتدلا عند 0.9 % في 2024، على خلفية تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى النصف الأول من هذا العام ثم يتسارع إلى 4.1 % في 2025.[1]

- ومن المتوقع أن تحقق سلطنة عُمان خلال الفترة من 2024 – 2027 فوائض مالية معتدلة بنسبة 1.9 %، ونموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) بنحو 2 % سنويًا، وتسجيل فوائض مالية في الميزان الجاري بنسبة 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى استمرار إجراءات تحسين المالية العامة من خلال المبادرات والإجراءات التطويرية في الجوانب المالية والاقتصادية، وإجراءات إعادة الهيكلة الحكومية.

- من المرجح حال بقاء أسعار النفط فوق توقعاتها، أن تواصل السلطنة استغلال جزء من الإيرادات الاستثنائية لتحسين مركزها الخارجي، سواء بخفض الدين الخارجي الحكومي أو مراكمة الأصول.

- تشير التوقعات خلال عام 2025م الذي يعد آخر أعوام الخطة الخمسية العاشرة في السلطنة ، إلى استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بدعم من استمرار زخم النمو في القطاعات غير النفطية التي من المتوقع ان يرفع نموها إلى نحو 3.2 بالمائة كما يعزز آفاق النمو الاقتصادي التعافي المتوقع للأنشطة النفطية خلال الفترة المقبلة في ظل توجه مجموعة أوبك بلس لرفع إنتاج النفط تدريجيا بدءًا من نهاية عام 2024م.

(1) صندوق النقد يتوقع أن يظل النمو في سلطنة عمان معتدلا ، الجزيرة نت ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/cWqiR

سلطنــة عُمــان

- من المتوقع أن تسجل البلاد عجزاً في حال تراجع أسعار خام برنت إلى 70 دولاراً للبرميل في 2025. وكالة فيتش . وقالت الوكالة في تقرير أصدرته في أبريل 2024، إن تلك التقديرات تأتي ضمن تصور أساسي لها بشأن السلطنة التي رفعت تصنيفها إلى «BB+» مع نظرة مستقبلية مستقرة في سبتمبر 2023 ما يعكس تحسناً على الصعيد الهيكلي في سعر التعادل النفطي بسبب الإصلاحات المالية التي قامت بها البلاد، وتقليص قابليتها للتعرض إلى الصدمات المستقبلية واستخدام إيرادات النفط القوية لسداد الديون.

- يرجّح البنك الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان عام 2024؛ بسبب التمديد المتكرر لخفض إنتاج «أوبك +» الطوعي، على أن ينتعش النمو الإجمالي خلال الفترة 2025–2026 إلى متوسط 3%؛ لارتفاع إنتاج النفط والإصلاحات الجارية والاستثمار في القطاعات غير النفطية.

- ومن المتوقع أن يتعزز هذا الزخم بشكل أكبر؛ ليصل النمو إلى بنسبة 3.4 % في الفترة 2025–2026، ومن المتوقع أن يبقى قطاع النفط والغاز عند نسبة 1.5 % عام 2024 بسبب القيود بالقدرات الإنتاجية، على أن يرتفع بنسبة كبيرة بين الربع الرابع من عام 2025 و2027 مع توسعة حقل الشمال.[1]

- من المتوقع أن تعزز عُمان علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الهند والصين، مع التركيز على الطاقة والبنية التحتية.

- من المرجح أن تسعى سلطنة عمان للمزيد من الاستثمار في الممرات البحرية نظرًا لموقعها الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز، وستواصل عُمان تطوير علاقات مع دول آسيا في إطار تأمين حركة التجارة البحرية.

- ورغم هذه التحديات، قامت السلطنة بجهود ملموسة لتحسين وضعها المالي من خلال

(1) البنك الدولي يتوقع نمو اقتصادات الخليج في 2025 و2026 ، التقرير السنوي لعام 2024 ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/QeuAS

سداد الديون وتعزيز احتياطاتها الخارجية. وتتطلع عمان إلى دعم نمو اقتصادها عبر مشاريع البنية التحتية والمشاريع العقارية الكبرى، بالإضافة إلى مبادرات لتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

- من المرجح أن تستمر الحكومة العمانية في تطبيق سياسات مالية حصيفة، مع التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساعد على تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات الخارجية.
- ستسعى السلطنة لتوطيد العلاقات مع الدول المانحة والمستثمرين الأجانب لدعم خطط رؤية «عُمان 2040» وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.
- سياسيا ؛ صحيح أنّ مسقط لم تكن من أبرز الوسطاء الإقليميّين، إلّا أنّ دورها كان محورياً في رأب بعض الانقسامات الإقليميّة الأكثر استعصاءً. ولم تنتهِ مهمّتها بعد ومن المرجح أن تستمر في ممارسة دور الوساطة الهادئة الفعالة لنزع فتيل الأزمة في المنطقة في ظل التوترات والتغيرات الجيوسياسية المستمرة .
- ترتكز جهود عُمان على تاريخها الممتدّ لعقودٍ كجسرٍ دبلوماسي للبحرين، ليس مع إيران فحسب، بل أيضاً مع قطر. ومن المتوقع أن تخطو خطوات جادة على طريق رأب الصدع بين قطر والبحرين بسبب الأزمة الخليجية التي كانت البحرين أحد أطرافها في 2017.
- من المرجح أن تستمر سلطنة عمان في طرح المبادرات الرامية إلى تخفيف التوتّر بين الدول العربيّة والإسلاميّة المجاورة مع التقليد العُماني العريق في استخدام الدبلوماسيّة لتعزيز «الحلول الموّجهة نحو التوافق». وقد تجلّت هذه المقاربة الدبلوماسيّة في سياسة عُمان الخارجيّة من خلال تعاملها مع الحكومة السوريّة وحركة الحوثيين في اليمن، ما وضع عُمان مؤخّراً في موقف مغاير لمعظم أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

- مثل بقية دول الخليج العربي ما يهم سلطنة عمان الآن هو أن تستقر سوريا، وأن يتعايش شعبها معاً وألا يدخلوا في صراعات داخلية، وستترقب السلطنة دور القوى الفاعلة والمؤثرة في المشهد السوري لرسم ملامح وخارطة الطريق للمرحلة القادمة في سوريا. مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يعد هناك إجماع خليجي حول معظم ملفات القضايا الإقليمية، ولكل دولة رؤيتها وأهدافها المختلفة التي قد تتعارض أحياناً مع بقية الدول.
- ستعمل عُمان على تعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج مع الحفاظ على سياستها المستقلة في عدم الانخراط في سياسات المحاور.
- فيما يتعلق بملف الأمن البحري في الخليج العربي من المرجح أن تلعب عُمان دوراً بارزاً في مبادرات الأمن البحري في الخليج والمحيط الهندي في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة على إثر معركة طوفان الأقصى.
- في المجمل سلطنة عُمان في عام 2025 مرشحة للاستمرار في دورها كوسيط هادئ وفاعل في المنطقة، مع التركيز على تعزيز الشراكات الاقتصادية المتنوعة، والتمسك بمبادئ الحياد والاعتدال لتحقيق الاستقرار داخلياً وخارجياً.

مؤشرات عُمان

تقديرات / توقعات

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	19,458	22,689	21,063	21,631	20,231
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك - سنة الأساس 2012	101.7%	104.3%	105.3%	106.7%	108.3%
التضخم: مؤشر أسعار المستهلك (التغير %)	1.7%	2.5%	0.9%	1.3%	1.5%
حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير %)	6.3%-	18.7%	4.4%	10.8%	1.7%
حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير %)	12.6%-	17.8%	5.8%	8.0%	3.9%
صافي الاقتراض/الإقراض الحكومي (% من الناتج المحلي)	3.2%-	10.3%	6.7%	5.0%	2.5%
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي)	61.9%	40.9%	36.5%	34.1%	33.6%
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	4.8-	4.4	2.6	2.5	1.6
رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	5.5%-	3.9%	2.4%	2.3%	1.4%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

دول مجلس التعاون الخليجي
في المؤشرات العالمية..
أرقام ودلالات

دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية

أصبحت مؤشرات الأداء الدولية بمثابة معايير أساسية لقياس تنمية أي بلد ورفاهيته وأوضاعه السياسية والاقتصادية وتقدّمه الاجتماعي وأداء حكومته في تقديم الخدمات للمواطنين مقارنة بالدول الأخرى. وفي حين توفّر هذه المؤشرات وسيلة موحّدة لمقارنة البلدان، فإنها غالباً ما تفشل في التقاط الحقائق الدقيقة وأولويات المجتمعات المحلية. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تعكس هذه المؤشرات حقّاً واقع وأداء الدولة الحقيقي المصنفة على المؤشر؟

إن المؤشرات الدولية مثل مؤشر الدول الأكثر انتاجية، ومؤشر مكونات مناخ الاستثمار، ومؤشر جودة الأداء التعليمي والرفاه الاجتماعي وجودة الحياة وغيرها من المؤشرات مصمّمة لتقديم رؤية شاملة لأداء أي دولة . ومع ذلك، فإنها غالباً ما تؤكد على محاور هيكلية في بناء الدولة قد لا تعبر بالضرورة عن انعكاسها المباشر على رفاهية المواطنين في أي مؤشر من المؤشرات مثل النمو الاقتصادي، وتطوير البنية الأساسية، والتقدّم التكنولوجي، وهو ما قد لا يتماشى مع عوامل أكثر تحديداً للسياق وأكثر ارتباطاً بواقع المجتمع الفعلي. ويمكن أن يؤدي هذا التركيز على التفوق في التصنيفات الدولية إلى سياسات ومبادرات تُعطي الأولوية للاعتراف العالمي على معالجة التحديات المحلية الحقيقية التي يعاني منها المجتمع.

ومع ذلك تلعب المؤشرات الدولية دوراً قيّماً في توفير منظور عالمي لأداء أي دولة. ولكن لا ينبغي لها أن تطغى على الاحتياجات والحقائق المحدّدة للمجتمعات المحلية. ومن خلال تبنّي نهج أكثر توازناً يدمج المنظورَين الدولي والمحلي، يستطيع صُنّاع السياسات أن يبتكروا استراتيجيات أكثر فعّالية وشاملة تعود بالنفع الحقيقي على شعوبهم. وقد حان الوقت لكي تُدرك الحكومات أهمية مواءمة المعايير الدولية مع الواقع المحلي لتعزيز التنمية المستدامة والعادلة.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي نأخذ نماذج من ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في

المؤشرات العالمية لعام 2024 ونحاول الوقوف على دلالات ترتيبها في هذه المؤشرات إقليميا وعالمياً.

مؤشر الدول الأكثر إنتاجية 2024

تصدرت منطقة الخليج الدول العربية في تصنيف الدول الأكثر إنتاجية بالعالم لعام 2024، وفق تقرير لمجلة «ceoworld» الاقتصادية الأمريكية.

وجاءت السعودية في المركز الأول والـ 28 عالمياً، وتلتها قطر بالمركز الثاني والـ 29 على مستوى العالم، والبحرين في المرتبة الثالثة عربياً والـ 39 عالمياً، والإمارات الرابعة عربياً والـ 44 عالمياً، وفق التقرير.

كما حلت الكويت في المرتبة الخامسة على مستوى الدول العربية والـ 50 عالمياً، وعُمان في المركز السادس عربياً والـ 58 عالمياً.[1]

مؤشر مكونات مناخ الاستثمار 2024

احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الستة الأولى عربياً في مؤشر مكونات مناخ الاستثمار، للعام 2024.

وجاءت الإمارات في المركز الأول عربياً، والمركز الـ 18 عالمياً، بينما جاءت قطر في المركز الثاني عربياً، والـ 34 عالمياً، والسعودية في المرتبة الثالثة عربياً، والـ 36 عالمياً.

كما احتلت الكويت المرتبة الرابعة عربياً، والـ 41 عالمياً، وسلطنة عُمان المرتبة الخامسة عربياً، والـ 51 عالمياً، بينما حلّت البحرين في المرتبة السادسة عربياً، والـ 59 عالمياً، وفق مؤشر «ضمان» المجمع لمكونات مناخ الاستثمار العام 2024 والذي يضم 158 دولة حول العالم.[2]

(1) دول الخليج الأكثر إنتاجية عربياً في 2025، الخليج أونلاين ، رابط مختصر ، https://khaleej.online/oxv7nq
(2) ترتيب دول الخليج في مؤشر مكونات مناخ الاستثمار 2024م ، احصائيات ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/ENjEO

مؤشر المشاركة السياسية 2024

استمرت دولة الكويت للعام الرابع في المرتبة الأولى بحصولها على 534 درجة من مجموع 1،000 درجة على «مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي». وحافظت دولة قطر على المرتبة الثانية بحصولها على 472 درجة.

وظلت سلطنة عُمان في المرتبة الثالثة مُسجلة 445 درجة. ثم أتت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة بتسجيلها 433 درجة، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة برصيد 320 درجة، وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأخيرة بتسجيلها 250 درجة.

مؤشر المعرفة العالمي 2024

احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي، تليها قطر ثم السعودية في مؤشر المعرفة العالمي الذي يطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

وجاءت الإمارات فيما يتعلق بالاقتصاد ضمن قائمة أفضل عشر دول عالمياً في هذا القطاع الفرعي الذي يقيس التنافسية والانفتاح الاقتصادي والتمويل والقيمة المضافة المحلية، بينما جاء أداء الدول العربية في مجالات البحث والتطوير والابتكار مساوياً للمعدل العالمي الذي بلغ 31.5 نقطة.

وأظهرت بيانات مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024 أداءً متميزاً للدول العربية في عدة مؤشرات قطاعية وخاصة التعليم ما قبل الجامعي، الذي احتلت فيه السعودية المرتبة الرابعة على مستوى العالم، وبلغ معدل الدول العربية فيه 64.1 نقطة متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 61.9 نقطة.

وكذلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي حققت خلاله الدول العربية معدلاً قدره 49.5 نقطة، متفوقة على المعدل العالمي البالغ 48.2 نقطة؛ إذ جاءت الإمارات في

المرتبة الرابعة والسعودية السابعة عالمياً.[1]

مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2024

كشفت بيانات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لعام 2024 عن ترتيب دول الخليج عالميا في المؤشر على النحو التالي، حيث تصدرت السعودية دول مجلس التعاون حيث جاءت في المرتبة الـ 6 عالميا (التقدم 25+)، بينما حلت دولة الإمارات في المرتبة الـ 11 عالميا (التقدم 19+) وجاءت البحرين في المرتبة الـ 18 عالميا (التقدم 71+) بينما حلت عمان في المرتبة الـ 41 عالميا (التقدم 9+) وقطر في المرتبة الـ 53 عالميا (التقدم 25+) بينما تراجعت الكويت (5) درجات عن العام السابق لتحل في المرتبة الـ 61 عالميا.

مؤشر العلامة التجارية للمدن 2024

تصدّرت دبي منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في «مؤشر العلامة التجارية للمدن 2024» الصادر عن مؤسسة «براند فاينانس»، كأفضل علامة للمدن في المنطقة، مؤكدة بذلك ريادتها، محتفظة بالمرتبة الأولى إقليمياً للسنة الثانية على التوالي، محققةً المراكز الأولى في كافة مؤشرات الأداء الرئيسية والمحاور على مستوى مدن المنطقة.

كما حققت دبي إنجازاً استثنائياً جديداً هذا العام، حيث تقدمت إلى المرتبة الخامسة عالمياً في المؤشر من بين 100 مدينة تضمها القائمة، محققة 86 نقطة من أصل 100 نقطة على مؤشر العلامة التجارية للمدن، متفوقة بذلك على مدن عالمية بارزة، مثل: سنغافورة، ولوس أنجلوس، وسيدني، وسان فرانسيسكو، وأمستردام، وهي المدن التي حلّت في الترتيب السادس إلى العاشر على التوالي.[2]

مؤشر السلام العالمي 2024

كشف مؤشر السلام العالمي لعام 2024 عن انخفاض واضح في الأمن العالمي، حيث

(1) الإمارات الأولى عربياً تليها قطر في مؤشر المعرفة 2024 ، الخليج أونلاين ، رابط مختصر ، https://khaleej.online/op327j

(2) دبي الأولى في الشرق الأوسط وإفريقيا والخامسة عالمياً ضمن مؤشر العلامة التجارية للمدن 2024 ، وكالة وام ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/nilwp

تدهور متوسط مستوى السلم في الدول بنسبة 0.56 % عن العام السابق.

ومن بين 163 دولة ضمن قائمة مؤشر السلام العالمي، سجلت 108 دول تدهورا في مجال الأمن بسبب زيادة الإنفاق العسكري.

وعلى المستوى الخليجي جاءت الكويت في المرتبة 25 ، وحلت قطر في المرتبة 29 وعمان في المرتبة 37 ، بينما جاء الإمارات في المرتبة 53، وتلتها بفارق كبير البحرين في المرتبة 81 والسعودية في المرتبة 102. [1]

مؤشر القوة الناعمة العالمي 2024

حلت دولة الإمارات المرتبة العاشرة في مؤشر القوة الناعمة العالمي 2024 والذي شارك فيه 193 دولة من كافة أرجاء العالم، والذي تعده مؤسسة «براند فاينانس» العالمية. وحققت الإمارات تقدماً ملحوظاً في كافة المؤشرات الرئيسية والفرعية.[2]

مؤشر الترابط العالمي 2024

حلت الكويت في المرتبة 58 عالمياً والسادسة عربياً والخامسة خليجياً أي الأخيرة في مؤشر الترابط العالمي الصادر عن شركة دي إتش إل لعام 2024. وحسب التقرير، تراجع ترتيب الكويت 13 مركزاً خلال الأعوام 2017 إلى 2022، مسجلة 53 نقطة.

خليجياً، جاءت الإمارات أولاً وفي المرتبة 8 عالمياً، تلتها قطر بالمرتبة 24 عالمياً، ثم البحرين 25 عالمياً، ثم السعودية بالمرتبة 49 عالمياً، والكويت 58 عالمياً، ثم عُمان 68 عالمياً.

مؤشر جودة الأداء التعليمي 2024

تصدرت دولة الإمارات الدول الخليجية من حيث جودة الأداء التعليمي في 2024،

(1) تصنيف الدول العربية على مؤشر السلام العالمي للعام 2024 ، عربي 21، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/NZkOe
(2) مؤشر القوة الناعمة العالمي ، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/axNPS

دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية

وحلت في المرتبة 20 عالمياً، بحسب تصنيف مجلة «Ceoworld». بينما حلت السعودية في المرتبة 38 عالميا وجاءت الكويت في المرتبة 44 ، تلتها البحرين في المرتبة 51، في حين تقدمت سلطن عمان على قطر في المرتبة حيث احتلت المرتبة 64، وقطر 67. ويتم التصنيف وفق استطلاع سنوي يأخذ في الحسبان آراء طلاب الجامعات والمهنيين الأكاديميين، وخبراء في سياسة التعليم.[1]

وبحسب المجلة، تم إجراء الاستطلاع ما بين يناير ومارس 2024.

مؤشر جودة الحياة في 2024

تصدرت سلطنة عمان المؤشر حيث جاءت في المرتبة (7) عالميا ، تلتها دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة (15) وجاءت السعودية في المركز الثاني والثلاثين عالميًا. تلتا الكويت في المرتبة (45) عالميا بينما لم تكن البحرين مشمولة بالتصنيف.

مؤشر الأمن والسلامة في 2024

أعلن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تحقيق جميع دول المجلس تقدمًا ملحوظًا في مؤشر الأمن والسلامة العالمي، متجاوزة المتوسطات الإقليمية والعالمية. ووضح المركز أن 10 موانئ خليجية للحاويات قد تم تصنيفها ضمن قائمة الـ 70 ميناء الأكثر كفاءة عالميًّا لعام 2024م، من بين 405 موانئ في العالم.

وأكد المركز على أن الملاحة البحرية والموانئ الخليجية تؤدي دورًا استراتيجيًّا حيويًّا كأحد المراكز الأساسية لعمليات شركات النقل البحري والخدمات اللوجستية العالمية، ويعد مركز العمليات البحري الموحد من أبرز إنجازات التعاون الوثيق بين في دول المجلس، حيث يسهم في حماية المياه الإقليمية وضمان حرية الملاحة، مما يعزّز الأمن والاستقرار بمجلس التعاون.[2]

---

(1) ترتيب دول الخليج من حيث جودة الأداء التعليمي 2024 ، الخليج أونلاين ، رباط مختصر ، https://linksshortcut.com/EvrSE

(2) قممُ مجلس التعاون الخليجي.. ترابطٌ وتكاملٌ وثيقٌ بين دول الأعضاء سياسيًّا واقتصاديًّا، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/wZVlo

مؤشر الذكاء الاصطناعي 2024

جاءت الإمارات العربية المتحدة في الصدارة بين الدول العربية، حيث احتلت المركز 28 عالميًا. تلتها المملكة العربية السعودية في المركز 31 عالميًا، ثم قطر في المركز 42 عالميًا.

ويعتمد مؤشر تورتواز ميديا على 7 ركائز رئيسية لقياس قدرات الدول في مجال الذكاء الاصطناعي، وهي المواهب والبنية التحتية ،والبحث والتطوير والاستراتيجية الحكومية وحجم التجارة في منتجات وخدمات الذكاء الاصطناعي.[1]

معدلات التضخم في 2024

ظلت معدلات التضخم في الدول الخليجية تحت السيطرة، خلال الربع الأول من العام 2024، حيث شهدت الكويت أعلى معدل، وفق بيانات شهري فبراير ومارس، بـ 3.4 %، تلتها الإمارات بـ 3.36 %. وسجلت عُمان أقل متوسط لمعدل التضخم بـ 0.1 %، ثم السعودية بـ 1.6 %.[2]

(1) ترتيب الدول العربية في مؤشر الذكاء الاصطناعي، احصائيات ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/jLcXM
(2) معدل التضخم في الدول الخليجية ، الخليج أونلاين ، وكالات ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/cBtIO

توقعات النمو الاقتصادي في 2025

أصدر معهد التمويل الدولي [1] تقريره السنوي لتوقعات النمو الاقتصادي للدول الخليجية في 2025 على النحو التالي :

1- الامارات:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي: 5.1 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي: 5.3 %

2- السعودية:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي: 4.8 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي: 4.6 %

3- البحرين:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي: 3.4 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي: 3.8 %

4- الكويت:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي: 2.9 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي: 1.7 %

5- عمان:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي: 2.6 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي: 2.2 %

(1) انظر : التقرير السنوي لتوقعات النمو الاقتصادي لدول الخليج العربي 2025 ، معهد التمويل الدولي ، رابط مختصر، https://linksshortcut.com/peyeH

6- قطر:

النمو الاجمالي في الناتج المحلي:1.4 %

النمو في الناتج المحلي غير النفطي:0.4 %

الدلالات

- فيما يتعلق بالمؤشرات العالمية التي تصدر سنويا عن جهات حكومية أو منظمات دولية لا شك أن الكثير منها تعطي دلالات قريبة من الواقع لقياس مستوى الدولة في المؤشر إقليميا أو عالميا مقارنة ببقية الدول المدرجة في المؤشر، وأحيانا قد لا تعبر بالدقة والشفافية المطلوبة حيث تنطوي على نوع من البروباغندا الإعلامية لصالح هذه الدولة أو تلك في إطار تحسين الصورة الذهنية لها وهذا يعتمد على مدى الموثوقية والشفافية التي تتمتع بها الجهة التي يصدر عنها المؤشر.
- ومع ذلك تعتبر هذه المؤشرات ذات دلالة مهمة لأنها تعكس مستوى التطور الذي تحرزه الدول في مختلف جوانب الحياة. وتساهم في توجيه السياسات الحكومية نحو تعزيز جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفساد. كما توفر هذه المؤشرات للأفراد والشركات ودوائر صنع القرار ومراكز الأبحاث معلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة حول مكان الإقامة أو الاستثمار.
- من الملاحظ في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ضعف الوعي بمتطلبات تلك المؤشرات الدولية لدى معظم القياديين، بل إن بعضهم يعمل على الإضرار بالهدف العام لواجبات المؤسسة التي يترأسها من خلال تردي الخدمات المقدمة، مثال على ذلك تكرار احتجاجات العمال من عدم صرف رواتبهم، تكدس العمال في مناطق معينة بشكل مزرٍ، تشريع قوانين تضر بحرية التعبير، الإضرار بالبيئة وغير ذلك، وكل هذه المشاكل يقابلها مراقبة دولية سنوية تنتج مؤشرات دقيقة بالمجمل وتؤدي إلى تواضع مرتبة دولته في المؤشر إقليميا وعالميا.

- تحاول بعض وسائل الإعلام تلطيف النسب المتدنية في إعادة ترتيب السلم لعرض نتيجة الدولة مع الدول الأخرى، وهي طريقة غير علمية بسبب الاجتزاء المخل للمؤشر العالمي، مثال أن يكون ترتيب دولة في مؤشر سيادة القانون 52 عالميا من أصل 142 دولة في عام 2023، ثم نختزل المؤشر على الدول العربية فقط لتحتل الدولة المرتبة الثانية!

- فيما يتعلق بمؤشر ضمان مكونات مناخ الاستثمار تعد دول الخليج العربي من أبرز المناطق الاقتصادية الواعدة على مستوى العالم، وتعتبر بيئة الاستثمار فيها من أهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- يقيّم مؤشر «ضمان» أداء 158 دولة حول العالم، من بينها 21 دولة عربية، استنادًا إلى 190 مؤشرًا رئيسيًا وفرعيًا يتعلق بمناخ الاستثمار. يعتبر هذا المؤشر من الأدوات المهمة التي تساعد المستثمرين على فهم البيئة الاستثمارية في الدول المختلفة، حيث يغطي مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، والبنية التحتية، التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار.

- يبرز ترتيب دول الخليج في مؤشر «ضمان» لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2024 الجهود المبذولة من قبل هذه الدول لتحسين بيئاتها الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات. فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، تمكنت دول الخليج من الحفاظ على مراكز متقدمة على المستوى العربي والعالمي.

- أشار تقرير الصندوق إلى نجاح البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة في اجتياز صعاب المشهد العالمي على الرغم من استمرار التوترات الجغرافية – السياسية في خلق تيارات معاكسة أمام المنطقة، لكنه مع ذلك لفت إلى أن انخفاض العائدات النفطية نتيجة هبوط الإنتاج النفطي، واقتران ذلك بضغوط الإنفاق أثر سلبًا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي في عديد البلدان النفطية، حيث شهدت هذه البلدان تقلص رصيد المالية الكلي في 2023، ليصل إلى متوسط قدره 1.5%

من إجمالي الناتج المحلي.

- فيما يتعلق بمؤشر ضمان مكونات الاستثمار كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن أن الكويت حلت في المرتبة الرابعة عربيا والـ 41 عالميا في مؤشر «ضمان» المجمع لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، بعد تحسنها مركزين مقارنة بمؤشر العام 2022، حيث يرصد مؤشر «ضمان» أداء 158 دولة منها 21 عربية في 190 مؤشر رئيسي وفرعي في المجالات ذات الصلة بمناخ الاستثمار صادرة عن 33 جهة دولية.

- وأوضحت المؤسسة من واقع بيانات التقرير السنوي الـ 39 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024، أن حلول الكويت في المركز 41 عالميا في المؤشر المجمع جاء كمحصلة لحلولها في المرتبة 42 عالميا في مجموعة مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة المكونة من 37 مؤشرا رئيسا وفرعيا، وفي المرتبة 41 عالميا في مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي المكونة من 14 مؤشرا، وفي المرتبة 64 عالميا في مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية المكونة من 55 مؤشرا رئيسا وفرعيا، وفي المرتبة 74 عالميا في مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج المكونة من 84 مؤشرا رئيسا وفرعيا.

- وأضاف التقرير أن الكويت استقبلت وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 8 مشاريع استثمارية أجنبية مباشرة جديدة خلال العام 2023، قدرت تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بقيمة 83 مليون دولار وفرت 329 فرصة عمل جديدة.

- وعلى صعيد مشاريع الاستثمار العربي البيني، حلت الكويت في المرتبة الخامسة في قائمة أكبر المصدرين للمشاريع في المنطقة بعدد 13 مشروعا بتكلفة استثمارية قدرت بما يزيد عن 2.5 مليار دولار وفرت نحو الفي فرصة عمل جديدة في الدول

المستقبلة لتلك المشاريع.[1]

- فيما يتعلق بمؤشر جودة الحياة فهو من أهم المؤشرات التي تقيس رفاهية الأفراد وتطور المجتمعات. تُظهِر البيانات الحديثة الصادرة من موقع «نمبو» ترتيب دول الخليج على مؤشر جودة الحياة لعام 2024. وتعكس هذه الأرقام مستوى الرضا العام عن الحياة في هذه الدول بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل تشمل الرعاية الصحية، البيئة، الأمان، القدرة الشرائية، وخدمات البنية التحتية.

- فيما يتعلق بمؤشر الترابط العالمي ويهدف تقرير الترابط العالمي إلى تقديم وصف شامل وفي الوقت المناسب للعولمة– على المستوى العالمي وعلى مستوى البلدان والمناطق الفردية، ويستند إلى ما يقارب 9 ملايين نقطة بيانات، ويقدم صورة فريدة وشاملة لكيفية تحرك السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفراد في أنحاء العالم. وفي نسخة هذا العام، استخدم التقرير للمرة الأولى منهجاً لقياس عمق العولمة في العالم على مقياس يتراوح بين 0 في المئة إلى 100 في المئة. وتشير النتائج أيضاً إلى أنه رغم الرياح الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية، فإن التدفقات العالمية تسير بشكل قوي جداً، فتنمو بسرعة أكبر من النشاط المحلي وتمتد عبر مسافات أكبر.

- فيما يتعلق بمؤشر المشاركة السياسية يحاول المؤشر الإجابة على سؤال رئيس يتعلق بمدى ونسبة إشراك دول مجلس التعاون الخليجي لمواطنيها سياسياً، وما يترتب على ذلك من رغبة وقدرة المواطنين أنفسهم، أفراداً وجماعات، على المشاركة في صنع القرار والتأثير في سياسات الدولة، وفي تشريعاتها، ومجمل مظاهر ونواحي الحياة السياسية والاجتماعية.

- بقراءة المؤشر يلاحظ أن تقدم كل من قطر (19 درجة) والسعودية (17 درجة)

(1) ضمان الاستثمار: الكويت الرابعة عربيا والـ 41 عالميا في مؤشر «ضمان» المجمع لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2023 ، صحيفة الوسط الكويتية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/jLrHC

هو الأبرز مقارنة بنتائج العام السابق، كما تقدمت عُمان بـ 6 درجات. وفيما ظلت كل من الكويت والإمارات على ذات المحصلة من الدرجات، كانت البحرين الدولة الوحيدة التي شهدت تراجعًا بـ 5 درجات. ولا تزال الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي تخطت حاجز الـ 500 درجة من مجموع درجات المؤشر خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما يشير إلى بطء حالة التغيير والإصلاح السياسي داخل دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

- أشارت البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العديد من المنجزات في تحقيق مسارات الاستدامة الاجتماعية، أبرزها حجم القوى العاملة الكلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وفقا لبيانات الربع الأول لعام 2024م) حيث بلغ نحو 33.8 مليون عامل وعاملة مشكلين ما نسبته 58.7 بالمائة من إجمالي السكان في دول المجلس بواقع 78.9 بالمائة ذكورًا و21.1 بالمائة إناثًا، فيما بلغ حجم الأيدي العاملة من مواطني دول المجلس 5.6 مليون عامل وعاملة مشكلين ما نسبته 22.3 بالمائة من القوى العاملة في مجلس التعاون.

- تشير البيانات إلى أن دول مجلس التعاون تبذل جهودًا كبيرة لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال السياسات والاستراتيجيات المعزّزة لتوطين الأيدي العاملة منها السوق الخليجية المشتركة والتنمية الشاملة التي تعمل على إصلاح الاختلال في التركيبة السّكانية وتركيبة القوى العاملة والتنمية الصّناعية من خلال رفع نسبة الأيدي العاملة الوطنية في قطاع الصناعة والاستراتيجية السّكانية الرامية لتعزيز دور المرأة وتمكينها في التنمية وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل وزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها علما بأن جميع دول مجلس التعاون تعطي الأولوية للقوى العاملة الشابة مع مساعي التنويع الاقتصادي والانتقال إلى

(1) انظر : تقرير مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، الإصدار الرابع ، النسخة الانجليزية ، رابط مختصر ، https://linksshortcut.com/STwSQ

الوظائف الخضراء الصديقة للبيئة.

- أفاد المركز الاحصائي الخليجي بأن دول مجلس التعاون تسير بخطى ثابتة في مشروع برنامج المدن الصحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وتسعى إلى تحقيق أعلى مستوى من الصحة والرفاهية للمجتمع في مدن مستدامة، وتشير بيانات المركز في أكتوبر 2024م إلى أن التقدم المحرز لمجلس التعاون في برنامج المدن الصحية العالمي تمثل في 29 مدينة صحية، و8 جامعات صحية.
- يلاحظ أن هناك تقدم ملحوظ في مؤشرات دول مجلس التعاون الخاصة بتطوير التعليم حيث حققت جامعات دول المجلس ارتفاعًا ملحوظًا خلال عامي 2022م و2024م في مؤشر الترتيب العالمي لأفضل 1000جامعة عالمية بقفزة نحو 6 مراتب في مؤشري تصنيف كيو آس وتصنيف شنغهاي.

دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

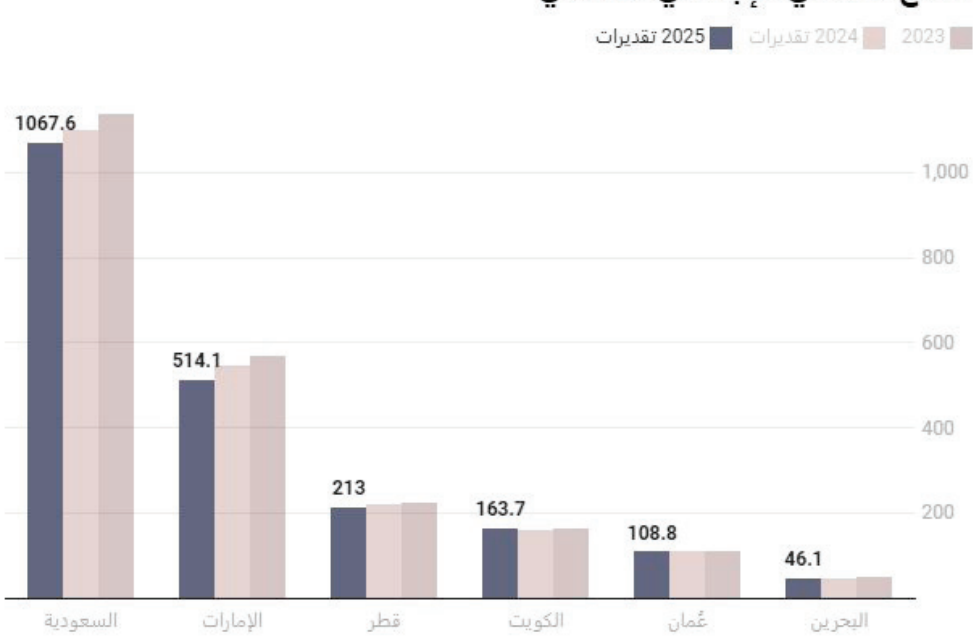

تستند هذه الأرقام إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية المحولة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف مقابل الدولار الأميركي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

الناتج المحلي الاسمي - مليار دولار

تقديرات / توقعات

الدولة	2021	2022	2023	2024	2025
السعودية	874.2	1108.6	1067.6	1107	1136.6
الإمارات	415.2	502.7	514.2	545.1	568.6
قطر	179.7	235.7	213	221.4	226.2
الكويت	148.5	184	163.7	161.8	162
عُمان	87.3	111.9	108.8	110	111.3
البحرين	40.8	46.7	4.7	46.8	46.8

تستند هذه الأرقام إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية المحولة باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف في مقابل الدولار الأميركي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

مشاركة المرأة في القوى العاملة

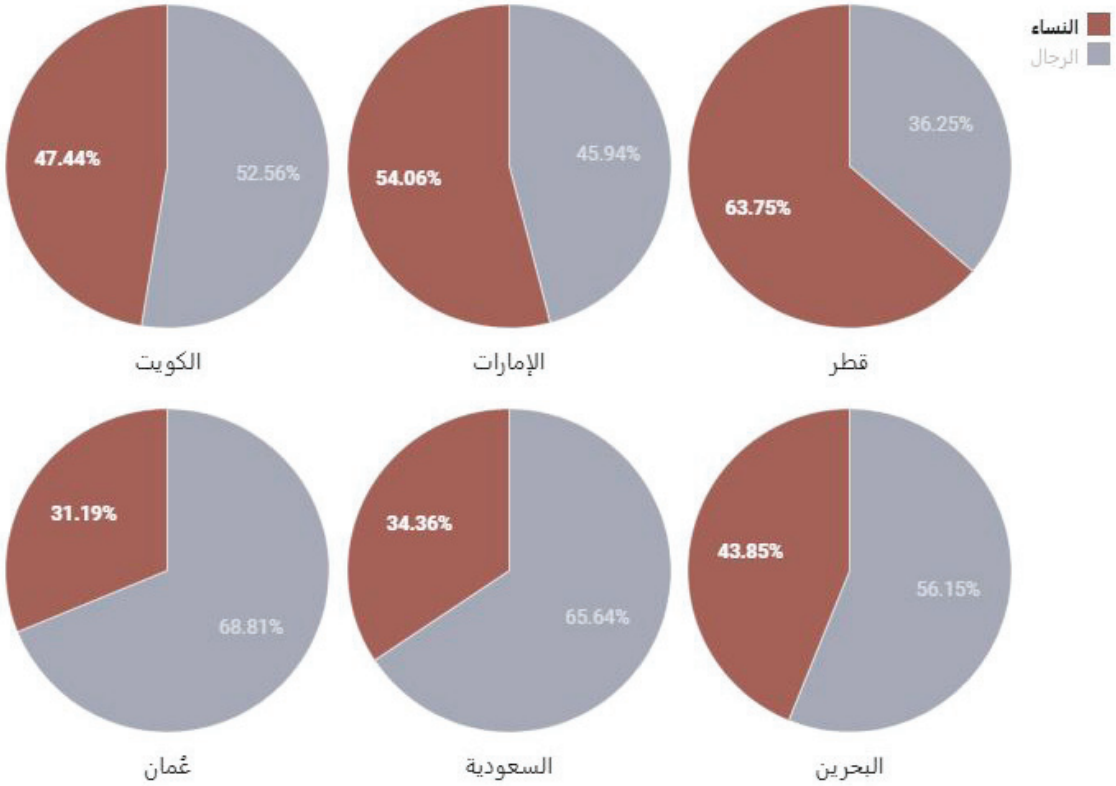

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) بناء على أرقام منظمة العمل الدولية لعام 2022 • Created with Datawrapper • Get the data

دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون

أرقام عامي 2024 و2025 تعكس توقعات صندوق النقد الدولي

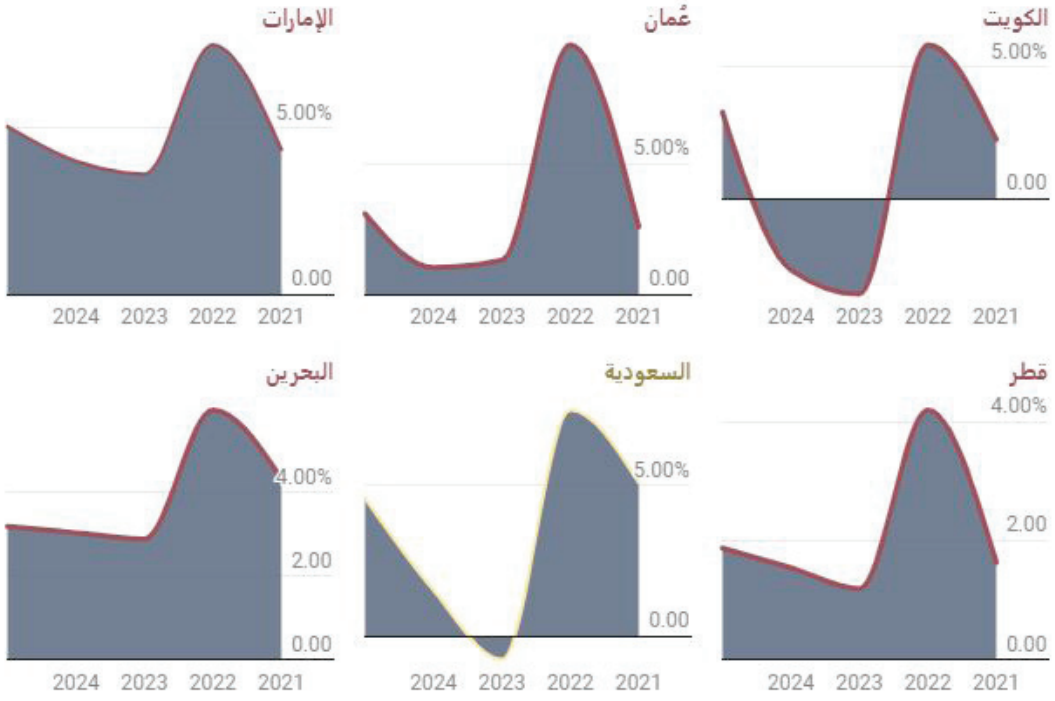

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024 • Created with Datawrapper • Get the data

دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات العالمية

الاستثمار الأجنبي المباشر

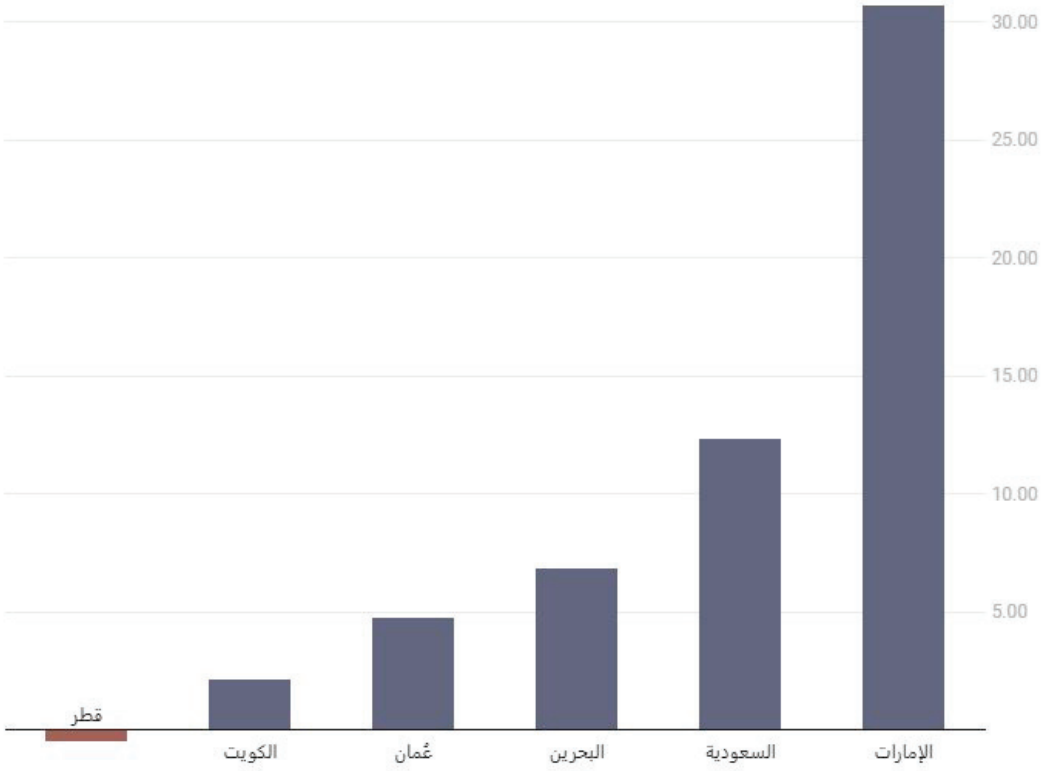

الأرقام بالمليار دولار

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) بناء على أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2023 • Get the data • Created with Datawrapper

التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2024

(عام ساخن وازمات مستعصية)

إعداد

مركز افكار المستقبل
للدراسات والتدريب
والاستشارات

مقدمة

مر العراق كما مر العالم خلال عام 2024 بأحداث كبيرة جسام كانت سببا في احداث كثير من التغييرات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كثير من بقاع العالم، وبالطبع فإن العراق جزء من هذا العالم يتأثر بما يحدث فيه من احداث و شهدنا بشكل واضح احداثا جساما حدثت في غزة و عدوانا صهيونيا دائما استمر طيلة هذا العام وسبب مقتل عشرات الالاف من الشهداء من الاطفال والنساء والرجال، وقد احدث هذا العدوان اثارا في كثير من بلدان العالم التي خرجت فيها التظاهرات ونظمت فيها الاعتصامات احتجاجا على الابادة الجماعية التي مارسها الكيان الصهيوني ضد اهلنا في فلسطين، كما ان العراق ايضا شهد احداثا سياسية واقتصادية كثيرة خلال هذا العام كان لها اثر في مسيرته نحو محاولة بناء دولة مستقرة ومجتمع متماسك يتطلع الى التنمية والمستقبل المشرق، لذلك شنؤشر على اهم هذه المتغيرات والاحداث التي عاشها العراق خلال هذا العام كما يأتي :

أ. اهم المتغيرات السياسية :

العراق وطوفان الاقصى :

استمر الاهتمام الشعبي في العراق طيلة عام 2024 بالحرب العدوانية التي شنها الكيان الصهيوني الغاصب على اهلنا في فلسطين وقد شاركت فعاليات شعبية كثيرة في المظاهرات والاعتصامات التي اقيمت في مساجد كثيرة في بغداد والمحافظات كما اقيمت مظاهرات واعتصامات اخرى في الساحات والميادين العامة وشارك فيها مئات الالاف من ابناء الشعب العراقي معبرين عن غضبهم واستيائهم مما يحصل في غزة الجريحة، كما قامت الكثير من المنظمات الشعبية بعشرات الحملات لجمع التبرعات وارسالها الى اخواننا في غزة للوقوف بوجه العدوان الصهيوني.في 2023/10/18 استضافت بغداد المؤتمر 35 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي لمناقشة تطورات الأوضاع في غزة، وفي حصيلة أعلنتها وزارة الداخلية العراقية، للأيام (26-27-30 مايو/ أيار 2024)

جرى توثيق «حوادث تخريب ورمي عبوات محلية الصنع في بغداد طالت مطعم (KFC) و(تشيلي هاوس ليز) ومعهد (كامبرج) ضمن منطقة شارع فلسطين (شرقي بغداد) وشركة (كتربلر) في منطقة الكرادة في الجادرية (وسط العاصمة) من قبل أشخاص يستقلون 7 عجلات ودراجة نارية». تعبيرا عن الغضب الشعبي على الجهات الداعمة للكيان الصهيوني، واللافت للذكر ان العراق هو الدولة الوحيدة التي لم توقع على اتفاقية الهدنة بين العرب والكيان الصهيوني بعد النكبة في سنة 1948 ولحد هذه اللحظة، مما يجعل العراق دولة رئيسية في مواجهة الكيان الصهيوني.

اما الحكومة العراقية فقد تناغمت مواقفها مع الشعب العراقي حيث قامت المستشفيات العراقية بإستقبال اخواننا الجرحى والمصابين، كما كان صوت العراق عاليا في المؤتمرات العربية والاسلامية والدولية نصرة لأهلنا في غزة .

بلاسخارت والإنذار الأخير:

في السادس من شباط،2024 دقت «إحاطة الوداع» التي أدلت بها مبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق المنتهية ولايتها جينين هينيس- بلاسخارت «ناقوس الخطر» بشأن مستقبل البلاد في ظل تمدد نفوذ الجماعات المسلحة داخل الحكومة العراقية.

وقالت بلاسخارت: إن البلاد «على حافة الخطر»، مشيرة إلى أن «الشرق الأوسط يمر بمنعطف حرج، وينطبق الأمر نفسه على العراق».

وجاءت تصريحات هينيس- بلاسخارت، التي أعلنت أنها ستغادر منصبها بعد عملها خمس سنوات في بغداد كممثلة خاصة للأمم المتحدة في مايو 2024، مع احتدام الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة وتصاعد الهجمات التي تشنها الجماعات المتحالفة مع إيران والتي تعرف باسم «محور المقاومة» على أهداف إسرائيلية وأميركية من لبنان واليمن والعراق وسوريا .

وأضافت أن الهجمات التي تنطلق من داخل العراق وخارجه لن تؤدي إلى تقويض

استقرار البلاد فحسب، بل ستقوض أيضا «الإنجازات الأخرى التي تحققت في الأشهر الثمانية عشر الماضية»، كما دعت المبعوثة الأممية إلى «كبح جماح الجهات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة».

ويرى مراقبون أن تصريحات بلاسخارت أشرت بشكل واضح وصريح لحجم الأخطار التي تواجه العراق في ظل استمرار «تجاهل» الطبقة السياسية الحاكمة للمشاكل التي يعاني منها البلد.

وفي هذا الصدد يقول الباحث والأكاديمي المقيم في ولاية فيرجينيا عقيل عباس: إن «الخطابات الوداعية غالبا ما تكون الأشد صراحة، وهذا ما حصل بالفعل مع إحاطة بلاسخارت»، ويضيف عباس في حديث لموقع «الحرة» أن «ما تحدثت به المبعوثة الأممية ليس جديدا بالنسبة للكثير من المختصين والمراقبين وهو أن الإدارة الاقتصادية والمالية السيئة للبلد وتصارع القوى السياسية فيما بينها سيقود البلد للانهيار»، ويشير عباس إلى أن «الأوضاع في العراق بشكل عام قاتمة رغم وجود بعض التحسن النسبي في جوانب معينة»، ونالت الحكومة العراقية الحالية التي يرأسها محمد شياع السوداني الثقة في أكتوبر من عام 2022، ويسيطر عليها ائتلاف من أحزاب الإطار التنسيقي، وهو تحالف شيعي رشح السوداني ومكوّن خصوصا من كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، ومن كتلة الفتح الممثلة لفصائل شيعية موالية لإيران.

ويرى رئيس مركز التفكير السياسي إحسان الشمري أن هينيس- بلاسخارت حاولت تضمين إحاطة الوداع التي أدلت بها بهامش من الرؤيا المختلفة عن الإحاطات السابقة»، ويضيف الشمري في حديث لموقع «الحرة» إلى أن المبعوثة الأممية «أشرت إلى أن هذه الجماعات تشكل خطرا وهي إشارة ورسالة مرنة لحكومة السوداني بأن عليها أن تكون أكثر قدرة على فرض إرادتها الدستورية فيما يرتبط بكبح جماح الجماعات المسلحة». ويشدد الشمري أن هينيس- بلاسخارت كانت تدق «جرس الإنذار في كل إحاطة من دون وجود استجابة من قبل مجلس الأمن الدولي».

والملاحظ ان الهجمات قد تصاعدت على القوات الأميركية في العراق من قبل ميليشيات مسلحة مقربة من إيران، منذ بدء الحرب بين حماس وإسرائيل، ويوجد ما بين 2000 إلى 2500 جندي أميركي متمركزين في العراق يقومون بتدريب القوات العراقية والمساعدة في القتال ضد تنظيم داعش، وأعلنت جماعة غامضة تعرف باسم «المقاومة الإسلامية في العراق» مسؤوليتها عن الهجمات ضد القوات الأميركية في العراق وسوريا حيث يوجد نحو 900 جندي آخر كجزء من القتال ضد داعش.

ويرتبط العديد من قادة الميليشيات الشيعية بروابط تاريخية مع إيران، حيث عاشوا وتدربوا هناك عندما كان صدام حسين، يحكم العراق، وقد ارتفع نفوذهم السياسي والعسكري في العراق بشكل ملحوظ بعد أن لعبوا دورا في مواجهة داعش في جميع أنحاء البلاد في عام 2014

ويرى الشمري أن «الوضع الحالي في العراق وفي ظل اعتماد الجماعات المسلحة مبدأ وحدة الساحات واستهدافهم للوجود الأميركي وتحفيز الحكومة على طرد قوات التحالف، لن يكون في صالح العراق ويجعل مصير البلد مرهونا بيد هذه الأطراف».ويعتقد الشمري أنه «في حال تفاقم خطر هذه الجماعات فقد يذهب مجلس الأمن إلى فرض رؤية معينة تضع حكومة السوداني على المحك.».

كما أدلت بلاسخارت قبل مغادرتها منصبها في نهاية شهر ايار/ مايو 2024 بإحاطة اخيرة ذكرت فيها انه ليس كل شي على ما يرام. وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق إنه رغم أن العقود الماضية من الاضطرابات لا تزال تؤثر على الحاضر في العراق إلا أنه يتطور وبسرعة خلال عام 2024، في الوقت نفسه طلبت بغداد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في العراق، كتطور طبيعي للعلاقة بين الجانبين ولتعميق التعاون بينهما على مستويات أخرى، وقالت بلاسخارت التي تترأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إن العراق يبدو مختلفا اليوم عما كان عليه عندما بدأت مهام منصبها عام 2018، أو ما كان عليه قبل 20 عاما تقريبا عندما تم نشر بعثة يونامي لأول مرة، ولكنها

نبهت إلى أن هذا لا يعني أن «كل شيء على ما يرام». وأضافت أن الفساد والانقسامات والإفلات من العقاب والتدخل غير المبرر في مهام الدولة والجهات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة – وهو ما تعمل الحكومة على التصدي إليه – لا تزال تمثل عقبات كبيرة يجب التغلب عليها.

وقالت إن الأمر نفسه ينطبق على مشاعر التهميش والإقصاء التي تنتشر بين مكونات معينة، والتي «إذا تُرِكت دون معالجة، فإنها تخاطر بتأجيج نيران التوتر داخل المجتمعات وفيما بينها».

وأوضحت أن السيطرة على السلطة أو السياسات العقابية قد تفيد شريحة واحدة من المجتمع على المدى القصير، لكن في النهاية الجميع خاسر، وقالت إن الزيادة الأخيرة في عمليات الإعدام الجماعية غير المعلنة لأفراد مدانين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب تشكل مصدر قلق بالغ، وأشارت رئيسة بعثة يونامي إلى البيئة الأمنية الإقليمية قائلة إن : «الخبر السار هو أن الحكومة العراقية أظهرت تصميما قويا على منع انجرار البلاد إلى صراع أوسع نطاقا»، وأكدت أن بيئة أمنية أكثر استقرارا تسود في العراق حاليا، وأضافت أنه نظرا للمشهد المعقد في البلاد للجهات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة، فضلا عن الضغوط الإقليمية المكثفة، فإن الوضع لا يزال قابلا للاشتعال و«خطر سوء التقدير لا يزال مرتفعا للغاية».

رسميا : العراق يطلب إنهاء مهمة يونامي :

قال القائم بالأعمال المؤقت للممثلية الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة الدكتور عباس كاظم عبيد : إن حكومة بلاده تطلب إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في 31 كانون الأول عام 2025

وأثناء استعراضه لطلب الحكومة العراقية أمام مجلس الأمن، دعا لأن تقتصر جهود البعثة في الوقت المتبقي من العام الجاري على استكمال أعمالها فقط في ملفات الإصلاح الاقتصادي وتقديم الخدمات والتنمية المستدامة والتغيير المناخي وغيرها من الجوانب

التنموية، وإنجاز التصفية وتحقيق إجراءات الغلق المسؤول خلال 2025، وقال إن حكومة العراق تؤكد أن إنهاء عمل ولاية البعثة «جاء كنتيجة طبيعية لتطور العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، وتعميقا للتعاون على مستويات أخرى مختلفة».

وذكَّر عبيد بأن بلاده تقدمت خلال شهر أيار/مايو 2023 بطلب إلى مجلس الأمن لتقليص ولاية يونامي، وإجراء تقييم موضوعي لعملها تمهيدا لإنهاء مهمتها وغلقها بشكل نهائي لانتفاء الظروف التي تأسست من أجلها البعثة. وأعرب عن أمله في أن يصدر مجلس الأمن قرارا يتضمن الاستجابة لطلب حكومة العراق وينظم متابعة المواضيع والملفات عبر استمرار عمل الوكالات المتخصصة والفريق القطري للأمم المتحدة.

في هذا السياق رئيسة بعثة اليونامي أكدت في إحاطتها لمجلس الأمن على أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل ضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع العراقيين، وأوضحت أنه من المتوقع أن يأخذ أي عمل تشريعي بعين الاعتبار التزامات البلد وتعهداته، بما في ذلك تلك النابعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق.

وأشارت إلى واقع النساء قائلة إن الكثير من النساء لا يزلن ينتظرن الحصول على «مكان على الطاولة أما الأخريات اللاتي حصلن على ذلك، فيتم في كثير من الأحيان استبعادهن من عمليات صنع القرار»، مضيفة أن «تمكين المرأة يجب أن يتجاوز الرمزية».

بلاسخارت أكدت أيضا أن الحاجة إلى مساحة مدنية نشطة ومتمكنة ومحمية- حيث يتمتع الناس بالحرية في التعبير عن آرائهم، دون خوف من الانتقام- أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى.

ذكرى الإبادة ضد الأيزيديين :

وعن الوضع في مدينة سنجار قالت بلاسخارت إنه بعد مرور تسع سنوات على تحريرها من داعش، فإن المدينة لا تزال في حالة خراب وأشارت كذلك إلى الذكرى العاشرة

لارتكاب داعش إبادة جماعية ضد المجتمع الأيزيدي التي تحل هذا الصيف، وأعربت عن أملها في «ألا تضيع الذكرى العاشرة القادمة، بل يتم استغلالها من قبل جميع السلطات والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، للاتحاد والارتقاء إلى المستوى المطلوب بهدف وحيد هو خدمة أهل سنجار، وشددت على أن المتضررين والنازحين بسبب ذلك الصراع يستحقون إعادة بناء حياتهم.

إعادة العراقيين من شمال شرق سوريا:

وأثنت رئيسة بعثة يونامي على الجهود المستمرة للعراق لإعادة مواطنيه من شمال شرق سوريا، معربة عن الأمل في أن تكون هناك زيادة في عودة أولئك المواطنين قريبا، وشددت على أن أي حكومة أخرى لديها مواطنون في مخيم الهول أو المرافق الأخرى في شمال شرق سوريا، يقع عليها واجب التصرف على وجه السرعة، وأضافت أن إبقاء الناس إلى أجل غير مسمى في هذه الظروف التقييدية والفقيرة، يخلق في نهاية المطاف مخاطر حماية وأمن أكبر من إعادتهم بطريقة خاضعة للرقابة.

قضية المفقودين الكويتيين:

وتطرقت بلاسخارت إلى قضية المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني، وقالت إن هناك حاجة إلى إحراز تقدم أسرع، وأن يتضمن هذا التغلب على العقبات البيروقراطية والمتابعة الفورية للقضايا العالقة، وأضافت أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الأنشطة الرامية إلى تحديد مواقع الدفن وإجراء المزيد من التنقيب فيها، فضلا عن إعادة تنشيط اللجنة المشتركة المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة. وقالت «إن وتيرة البحث عن الممتلكات وإعادتها، بما في ذلك الأرشيف الوطني، بطيئة للغاية في الوقت الحالي «.

وختمت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إحاطتها بالقول إنه «بينما كانت البلاد تتأرجح على الحافة عدة مرات، فقد وجدت طريقة للتراجع عن حافة الهاوية، لمواصلة رحلتها إلى الأمام،و أكدت أن العراق ثري بالأشخاص المستعدين والراغبين في

اغتنام الفرص التي يزخر بها، وأضافت «لا شك أن البصمة التي تركتها البلاد وشعبها في نفسي، ستكون بصمة دائمة. لذا، مرة أخرى: عاش العراق»[1].

أزمة موقع رئيس مجلس النواب العراقي :

بعد تسعة أشهر ونصف من القرار الذي اتخذته المحكمة الاتحادية (صدر 14 تشرين الثاني 2023) والذي أطاح برئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ظل مجلس النواب «ممنوعا» حرفيا من انتخاب رئيس مجلس نواب بديل، وذلك بسبب إصرار الإطار التنسيقي على عدم استكمال الانتخابات، ورفع الجلسة دون الذهاب إلى جولة ثانية بين المرشحين الفائزين بأعلى الأصوات، من أجل حسم الأمر.

ففي 13 كانون الثاني 2024، جرت الانتخابات الأولى لاختيار رئيس مجلس النواب، وفي الجولة الأولى لم يتمكن أي من المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة المطلوبة، وكان يفترض إجراء جولة ثانية لكن النائب الأول لرئيس المجلس، والذي يتولى رئاسة المجلس بالنيابة، رفع الجلسة ولم يستكمل عملية الانتخاب.

ثم تكرر المشهد ثانية بعد أكثر من أربعة أشهر، وأجريت الانتخابات مرة أخرى، دون حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، وعليه قرر رئيس المجلس بالنيابة رفع الجلسة وعدم الحسم.

ولا يمكن التعامل مع هذا الموضوع على أنه مجرد أزمة فنية تتعلق بعملية الانتخاب، بل هو يعكس أزمة الدولة العراقية التي تحكمها علاقات القوة، وليس النصوص الدستورية أو القانونية أو الأنظمة الداخلية أو المنطق أو الأخلاق، فالقراءة المتأنية لمسار العملية ككل، تكشف عن احتكار الإطار التنسيقي لأدوات العملية السياسية جميعها، وهو يديرها بشروطه.

إذ يقرر الدستور العراقي أن على مجلس النواب انتخاب رئيس للمجلس «في أول جلسة له» (المادة 55). ويقرر النظام الداخلي لمجلس النواب نفسه على أنه في حال تقديم

الرئيس الاستقالة (أوفي حال إقالته) أوفي حال خلا المنصب لأي سبب، سينتخب المجلس خلفا له «في أول جلسة يعقدها» لكن النائب الأول،الذي أصبح رئيسا بالإنابة، أرسل كتابا غريبا إلى المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 11 كانون الأول 2023، مستفسرا عن الآلية الواجب اتباعها «في حالة عدم حصول أي من المرشحين لهذا المنصب على الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء في الجولة الأولى»؟ وهو سؤال عبثي لأنه ليس من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا تحديد هكذا آليات، وكان على المحكمة الاتحادية رفض هذا الاستفسار من الأصل، لأن العالم أجمع يعتمد الطريقة الوحيدة المنطقية في حال عدم حصول مرشح على الأغلبية المطلوبة مع وجود أكثر من مرشح، وأن الأمر يحسم بجولة ثانية تجري بين المرشحَين اللذين حصلا على أعلى الأصوات، لكن المحكمة الاتحادية ردت فعليا على الاستفسار بقرار مرقم بـ (322/ اتحادية/ 2023) وهو قرار مبتدع لم يسبقها إليه أحد. ونص القرار الغريب أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة التي ينص عليها الدستور، ينتخب رئيس المجلس «في تلك الجلسة أو الجلسات التالية بعد الجلسة الأولى (من ضمن جميع المرشحين من الجلسة الأولى)» ولم تشرح المحكمة ما المنطق في إعادة الانتخابات بين جميع المرشحين وليس بين المرشحين الفائزين بأعلى الأصوات.

والملاحظة الأهم على هذا القرار هو أن المحكمة الاتحادية «أطاحت» بما قرره الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، بأن يتم الانتخاب في «أول جلسة» وليس في «الجلسات التالية»! وهو حكم لا علاقة له بالاستفسار الموجه للمحكمة، وكان واضحا أنه قرار مسيّس، كالعادة، للسماح باجتماعات لمجلس النواب دون الحاجة إلى انتخاب رئيس له.

وفي الجلستين اللتين خصصتا لانتخاب الرئيس، كانت الحجة التي استند اليها رئيس المجلس بالأنابة أن أعضاء في المجلس قد افتعلوا مشاكل منعته من استكمال عملية الانتخاب، وهذه مجرد حجة لا تصمد أمام السوابق. فقد كان من الممكن استدعاء قوات الأمن بالمجلس من أجل إخراج النواب الذين يتسببون في تعطيل عمل المجلس وقد حدث

ذلك من قبل، والجميع يتذكر الحادثة التي جرت عند التصويت على قانون تعديل قانون الانتخابات في آذار2023، عندما استدعيت قوات الأمن لطرد النواب المعترضين بالقوة من المجلس، لكن حينها كانت هناك إرادة لاستكمال التصويت على ذاك القانون، في حين لا تتوفر اليوم هذه الإرادة لاستكمال انتخاب رئيس مجلس النواب.

بالعودة إلى النظام السياسي العراقي الطائفي الذي اعتمد بعد عام 2003، عمد الأمريكيون إلى توزيع المناصب الرئاسية الثلاثة، رئاسة مجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الـوزراء، على المكونات العراقية الأكبر، وأصبح هذا عرفا على مدى السنوات العشرين الماضية، لكن هذا العرف لم يعد يتسق مع علاقات القوة الجديدة التي تحكم العراق اليوم، فالفاعل السياسي الشيعي بداية من العام 2018 استطاع أن يحتكر قرار ترشيح رئيس لمجلس النواب، ومن يكون رئيسا للجمهورية، ولم تعد الكتل السنية أو الكردية هي من تقرر ذلك، كما هو الحال مع منصب رئيس مجلس الوزراء الذي تحتكر قراره القوى السياسية الشيعية وحدها.

ويسوّق الإطار التنسيقي فرضية أن تأخير انتخاب رئيس مجلس النواب يتعلق بالخلاف السني السني، وأن على السنة الاتفاق حول مرشح واحد، وبعيدا عن أن هذه الحجة تنتهك قرارا باتا وملزما للمحكمة الاتحادية التي يستخدمونها عادة أداة سياسية، والقاضي بأن تجري الانتخابات بين «جميع المرشحين من الجلسة الأولى»، فهذه الحجة تعني، حكما، عدم انتخاب رئيس لمجلس النواب إلى نهاية هذه الدورة. فهذا الموضوع لم يعد يتعلق بالسياسة من الأصل، بعد التدجين الكامل للطبقة السياسية السنية، بل يتعلق بغرضين رئيسيين، الاستثمار في المال العام، أما الغرض الثاني فهو استغلال المنصب/ السلطة لبناء الجمهور الزبائني، أو إدامته.

لذلك كله فإن التأخير يرجع في الحقيقة إلى سبب وحيد، هو الخلاف الشيعي- الشيعي حول من يكون رئيسا لمجلس النواب، وفي النهاية يبدو ان الفاعل السياسي الشيعي نجح في تنصيب رئيس مجلس نواب سني متماهي بالكامل وهو محمود المشهداني الذي كان

مرشح المالكي الذي تمسك بترشيحه من دون هوادة لمدة عام كامل تقريبا.[2]

انتخابات مجالس المحافظات في العراق في 2023/12/18

سجلت النسبة الأدنى للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة في 2023/12/18، قياسا إلى جميع الانتخابات التي جرت في العراق منذ عام 2005، فقد بلغت نسبة المصوتين إلى العدد الكلي للناخبين، 26.7% فقط، أما النتيجة التي أعلنتها المفوضية العراقية، وهي 41 ٪ فلم تكن لنسبة المصوتين إلى العدد الكلي للناخبين، بل لنسبة المصوتين ممن لديهم بطاقات انتخابات بيومترية، وهذه أول مرة تعتمد فيها مفوضية الانتخابات على هكذا معيار خادع للتحايل على النسبة المتدنية للمصوتين.

ولا يمكن تفسير هذا العزوف الكبير بمقاطعة الصدريين للانتخابات وحسب، بل لعزوف الناخبين أصلا عن التصويت، وعن استلام بطاقات الانتخابات البيومترية. فأكثر من ثلث من يحق لهم التصويت لم يستلموا بطائقهم.

وقد أدت مقاطعة الصدريين إلى حصول قوى الإطار التنسيقي الحليفة لإيران، على العدد الأكبر من المقاعد في المحافظات الوسطى والجنوبية، باستثناء البصرة وواسط وكربلاء، وبذلك فإن هذه القوى ستحتكر الحكومات المحلية، وهو ما يعطيها إمكانية كبيرة لاستخدام ذلك لتقوية وضعها استعدادا لانتخابات مجلس النواب عام 2025. فقد حافظ تحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على حضوره القوي في هذه الانتخابات، في حين لم تستطع قوى تحالف «نبني»(الذي يضم القوتين الأبرز في تحالف الإطار التنسيقي، وهما بدر والعصائب، فضلا عن قوى أخرى محسوبة على إيران) من الحصول على ما كانوا يتوقعونه في هذه الانتخابات.

وقد شكلت هذه الانتخابات عودة قوية لتحالف القوى الوطنية بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي، قياسا إلى النتائج السيئة لهما في انتخابات مجلس النواب في العام 2021

وكما كان متوقعا استطاع الحلبوسي أن يكتسح انتخابات محافظة الأنبار بحصول

القوائم الثلاث التابعة له، وهي تقدم والأنبار هويتنا وقمم، على 11 مقعدا من مجموع 16 مقعدا، وهو بذلك سيسيطر على الحكومة المحلية، من خلال استحواذه على منصبي المحافظ ورئيس مجلس المحافظة.

وقد أفرزت انتخابات كركوك عن حصول القوائم الكردية على 7 مقاعد في مقابل 6 مقاعد للقوائم العربية، ومقعدين للقائمة التركمانية، مع مقعد للكوتا المسيحية قريب من القوائم العربية. وهذا يعني أنه إذا استطاع الحزبان الكرديان تجاوز خلافاتهما، فإن المقعدين التركمانيين، فضلا عن مقعد الكوتا، سيكونون مهمين جدا سواء للكرد أو للعرب لضمان الحصول على منصب المحافظ ذي البعد الرمزي في سياق الصراع القومي في المحافظة.

واستطاع حزب السيادة بزعامة خميس الخنجر أن يحصل على 14 مقعدا، مع حصوله على أربعة مقاعد أخرى ضمن تحالفات محافظة كركوك، وهو ما يجعله الفائز الأول على مستوى الأحزاب وليس التحالفات في هذه الانتخابات.

في ذات السياق لا يمكن ضمان انتخابات نزيهة وعادلة وشفافة في العراق، وأن التزوير وتغيير النتائج عملية منهجية ومؤسسية تتواطأ سلطات الدولة ومؤسساتها بينها لتحقيقها، بما فيها مفوضية الانتخابات والهيئة التمييزية القضائية. من الملاحظات المهمة الأخرى أنّ أيا من القوائم الشيعية أو السنية، لم تستطع فرض نفسها كرقم صعب في المعادلة الانتخابية، وظل الجميع متقاربين في نتائجهم. فيما لم يستطع التشرينيون، أو القوائم المحسوبة عليهم، أن يحصلوا على مقاعد كثيرة في هذه الانتخابات، وقد تراجعوا كثيرا عما حققوه في انتخابات عام 2021. كما أن حصة النساء لم تستطع أن تتجاوز الكوتا المقررة لها، وهي نسبة الـ 25٪ من عدد المقاعد، لكن الملاحظتين المهمتين هنا، هي أولا أن نتائج هذه الانتخابات كرست ثنائية الزبائنية والسلاح، وهما العاملان المؤثران في نتائج كل الانتخابات في العراق. وأن نظرية القبان في اللهجة العراقية، لا تزال حاكمة لنتائج الانتخابات، ونعني بها التدخلات التي تقوم بها جهتان، هما المفوضية

العليا المستقلة للانتخابات، والهيئة القضائية التمييزية الخاصة بالانتخابات، من أجل تغيير النتائج لأسباب سياسية تتعلق بعلاقات القوة أو بالصراعات الرمزية، ومثال ذلك أن قانون الانتخابات يشترط أن يكون المرشح للانتخابات «غير مشمول بأحكام إجراءات المساءلة والعدالة» وأن ترسل المفوضية أسماء المرشحين إلى هيئة المساءلة والعدالة «للبت فيها خلال 15 يوما من تاريخ استلامها»، لكن هيئة المساءلة والعدالة وبتواطؤ مع مفوضية الانتخابات، عمدت، في الانتخابات الأخيرة، إلى شطب الفائز بكوتا المسيحيين في محافظة البصرة لشموله بإجراءات المساءلة والعدالة، بعد شهرين فقط من قرار صدر عن الجهتين ذاتيهما، بأنه غير مشمول بهذه الإجراءات ولا يمكن فهم هذا الشطب إلا في إطار نظرية القبان فالفائز محسوب على تحالف «تصميم» التي حصلت على 13 مقعدا في الانتخابات، في مقابل 10 مقاعد لقوى الإطار التنسيقي، وكان لا بد من شطبه لضمان صعود مرشح كوتا محسوب على الإطار التنسيقي كي ترفع مقاعده إلى 11 مقعدا، وهو سيناريو قابل للتكرار مرة أخرى عبر الهيئة التمييزية القضائية التي تنظر في الطعون المتعلقة بالانتخابات، لكي يفقد تحالف «تصميم» الأغلبية المطلقة في مجلس المحافظة، أو اللجوء إلى الوسيلة التقليدية التي تتبع أية انتخابات عراقية، وهي شراء عضو مجلس محافظة فائز من تحالف تصميم، عبر منصب أو عبر المال، وبالتالي إفشال خطته بالحصول على منصب المحافظ.

المثال الآخر المتعلق بالصراعات الرمزية، حصل في محافظتي ديالى وبغداد، فوفقا لنتائج الانتخابات الأولية فقد فازت القوائم السنية في محافظة ديالى بـ 8 مقاعد من مجموع 15 مقعدا، وهو رقم يضمن حصولهم على منصب المحافظ، ولو نظريا، بسبب حصول القوائم الشيعية على 6 مقاعد فقط، وحصول الاتحاد الوطني الكردستاني على مقعد واحد. وبالتالي كان لا بد من استخدام نظرية القبان لإعادة توزيع المقاعد لتفقد القوائم السنية مقعدا، يفقدها معه إمكانية الحصول على منصب المحافظ، وبالتالي حصول القوائم الشيعية على هذا المقعد لتصبح مقاعدها 7. ومع التحالف التقليدي مع الاتحاد الوطني سيتم ضمان منصب المحافظ في المحافظة التي تشهد صراعا هوياتيا حادا.

في بغداد كان الوضع أشد رمزية، فعند إعلان نتاج الانتخابات الأولية، حصلت قائمة «تقدم» السنية على المنصب الأول في المحافظة، وهو ما أعاد الجدل حول هوية بغداد، لهذا كان لا بد من العودة إلى القبان مرة أخرى، لتحصل قائمتا «نبني» و«دولة القانون» على المركزين الأول والثاني، بعد أن حصل كلاهما على مقعد إضافي، وتتراجع «تقدم» إلى المركز الثالث بعد فقدان القائمة لهذا المقعد، فضلا عن فقدان قائمة سنية أخرى هي «السيادة» لمقعد آخر.

من المعروف إنه لا يمكن ضمان انتخابات نزيهة وعادلة وشفافة في العراق، وأن التزوير وتغيير النتائج عملية منهجية ومؤسسية تتواطأ سلطات الدولة ومؤسساتها بينها لتحقيقها، بما فيها مفوضية الانتخابات والهيئة التمييزية القضائية، بل إن قانون الانتخابات نفسه يصمم خصيصا لضمان نتائج الانتخابات![3].

انتخابات برلمان اقليم كردستان في 2024/10/20

تواجه الديمقراطيات الناشئة، مأزقا حقيقيا فيما يتعلق بالتداول السلمي الحقيقي للسلطة، بسبب التداخل التام وصولا في كثير من الحالات إلى التماهي التام، بين الحزب والدولة.

وهذه الحالة نجدها قائمة في إقليم كردستان العراق، حيث إن طبيعة العلاقة بين الحزبين الحاكمين في أربيل والسليمانية والمؤسسات العاملة في الإقليم وعلى رأسها قوات البيشمركه (القوات العسكرية التي تشكلت في سياق نضال الحركة الكردية)، لا يمكن أن تتيح تغيير الخارطة السياسية في الإقليم بأي حال وفقا لنتائج الانتخابات، ففي النهاية لن يكون هناك بديل عن تحالفهما لتشكيل أغلبية في البرلمان، ومن ثم تشكيل الحكومة من أجل الحفاظ على الشكل الديمقراطي الذي يمكمن ان نطلق عليه «ديمقراطية البيشمركة».

الملاحظة الجوهرية في هذا السياق أن هذه أول انتخابات تجري في الإقليم تفرض بغداد شروطها عليها. فمنذ أول انتخابات «شكلية» جرت في الإقليم عام 1992، وحتى

آخر انتخابات جرت عام 2018، كانت الانتخابات تجري بإشراف كامل من الهيئة العليا لانتخابات كردستان، ثم المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في الإقليم، دون أن يكون لبغداد دور فيها.

لكن في سياق المواجهة المفتوحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والفاعلين السياسيين الشيعة من جهة، والتحالف المعلن بين الاتحاد الوطني الكردستاني وهؤلاء الفاعلين من جهة أخرى، تمكنت بغداد هذه المرة، من التأثير المباشر على الانتخابات، وإعادة رسم علاقات القوة داخل الإقليم.

بدأ الأمر بقرار من المحكمة الاتحادية في شباط/ فبراير 2019 بعدم دستورية المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، وبولاية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد على أي انتخابات في الإقليم. ثم تبعه قرار مسيس آخر من المحكمة نفسها صدر في شباط/ فبراير 2021 قضى بإلغاء مقاعد الكوتا الـ 11 في برلمان إقليم كردستان (6 للمسيحيين و 5 للتركمان) دون مسوغ دستوري أو قانوني أو منطقي بهدف حرمان الحزب الديمقراطي من المقاعد التي تحسب عادة عليه بسبب تواجد الأقليات، بشكل رئيسي، في مناطق نفوذه في أربيل ودهوك.

تبعه قرار مسيس ثالث من الهيئة القضائية المختصة بقضايا الانتخابات في أيار/ مايو 2024، بتخصيص 5 مقاعد بشكل اعتباطي لكوتا الأقليات في برلمان الإقليم بواقع مقعد واحد في دهوك، ومقعدين لكل من أربيل والسليمانية. ولم تشرح الهيئة التمييزية كيف أعطت لنفسها صفة المشرع، أو المعيار الذي حكم تحديد هذه المقاعد الخمسة، أو المعيار الذي اعتمد في توزيع المقاعد بهذا الشكل، والأهم كيف لها أن تطيح بقرار المحكمة الاتحادية العليا الذي نص على أن الكوتا غير دستورية من الأصل؟

ثم صدر قرار مسيس رابع أصدرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من خلال «نظام توزيع المقاعد واستبدال الأعضاء لإقليم كردستان رقم 9 لسنة 2024، الذي قرر بشكل اعتباطي توزيع هذه المقاعد على المكونات بواقع 2 مقعد مسيحي وتركماني

لأربيل، و2 مقعد مسيحي وتركماني للسليمانية، ومقعد مسيحي لدهوك. وهذا توزيع لا علاقة له بتوزيع الأقليات في إقليم كردستان من الأصل.

وكان الغرض من هذه القرارات المسيسة والاعتباطية، حرمان الحزب الديمقراطي من 8 مقاعد كوتا كانت محسوبة عليه، وفي الوقت نفسه مُنح الاتحاد الوطني مقعدا كوتا كهدية.

ظلت الخريطة السياسية في إقليم كردستان تقوم على تقاسم السلطة الشكلي في الإقليم، والواقعي على الأرض من خلال هيمنة الحزب الديمقراطي على أربيل ودهوك، وهيمنة الاتحاد الوطني على السليمانية تحت إدارتين منفصلتين عمليا. وإذا كان الحزبان قد تمكنا من تقاسم مقاعد مجلس برلمان كردستان في عام 1992، وحافظا على هذه الهيمنة في الانتخابات التالية التي تأخرت إلى العام 2005 حين حصل الحزبان اللذان دخلا الانتخابات تحت اسم «القائمة الوطنية الديمقراطية» على 104 مقاعد، فإن هذه الهيمنة بدأت بالانحسار تدريجيا على مدى السنوات اللاحقة، ففي انتخابات عام 2009 تراجعت مقاعد الحزبين إلى 59 مقعدا فقط حيث دخل الحزبان تحت اسم القائمة الكردستانية. لكنهما دخلا منفردين في انتخابات 2013، وحصل الحزب الديمقراطي على 38 مقعدا، في حين لم يحصل الاتحاد الوطني سوى على 18 مقعدا. كما دخلا منفردين في انتخابات عام 2018، وحصل الحزب الديمقراطي على 45 مقعدا، في حين لم يحصل الاتحاد الوطني سوى على 21 مقعدا.

ورغم زيادة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزبان في انتخابات العام 2024، إلا أن الديمقراطي لم يتمكن من الحصول سوى على 39 مقعدا مع خسارته 8 مقاعد كوتا. وحصل حلفاؤه على 3 مقاعد كوتا فقط (مقعدان مسيحيان ومقعد تركماني).

أما الاتحاد الوطني، فقد استطاع أن يحصل على 23 مقعدا وتمكن أيضا من ضمان مقعدين إضافيين من مقاعد الكوتا.

في المقابل فشلت الأحزاب والحركات الكردية الأخرى في الاستقرار والثبات، باستثناء

حزب الجيل الجديد، فحركة التغيير/ كوران التي استطاعت عام 2009 أن تحصل على 25 مقعدا، ثم عادت عام 2013 لتتفوق على الاتحاد الوطني وتحقق 24 مقعدا، فقدت نصف مقاعدها وأصواتها في انتخابات عام 2018، ولم تحصل سوى على12 مقعدا. لتضمحل الحركة تماما في الانتخابات، حيث لم تتمكن من الحصول سوى على مقعد وحيد، في مقابل حصول حركة «الموقف» التي انشقت عنها على 4 مقاعد.

أما حزب جبهة الشعب الذي يتزعمه لاهور شيخ جنكي، والذي انشق عن الاتحاد الوطني، فلم يتمكن من الحصول سوى على مقعدين فقط، في نتيجة غير متوقعة.

وتراجعت الأحزاب والحركات الإسلامية، فبعد أن استطاعت الحصول على 15 مقعدا في انتخابات عام 2009، وتمكنت عام 2013 من التقدم بشكل ثابت للحصول على 17 مقعدا، وصارت تشكل تحديا حقيقيا للحزبين، تراجعت مقاعدها عام 2018 إلى 12 مقعدا فقط، واستمرت خسائرهم في انتخابات عام 2024، ولم يتمكنوا من الحصول سوى على 10 مقاعد.

واذا كانت حركة الجيل الجديد قد شكلت مفاجأة بحصولها في انتخابات العام 2018 على 8 مقاعد، فانها تمكنت في الانتخابات الأخيرة من مضاعفة مقاعدها لتحصل على 16 مقعدا، والأهم أنها رفعت أصواتها إلى ما يزيد عن الضعف. لكن الحقيقة أنه لا ضمانة أن هذه الحركة لن تتعرض الى ما تعرضت له حركة كوران، وربما هذا ما يفسر محاولة الحركة إرضاء الفاعلين السياسيين الشيعة في بغداد علها تتجنب هذا المصير.

في النهاية كشفت نتائج الانتخابات في إقليم كردستان العراق، عن استعادة الحزبين الكرديين الديمقراطي والاتحاد الوطني (القابضين على السلاح والسلطة والمال في الإقليم) هيمنتهما على برلمان الإقليم (67 مقعدا)، في مقابل فشل كل المحاولات على مدى السنوات الماضية، لإعادة رسم خارطة سياسية جديدة في الإقليم. وهي هيمنة لا تعكس طبيعة الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه، الأمر الذي لا يمكن أن يستمر دون تحديات حقيقية.[4].

عبث ساسة الشيعة في قانون الاحوال الشخصية في العراق :

تسبب التعديل الذي طالبت به الكتل الشيعية في البرلمان العراقي في قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 المعدل في اثارة جدل عنيف بين الكتل السياسية العراقية ومختلف اطياف الشعب العراقي، فقد طالبت الكتل السياسية الشيعية بإعتماد اراء فقهية تسمح بزواج القاصرات وتعرض النسيج المجتمعي العراقي كله للخطر بسبب محاولة هذه الكتل اعتماد اراء متطرفة جدا في تعديل قانون الاحوال الشخصية من دون مراعاة الحفاظ على كيان الاسرة و الحرص على وحدة المجتمع العراقي.

بدأ العراقيون المدافعون عن «مدنيّة الدولة» في العراق المُثقل بالأزمات، جولة جديدة من المواجهة مع الأحزاب والقوى السياسية الشيعية النافذة والمتحكمة بالمشهد في البلاد منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، عندما قرر مجلس النواب إجراء تعديل على قانون «الأحوال الشخصية» المشرّع منذ عام 1959. إذ إن التعديل يمنح رجال الدين الشيعة سلطة أوسع في تنظيم الحياة الزوجية وأمور الأسرة، وفقاً لـ«فتاوى فقهية» لا تنسجم وفقرات القانون النافذ منذ أكثر من نصف قرن.

وخضع القانون النافذ (188) لسنة 1959، لتسعة تعديلات في الأعوام (1963، 1978، 1980، 1981، 1985، 1986، 1987، 1994، 1999) منذ تشريعه، وهو اليوم مطروح أمام أعضاء البرلمان المؤلّف من 329 نائباً، لإجراء تعديل جديد عليه. في الرابع من آب/ أغسطس 2024، قرر البرلمان العراقي الشروع بالقراءة الأولى لمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، وهو الآن في طور المناقشة قبل أن يُعرض للقراءة والمناقشة الثانية، وينتهي به المطاف إلى التشريع والنفاذ. في حينها، قالت النائبة عن حركة «حقوق» المنضوية في «الإطار التنسيقي» نادية العبودي، في «تدوينة» لها، «نرحب بقرار مجلس النواب الذي دعم مقترح تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 والذي يمنح الحرية للعراقيين بالالتزام بأحوالهم الشخصية وفقا للقانون الحالي او اختيار تطبيق احكام الشرع الاسلامي».

ويركّز التعديل على فقرتين من أصل القانون النافذ، أحداها، الفقرة الخامسة في المادة العاشرة التي سبق إجراء تعديل عليها عام 1978، التي تفرض عقوبة «الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل رجل عقد زواج خارج المحكمة، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد عن 5 سنوات إذا عقد خارج المحكمة زواجا أخر مع قيام الزوجية».

ويطلب النواب المدافعون عن تعديل القانون، إجراء تغيير في هذه الفقرة، وأن يحل محلها «تصديق محكمة الأحوال الشخصية عقود الزواج التي يبرمها الأفراد البالغون من المسلمين، على يد من لديه تخويل شرعي أو قانوني من القضاء أو ديواني الوقف الشيعي والسنّي بإبرام عقود الزواج بعد التأكد من توافر أركان العقد وشروطه وانتفاء الموانع في الزوجين» وبذلك، يمنح التعديل «غطاءً قانونياً» لرجال الدين ممن يبرمون عقود الزواج «الشرعية» خارج أسوار المحاكم العراقية.

ويلجأ عراقيون إلى رجال الدين شيعة في أحيان كثيرة لإبرام عقود زواج «شرعية» في حال لم يكمل الشاب أو الفتاة سن الرشد القانونية (18 عاماً) أو في حال قررا الارتباط بعيداً عن انظار العائلة، أو لأسبابٍ اجتماعية أخرى وحسب المحامي العراقي زيد الشامان، فإن المحاكم العراقية تشترط بلوغ الشاب سن الرشد لإبرام عقود الزواج، مشيراً إلى «ندرة مثل هكذا حالات» في إشارة إلى طلب عقد الزواج قانوني لشاب أتمّ السن القانوني توّاً. ويضيف: «إذا كان عمر الشاب أقل من سنّ الرشد القانوني، فإن المحكمة لن توافق على طلب عقد الزواج» مستدركاً بالقول: «في حال لم تبلغ الفتاة (18 عاماً) فيجب أخذ موافقة ولي أمرها كشرط لإبرام العقد القضائي». «أما من أجرى عقد زواج خارج المحكمة وأراد تصديقه قانونياً، فيتم إحالته إلى محكمة التحقيق التي ستقرر إما الحبس أو الغرامة، وغالباً ما تذهب للخيار الثاني» وفق الشامان. ويؤكد أن اللجوء إلى إبرام عقد زواج خارج المحاكم، يكون في كثير من الأحيان في المجتمعات الريفية وذات الطابع العشائري ويقول: «في هذه البيئة المجتمعية تُكثر هذه الحالات، غير إنهم في

النهاية يُجبرون على تصديق العقد الشرعي في المحاكم حتى يتمكنوا من إصدار الوثائق الثبوتية لأبنائهم ودخولهم المدرسة».

ويتجاوز التعديل المقترح على قانون «الأحوال الشخصية» هذه الإجراءات، باعتماد العقود الشرعية والتي تعرف محلّياً بعقد «السيد» في المحاكم. ولم يكتفِ المنادون بتعديل القانون بهذه الفقرة وحسب، بل يطلبون أيضاً تعديل الفقرة الثانية منه، والتي تنص على سريان أحكام القانون على جميع العراقيين، ويتم تطبيقها «في حالة تنازع القوانين من حيث المكان» وإضافة بنود جديدة منها ما نصّه: «للعراقي والعراقية عند إبرام عقد الزواج أن يختار تطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية (النافذ) أو أحكام المذهب الشيعي أو السنّي لتطبّق عليه أحكامه في جميع مسائل الأحوال الشخصية».

ويسعى المشرّعون إلى إتاحة الفرصة أمام من لم يسبق لهم اختيار تطبيق أحكام مذهب معين عند إبرام عقد الزواج، «تقديم طلب إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة لتطبيق الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية وفق المذهب الذي يختارونه، ويجب على المحكمة الاستجابة لطلبهم». ويُلزم التعديل أيضاً المحكمة المختصة عند إصدار قراراتها وفي جميع مسائل الأحوال الشخصية، «تطبيق أحكام (مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية)». ويلتزم المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي، والمجلس العلمي والإفتائي في ديوان الوقف السنّي بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى بوضع (المدونة) وتقديمها إلى مجلس النواب للموافقة عليها خلال (6) أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون، حسب التعديل المقترح.

وتقسم مدونة الأحكام الشرعية إلى بابين: الأول ينظم أحكام مسائل الأحوال الشخصية طبقاً «للفقه الشيعي الجعفري» والآخر ينظم أحكام مسائل الأحوال الشخصية طبقاً «للفقه السنّي» ويعتمد رأي المشهور عند فقهاء كل مذهب في العراق. وفي حال تعذّر تحديد الحكم المشهور في الفقه الشيعي الجعفري يعتمد المجلس العلمي رأي المرجع الديني الذي يرجع إليه في التقليد أكثر الشيعة في العراق من فقهاء النجف. وفي حال

تعذر تحديد الحكم المشهور في الفقه السنّي فيؤخذ برأي المجلس العلمي والإفتائي.

ويتضح من الفقرات الواردة في التعديل المقترح، وجود رغبة سياسية لتعزيز دور رجال الدين «الشيعة » في المجتمع، عبر تحويل الفتاوى الفقهية إلى «قوانين» وهذا ما أثار غضب المعترضين الذين رفضوا المساس بالحياة الشخصية للمجتمع.

وحسب الفقه الشيعي، فإن بلوغ المرأة في 9 سنوات، لذلك يجوز زواجها وهو حكم عام وليس فيه إجبار، فيما يكون بلوغ الرجل بعمر 15 سنة.

ويشير تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2022 إلى أن ما يزيد عن ربع النساء العراقيات المتزوجات في 2021 تزوجن دون سن الثمانية عشر عاماً، في حين كانت واحدة من بين كل خمس نساء تقريباً تتزوج دون ذلك السن عام 2011، فنسبة زواج القاصرات لم تكن تتجاوز الـ21.7 في المائة. ووسط شدّ وجذب التصريحات والمواقف، تعهد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، بمناقشة «المجلس الأعلى لشؤون المرأة» الحكومي، جميع الملاحظات التي أُثيرت بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية.

ولم يغب الطابع السياسي على الحراك النيابي لتعديل القانون، خصوصاً وإن أمام الطبقة السياسية الحاكمة في العراق جمّلة أزمات تنتظر إيجاد طريق لحلها، من بينها سوء الخدمات، وانحدار العدالة الاجتماعية.

في تصريحات لمشرق الفريجي أمين عام حركة «نازل أخذ حقي» المنبثقة عن حراك تشرين/ أكتوبر الاحتجاجي، أحد أبرز المدافعين عن القانون النافذ، والرافض بشدّة إجراء تعديلات عليه يتفق بأن التعديلات المقترحة «تشرّع زواج القاصرات».

يقول: «تعديل قانون الأحوال الشخصية يثير قضايا أخرى، مثل الزواج خارج المحكمة وزواج القاصرات بعمر 9 سنوات والزواج المؤقت» معتبراً أن «زواج القاصرات هو حالة مرفوضة من قبل الجميع ويجب أن تُمنع قانونياً، لا أن تشرع».

ويدعو إلى «العدالة الاجتماعية في قضايا الحضانة، ويجب أن تكون الأهلية للرعاية

متساوية بين الأب والأم لمن يمتلك أهلية الحضانة بينهما» مشيراً إلى أن «الزواج المؤقت وزواج المتعة يجب أن يُنظر لهما بحذر شديد، لأنهما يزيدان من تعقيدات الأزمات المجتمعية، ومحاولة تثبيتها بالقانون سيؤدي الى شرخ مجتمعي كبير يهدم النظام الاسري».

ويرى أن «المدنية لا تعني الابتذال، بل هي طريقة لإدارة الدولة بفكر متطور يحترم القيم المجتمعية والدينية» مجدداً رفضه «أي تعديل قانوني يسعى لإضفاء الطابع الشرعي على زواج المتعة، لأنه لا يتناسب مع طبيعة المجتمع العراقي».

وقد أصدرت أحزاب وقوى سياسية مدنية، ومنظمات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، سلسلة بيانات صحافية عبرت فيها عن رفضها إجراء تعديل على قانون الأحوال الشخصية، وعدّته محاولة لأحزاب السلطة في تعزيز نفوذها، وإنه يشكّل تعزيزاً للطائفية في المجتمع.

ومن بين المتمسكين برفض التعديل «تحالف 188» وهو تجمّع يضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية والناشطين والشخصيات المؤثرة والأحزاب المدنية وأعضاء مجلس النواب للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية النافذ.

وفي خطوة تصعيدية، قرر العشرات في محافظات (بغداد، البصرة، ذي قار، بابل، النجف، الديوانية، كركوك) الخروج بتظاهرات احتجاجية الأسبوع الماضي، رفضا للتعديل.

وحمل المحتجون، أغلبهم من النساء، يافطات خطّ عليها (لا للتمييز ولا للهيمنة) (نرفض القوانين التي تحط من كرامة المرأة) (أنا لست جارية أنا حرّة) (نعم للمساواة التامة بين الرجل والمرأة ولا لقوانينكم الرجعية) (البرلمان الذي يشرع زواج القاصرات عليه الرحيل) (عصر الجواري ولى ولن نقبل أن تعامل المرأة كالعبيد) حسب صور ومشاهد مصوّرة.

وخلافاً للأجواء السلمية التي شهدتها الوقفات الاحتجاجية في العاصمة بغداد وبقية المحافظات، تعرضت مجموعة من النساء لـ«اعتداءات جسدية ولفظية» أثناء تنظيمهن تظاهرة في محافظة النجف، المقدسة لدى الشيعة، حسب بيان لتحالف «188» عبر فيه عن استنكاره «الاعتداء السافر الجسدي واللفظي على الوقفة الاحتجاجية السلمية لتنسيقية تحالفنا في النجف».

وأعرب التحالف عن استغرابه «لعدم اتخاذ موقف حازم من قبل القوات الأمنية المتواجدة لحماية الوقفة، ونحملهم مسؤولية ما حصل، ونطالب بمحاسبة المتورطين فيه».

وأشار البيان إلى أن «هذا الاعتداء، هو استمرار لسياسة محاولات فرض الهيمنة السياسية الطائفية على المجتمع العراقي، وأن ما حدثَ لا يمت للعراق بعد 2003 ومساعي بناء دولة يحترم فيها القانون والدستور وحرية التعبير». وأكد أنه «ينبغي على السلطات الثلاث استنكار هذا الاعتداء والوقوف بشدة ضده، بما ينسجم من مسؤولياتهم الدستورية والقانونية».وأظهرت مقاطع فيديو، اعتراض مجموعة من الرجال بينهم 3 رجال دين على الأقل الوقفة الاحتجاجية التي نظمت في ساحة الصدرين وسط النجف من قبل مجموعة من النساء المناهضات لتعديل قانون الأحوال الشخصية.وظهر أحد الرجال محاولا الاعتداء جسديا على إحدى النساء، بينما كان رجال الشرطة يقيمون حاجز صد بين الجانبين.وحاول مجموعة الرجال المعترضون على الوقفة النسائية إسقاط اللافتات التي حملت شعارات منددة بمحاولات تمرير تعديل القانون، وهم يرددون شعارات «كلا كلا للبعثية. كلا كلا للماسونية» حسب وسائل إعلام محلية.وقال أحد الرجال المعترضين على الموقف النسائي، إن «مدينة أمير المؤمنين» بإشارة لتواجد مرقد الإمام علي في النجف، «لا يمكن للنساء فيها الخروج بتظاهرات» وذلك أثناء حديثه مع أحد الرجال المناهضين لتعديل قانون الأحوال الشخصية، مؤكدا له أنه «إذا كنت غير راضٍ عن تعديل القانون، يمكنك الخروج والتعبير عن رأيك».

الحادثة أكدها أيضاً الحزب الشيوعي العراقي، الذي قال في بيان صحافي: «المجتمعون تفاجأوا بوجود مجموعة من الرجال يقودهم ثلاثة من المعممين المعروفين بانتمائهم لأحزاب متنفذة، قامت بالاعتداء على المساهمات والمساهمين في الوقفة، وتمزيق الشعارات واللافتات التي ترفعها النساء والشباب وانتهاك حرمة النساء بسحب عباءاتهن من على رؤوسهن، ومنع المراسلين الصحافيين من تصوير الوقفة ومحاولتهم جر الشباب إلى الاشتباك والضرب».

ورغم شدّة موجة الاعتراضات على تعديل القانون، إلا أن مقترحه النائب «المستقل» رائد المالكي، وهو مقرّب من «الإطار التنسيقي» وعضو اللجنة القانونية في البرلمان، يصر على المضي في مشواره، ويرى في الاعتراضات أنها «مزيفة» وتهدف إلى «ترهيب النساء». وقد ذكر النائب رائد المالكي في «تدوينة» له، «تابعنا مطالب وقفات الاحتجاج التي خرجت بشأن تعديل قانون الاحوال الشخصية، وبغض النظر عن عدد من خرج من مواطنينا، فإننا نحترم آراءهم ونؤكد للجميع حرصنا على حفظ حقوقهم» مستدركاً: «ماضون في إقرار هذا التعديل الذي يمنح الحرية في الاحتكام للشريعة، ويبقى على القانون الحالي نافذا لمن يختاره». [5].

ب. المتغير الإجتماعي : «عدد مخيف» لحالات الطلاق في العراق :

يلوح في افق الاسر العراقية شبح مخيف يهدد كياناتها، حيث تتزايد معدلات حالات الطلاق في العراق بشكل.مخيف من شهر لآخر، مما يهدد بجملة من المشاكل تتعرض لها الاسر العراقية والمجتمع العراقي بأسره، وهذه الظاهرة لم تكن معروفة في المجتمع العراقي من قبل ولكنها اصبحت الان تهدد كثيرا من الاسر بأنفصام عراها وتحولها الى مشكلة مجتمعية خطيرة قد تزعزع كيان المجتمع العراقي الذي يعاني من مشاكل كثيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي..الخ

وقد تم تسجيل أكثر من 357 ألف حالة طلاق خلال 4 سنوات في عموم العراق، باستثناء إقليم كردستان، بحسب ما قال رئيس المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان، فاضل الغراوي.

وأضاف في بيان أن عدد حالات الطلاق خلال هذه السنوات، وهو تحديدا 357887 حالة، يمثل «ارتفاعاً مخيفاً يهدد استقرار الأسرة والمجتمع». ووفق إحصائيات مجلس القضاء العراقي، فإن «عام 2021 شهد تسجيل (73155) حالة طلاق، في حين شهد عام 2022 تسجيل (68410) حالة، وعام 2023 (71016) حالة، و(45306) حالة طلاق خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي 2024».

وخلال العقد الممتد بين 2004 و2014، بحسب الغراوي، «انتهى زواج واحد من بين كل خمس زيجات بالطلاق، وسجل خلال المدّة نفسها 516 ألفاً و784 طلاقاً من بين 2.6 مليون زواج، عدا إقليم كردستان».

أما الأسباب التي تناولها الغراوي في بيانه بشأن زيادة معدلات الطلاق، فهي عدم التفاهم والتقارب بين الأزواج في المستوى الفكري والثقافي والعمري، والتدخل من عائلة الزوج أو الزوجة أو الأصدقاء.

بالإضافة لذلك، كان من بين الأسباب «ارتفاع المشكلات الأسرية والعنف الأسري ومعدلات الخيانة الزوجية والاستخدام السيء للاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، وضعف الوازع الديني والمشكلات الاقتصادية»، وفق البيان. وبدوره، دعا الغراوي لإطلاق «حملة توعوية بشأن مخاطر الطلاق وتأثيرها على الأسرة والمجتمع، وإعداد دراسة وطنية تساهم فيها كل الفعاليات للوقوف على أسباب الطلاق ومعالجتها»، بحسب تعبيره [6].

ج. المتغير الإقتصادي: الدينار العراقي، مشاكل كبيرة، وحلول عقيمة :

عانى الاقتصاد العراقي قبل سقوط النظام في عام 2003 من عدد كبير من المشكلات، فبعد الطفرة النفطية في سبعينات القرن الماضي، شهد الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت نموا كبيرا جدا بسبب الارتفاع في اسعار النفط، حتى وصل فائض الموازنة في عام 1979- وهو العام الذي تسلم فيه صدام حسين مقاليد السلطة في العراق الى مبلغ 36 مليار دولار قبل اندلاع الحرب العراقية الايرانية في 22 سبتمبر عام 1980، وهو مبلغ كبير جدا في ذلك الوقت كان من الممكن ان يبني العراق من جديد 10 مرات،س إلا ان تكاليف تلك الحرب القاسية التي استمرت ثمانية اعوام استنزفت كل هذا الفائض وادخلت البلاد في دوامة الديون، فخرج العراق من هذه الحرب عام 1988 مدينا بمبالغ كبيرة لعدد كبير من الدائنين وخصوصا دول الخليج العربي، مما افقد صدام حسين في ذلك الوقت توازنه السياسي ودفع به الى اتخاذ خطوات متهورة منها غزو الكويت وما رافقه من تداعيات ادت الى فرض الحصار الظالم على العراق لمدة ثلاثة عشر عاما لحين اسقاط

النظام في عام 2003 حيث انهار الاقتصاد العراقي تماما اثناء ذلك الحصار وبلغت نسب التضخم ارقاما خيالية حيث دخلت البلاد في مرحلة التضخم الجامح، الى ان وصل راتب الموظف العراقي في دوائر الدولة الى مايعادل دولارين او ثلاثة شهريا، وهو الذي كان سببا في ادخال المجتمع العراقي في دوامة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ من المشكلات التي تتعرض لها الشعوب في مثل هذه الحالات. بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 دخلت البلاد في مشكلات اقتصادية من نوع جديد ضاعت فيها بوصلة الاقتصاد العراقي بين الاقتصاد الاشتراكي الذي كان يهيمن على الساحة الاقتصادية العراقية منذ سقوط النظام الملكي عام 1958 الى سقوط بغداد بيد الامريكان عام 2003 حيث جلب الامريكان معهم برنامج اقتصاد السوق لتطبيقه على الاقتصاد العراقي ولحد هذه اللحظة لم تتبين الهوية الحقيقية للأقتصاد العراقي، فهو في حقيقة الامر اقتصاد هجين غير واضح المعالم. قبل واحد وعشرين عاما،كان اجتماع الحاكم المدني لسلطة الائتلاف الأميركية في العراق، بول بريمر، مع مجموعة من خبراء المال والاقتصاد العراقيين في صيف عام 2003، عاصفًا ومتوترًا، بسبب رفض فريق الخبراء العراقي لمقترحات أميركية تسمح لسلطة الائتلاف الأميركي بالتصرف في أموال النفط العراقي، وتولي مسؤولية تسديد متطلبات مؤسسات الدولة العراقية مباشرة دون الرجوع إلى الأطراف الرسمية العراقية، بحجة أن البلد تحت سلطة الأميركان، وليس هناك مؤسسات وكوادر عراقية جاهزة لإدارة أموال النفط. بعد شد وجذب بين الفريقين، جرى الاتفاق على أن يستحدث البنك المركزي العراقي مزادًا لبيع الدولار للقطاعات التجارية والصناعية العراقية، لإدامة حركة الاقتصاد وتغذية مالية الدولة. من هنا، كانت البداية التي غيرت وجه الاقتصاد العراقي إلى الأبد.

اكبر ازمات الاقتصاد العراقي :

الفساد، سوء الإدارة، البطالة والفقر: يُعد الفساد المالي والإداري بمثابة الورم الذي استشرى في جسد الاقتصاد وينخر في كيان الدولة، إذ تُقدر الأموال المنهوبة خلال عقدين من الزمن بمئات المليارات من الدولارات، وهو ما يضع العراق في مركز متقدم في سلم الفساد العالمي.

يتجلّى التأثير الواضح للفساد في البيئة الاقتصادية في استنزاف خزينة الدولة وتدهور القطاعات الحيوية، فالصناعات الإنتاجية والخدمية تعاني، والبنية التحتية في وضع بائس، ومؤسسات الدولة شبه مخترقة من قبل شبكات الفساد المنظمة.

وإضافة إلى ذلك، فإن التداعيات الاجتماعية لهذا الفساد المستشري لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية، إذ لا عدالة في توزيع الثروات وفرص العمل. وقد ارتفعت معدلات البطالة إلى 16.5 % مع بداية عام 2024، وارتفعت نسب الفقر بحوالي 22 % حسب وزارة التخطيط العراقية (أي ما يعادل 10 ملايين عراقي).

كما لا يمكن إغفال وجود 6 ملايين يتيم ومليوني أرملة، نتيجة للحروب والصراعات السابقة، إضافة إلى أكثر من 4 ملايين شخص يعيشون في مناطق العشوائيات والأحياء الهامشية.

الريعية المفرطة:

بعد مرور عقدين من الزمن على الغزو الأميركي، لا يزال الاقتصاد العراقي يصارع للخروج من دائرة الاعتماد الشديد على النفط، أو ما يسمى «الاقتصاد الريعي» النفطي. إذ تشكل عوائد النفط أكثر من 95 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية لارتباط PPالوضع المالي فيه ارتباطًا وثيقًا بحجم صادرات النفط، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد هشّ مكشوف أمام الصدمات.

ويدفع هذا الارتباط بالاقتصاد العراقي إلى التأرجح بين الوفرة المالية والعجز، كما

حدث عام 2020 عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11 % بسبب انهيار أسعار النفط، ثم عام 2022 حين شهد الاقتصاد نموًّا إيجابيًّا بنسبة 9.3 % بفضل ارتفاع أسعار النفط.

هذه الريعية العالية وارتباط الاقتصاد العراقي بسعر برميل النفط، تُعيق بشكل كبير عملية التخطيط الاقتصادي المتوسط والطويل الأمد، وتحول دون إيجاد بيئة اقتصادية مستدامة.

أموال البترودولار:

في قلب السياسة النقدية والمالية العراقية، تكمن قصة مالية وقانونية معقدة، تتشابك فيها السياسة بالسيادة الاقتصادية، فبموجب اتفاقيات ما بعد 2003، فإن عائدات النفط العراقية لا تذهب مباشرةً إلى خزينة الدولة العراقية، بل تحوّل إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وتودع في حساب خاص باسم «تنمية العراق» أصبح يُعرف لاحقًا بـ عراق -2

أما الهدف المعلن من هذا الإجراء، فهو توفير حماية أميركية لأموال العراق من المطالبات الدولية وقضايا التعويضات، وفقًا للأمر التنفيذي الرئاسي الأميركي رقم (13303)، والسماح للعراق بسحب كميات الدولار التي يريد، وتوجيهها نحو الاستثمارات في سندات الخزانة والذهب وغيرها، وتحويل جزء منها إلى مزاد العملة الذي يديره البنك المركزي العراقي.

ويعدّ هذا المزاد الآلية الرئيسة لتمويل العمليات التجارية وتغذية نظام المدفوعات والمالية للحكومة، والمحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي.

مؤخرًا، اتفقت السلطات النقدية العراقية والأميركية على إنهاء عمليات المزاد (أو النافذة) والتحول تدريجيًّا نحو الحوالات الدولية المباشرة، وقد يشكّل ذلك بداية لحصول العراق على حقه السيادي في تسلّم وإدارة أموال نفطه باستقلالية بعيدًا عن سطوة الفيدرالي الأميركي.

الخلل في النظام المصرفي العراقي الحالي:

واجه النظام المصرفي العراقي الكثير من التقلبات والمنعطفات طوال الأعوام التي شهدت عملية إعادة تشكيله بعد عام 2003، فشهد تسهيلات تنظيمية واسعة ساهمت في افتتاح العشرات من المصارف الخاصة، حتى بلغ العدد الكلي 74 مصرفًا، منها 7 مصارف حكومية، و16 مصرفًا غير عراقي من تركيا وإيران ولبنان والأردن، ومزيج من المصارف التجارية والإسلامية المحلية.وتشير بعض التقارير إلى أن الكثير من تلك المصارف أو البنوك، قد أسّست لتحقيق هدف رئيس واحد يتعلق بالاستفادة من مبيعات الدولار الأميركي من خلال مزاد أو نافذة الدولار التي أطلقت من قبل المركزي العراقي، سواء من خلال فروق أسعار الصرف أو الحوالات الخارجية.

تسبب هذا التركيز الكبير على عمليات المزاد، في محدودية الخدمات الائتمانية والمصرفية الأخرى التي من المفترض أن تقدمها تلك البنوك للأفراد والشركات، مما ساهم في عزوف الكثير من الشرائح المجتمعية عن التعامل مع المصارف، وهو ما عزّز حالة عدم الثقة في النظام المصرفي العراقي، ووسّع ظاهرة اكتناز الأموال لدى الأفراد بدلا من ادخارها واستثمارها في النظام المصرفي. إن هذا الاعتماد الواضح للمصارف العراقية على عمليات محدودة مرتبطة بمزاد العملة، وضعف الثقة المجتمعية في النظام المصرفي، إضافة إلى بعض القصور في نظام الرقابة والتطوير لعمل المصارف من قبل البنك المركزي، ساهم إلى حد كبير في استمرار ضعف جودة المصارف العراقية، سواء في هيكليتها الداخلية أو جودة عملياتها وانضباطها بمعايير العمل المصرفي المطلوبة داخليًّا وخارجيًّا، الأمر الذي تسبب في تورط نسبة ليست بالقليلة من المصارف بشبهات عمليات تتعلق بغسيل الأموال وتهريب الدولار ودعم الكيانات والدول التي تقع تحت طائلة العقوبات الاقتصادية الأميركية. ودفع ذلك بالخزانة الأميركية ومن خلال الفيدرالي الأميركي، إلى معاقبة بعض المصارف العراقية ومنعها من الوصول إلى الدولار من خلال النافذة، وزيادة التشديدات والضوابط على عمل كل المنظومة الإلكترونية والتنسيق مع

البنك المركزي العراقي لإطلاق منصة إلكترونية نهاية عام 2022، وتفعيل ضوابط نظام «سويفت» العالمي للحوالات الدولية.وقد أدت هذه الإجراءات الأميركية المشددة ومعاقبة العشرات من المصارف العراقية، إلى انخفاض المعروض من الدولار داخل الاقتصاد العراقي مقابل ارتفاع الطلب عليه، مما تسبب في ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار صرف الدولار.بيد أن البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية حاولا التعامل مع هذه الأزمة، وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها: رفع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، والتضييق على عمليات تهريب الدولار عبر الحدود والمضاربات عليه في الأسواق الموازية غير الرسمية، وتحديد قنوات رسمية لبيع وتسليم الدولار.وبعد مرور نحو 18 شهرا على أزمة النظام المصرفي العراقي وتصادمه مع الفيدرالي الأميركي، فإن الاقتصاد العراقي لا يزال تحت تأثير هذه الأزمة، سواء من ناحية وجود فروق في أسعار صرف الدولار بين السعر الرسمي وأسعار الأسواق الموازية، أو استمرار بقاء ما يناهز 30% من المصارف العراقية تحت طائلة العقوبات الفيدرالية. بالرغم من حدوث تحسن في مستوى أداء المصارف بشكل عام ودرجة امتثالها للضوابط الأميركية، التي تجاوزت نسبة 80% حسب رئيس الوزراء العراقي، إضافة إلى التحول التدريجي من بيع الدولار من خلال المنصة الإلكترونية إلى حوالات خارجية مباشرة عبر المصارف العراقية بواسطة بنوك مراسلة دولية تسهل انسيابية عمليات التحويل.تستمرّ محاولات الجهات النقدية والمالية العراقية لتطويق ومعالجة هذه المشكلة النقدية، التي يخشى أن يؤدي استمرارها إلى تقييد تدفقات الدينار لتغذية المالية العامة، لتلبية متطلبات بنود وفقرات الموازنة الثلاثية [7].

الإقتصاد العراقي في نظر مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية:

أكدت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني تصنيف العراق عند «بي –» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، مما يعكس اعتماده الكبير على السلع الأساسية وضعف الحوكمة وارتفاع مستوى المخاطر السياسية.

وتوقعت «Fitch» أن يتسع عجز الموازنة العراقية إلى 8 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي في عام 2024 من 2 في المائة في 2023، وإلى متوسط 12.4 في المائة خلال الفترة 2025 – 2026، وأن تتراجع الإيرادات إلى 38.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 بسبب انخفاض عائدات النفط بنسبة 2 في المائة، نتيجة للتأثيرات المشتركة لانخفاض الإنتاج وأسعار النفط، وتوقعت أن يبلغ متوسط الإيرادات 34.1 في المائة في عامي 2025 و2026، حيث تعوض أسعار النفط المنخفضة عن ارتفاع الإنتاج، ولأن السلطات لديها مرونة محدودة في زيادة الإيرادات غير النفطية.

كما توقعت ارتفاع نسبة الدين الحكومي العراقي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 47.7 في المائة بحلول نهاية عام 2024، ليصل إلى 56.5 في المائة بحلول 2026 مع زيادة اقتراض الحكومة لتمويل العجز المرتفع. ومن المرجح أن يأتي معظم التمويل الحكومي من البنك المركزي العراقي من خلال المشتريات غير المباشرة للأوراق المالية الحكومية.

وبحسب «Fitch»، يمثل إجمالي مطالبات البنك المركزي العراقي على الحكومة المركزية نحو 63 في المائة من رصيد الدين المحلي و30 في المائة من إجمالي رصيد الدين في نهاية عام 2023. وسيأتي جزء أصغر من الودائع النقدية للحكومة التي بلغت 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023. وقالت: «نعتقد أنه سيتم احتواء مخاطر إعادة التمويل من خلال تدخل البنك المركزي العراقي. أدت الزيادات الحادة في مطالبات البنك المركزي العراقي على الحكومة في السابق إلى زيادة الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي، ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة في عام 2020، لكننا نعتبر أن الاحتياطيات الحالية كبيرة بما يكفي لاستيعاب التوسع في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي دون الضغط على ربط سعر الصرف بتوفر الودائع النقدية الكبيرة للحكومة خيار تمويل بديلاً».

وقالت «Fitch» إنه على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط في السابق أدى إلى تحسين العديد من المقاييس الائتمانية للعراق، ولكن نقاط الضعف في هيكل الاقتصاد والسياسة الاقتصادية والمالية العامة تؤثر على التصنيف.

وتوقعت «Fitch» أن يرتفع إنتاج العراق من النفط مع قيام السلطات العراقية بالتخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج لتلبية زيادة الإنفاق، ليصل إلى 4.28 مليون برميل يومياً في عام 2025 و4.54 مليون برميل يومياً بحلول عام 2026، وأن يبلغ متوسط الإنتاج 3.97 مليون برميل يومياً في عام 2024، من 4.12 مليون برميل يومياً في عام 2023. بسبب زيادة الامتثال لحصص «أوبك».[8]

ملخص تنفيذي

يشتمل التقرير الستراتيجي السنوي العاشر للعراق لعام 2024 على متغيرات مهمة جدا، حيث شكل طوفان الاقصى حدثا كبيرا في العراق على المستوى الشعبي وعلى المستوى الحكومي، فقد توحدت للمرة الاولى كل اطياف الشعب العراقي سنة وشيعة اضافة الى الحكومة على موقف واحد وهو مساندة اخواننا في غزة ودعمهم في مختلف اساليب الدعم سياسية ومادية ومعنوية، وتضمن المتغير السياسي احاطتين مهمتين جدا لممثلة الامين العام للأمم المتحدة بلاسخارت،جاز ان نطلق عليهما انهما احاطتا الوداع والانذار الاخير للحكومة العراقية لإتخاذ اجراءات جدية وفعالة لتصحيح الوضع في العراق بما يجنبه اخطار انجرار البلاد الى صراعات لا تحمد عقباها، فقد قالت بالنص بأن (البلاد على حافة الخطر)، كما نبهت على سوء الادارة الاقتصادية والمالية للبلد وتصارع القوى السياسية على المكاسب مما يعرض البلاد الى خطر الانهيار.

وقد تضمن المتغير السياسي موضوع المهزلة الكبرى في اجراءات انتخاب رئيس مجلس النواب والتلاعب الذي مارسته كتلة الاطار التنسيقي لتأخير انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب عقب اقالة الرئيس السابق لمجلس النواب محمد الحلبوسي بقرار من المحكمة الاتحادية العليا التي يرأسها القاضي جاسم العميري وذلك في محاولة للاطار التنسيقي لمصادرة هذا المنصب المخصص لأهل السنة بموجب الاتفاق على مباشرة العملية السياسية بعد سقوط النظام السابق بعد عام 2003. وطيلة عام كامل لم يسمح الاطار التنسيقي بإستكمال اجراءات انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب الا بعد ان جاء

بمرشح من قبله وهو محمود المشهداني الذي يمثل اجندة الاطار التنسيقي و يحقق اهدافه في مجلس النواب.

من جهة اخرى جرت انتخابات مجالس المحافظات في العراق في 18 كانون الاول 2023 بعد 10 سنوات من الانقطاع بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني، وقد سجلت هذه الانتخابات النسبة الادنى في مشاركة الناخبين قياسا الى جميع الانتخابات التي جرت في العراق منذ عالم 2005، فقد بلغت نسبة المصوتين الى العدد الكلي للناخبين 26.7% وقد شكلت هذه الانتخابات عودة قوية لتحالف القوى الوطنية بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي قياسا الى النتائج السيئة لهما في انتخابات مجلس النواب في العام 2021.

وفي 24 تشرين الاول 2024 جرت انتخابات اقليم كردستان وهذه اول انتخابات تجرى في الاقليم منذ عام 1992 وفق شروط حكومة بغداد ومفوضية الانتخابات التابعة لها.

وقد انتجت هذه الانتخابات نفس الخريطة السابقة في توزيع مقاعد برلمان اقليم كردستان بالنسبة للكتل الكبيرة تقريبا، حيث ظل الحزبان الرئيسيان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مهيمنين على برلمان اقليم كردستان، من جهة اخرى اثارت محاولات الاطار التنسيقي العبث في قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 الذي يجمع كل اطياف الشعب العراقي جدلا واسعا على جميع المستويات الشعبية والمهنية والمؤسساتية وحتى الدولية في محاولة لتكريس الهيمنة الطائفية الشيعية حيث استطاعت كتلة الاطار الشيعي في البرلمان من تقديم تعديلها على هذا القانون لكي يسمح بزواج القاصرات وتحقيق اقصاء تعسفي لحقوق المرأة العراقية داخل مؤسسة الاسرة، ولا زال القانون في طور النقاش يثير ردود افعال غاضبة داخل المجتمع العراقي، وعلى الصعيد الاجتماعي سجلت حالات الطلاق في العراق معدلات مخيفة وصلت الى اكثر من 357الف حالة طلاق خلال السنوات الاربعة الماضية بإستثناء اقليم كردستان حيث انتهى زواج واحد من كل خمس زيجات بالطلاق.

اما في المحور الاقتصادي والنقدي فقد تعرض الإقتصاد العراقي الى مشاكل مستعصية لم تستطع حلها الحكومة من خلال حلولها البائسة التي استخدمت فيها احيانا الحل الامني لأجل الحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي ولا زالت الخطوات التي تقوم بها الحكومة تؤدي الى تهريب كميات كبيرة من العملة الصعبة (الدولار) خارج البلاد. وفي اخر تصنيف لوكالة Fitch للتصنيف الائتماني صنفت الوكالة العراق عند مستوى B- وهو ما يعكس اعتماد البلاد الكبير على السلع الاساسية وضعف الحوكمة وارتفاع مستوى المخاطر السياسية وتوقعت Fitch ان يتسع حجم الموازنة العراقية الى 8% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2024 s، بينما كان العجز 2% في عام 2023. وقالت Fitch انه على الرغم من ان ارتفاع اسعار النفط في السابق ادى الى تحسين العديد من المقاييس الائتمانية في العراق، الا ان نقاط الضعف في هيكل الاقتصاد والسياسة الاقتصادية والمالية العامة في العراق تؤثر على مستويات تصنيفه.

جدول بالوضع المالي للبنك المركزي العراقي لغاية شهر حزيران،4202 (9) :

الوضع المالي للبنك المركزي العراقي لغاية شهر 6 2024							
	ترليون دينار عراقي			الاهمية النسبية	نسبة النمو		
الموجودات	الشهر 6-2024	الشهر 5-2024	الشهر 6-2023		الشهرية	السنوية
احتياطي الذهب	14.67	14.48	10.65	7.35%	1.36%	37.7%
نقد اجنبي في خزائن البنك	2.01	1.83	0.70	1.01%	10.07%	187.3%
ارصدة لدى بنوك محلية	0.10	0.12	0.40	0.05%	-18.58%	-75.4%
ارصدة لدى بنوك مركزية	24.69	23.39	30.09	12.36%	5.56%	-17.9%
ارصدى لدى بنوك خارجية	23.77	23.33	26.88	11.90%	1.89%	-11.6%
اوراق مالية	65.92	67.36	71.28	33.00%	-2.14%	-7.5%
حسابات لدى منظمات دولية	10.57	10.72	14.94	5.29%	-1.41%	-29.3%
التزامات وزارة المالية	42.62	42.55	49.04	21.34%	0.17%	-13.1%
قروض ممنوحة لتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة	12.79	12.61	12.38	6.40%	1.44%	3.3%
ممتلكات ومعدات والموجودات	1.31	1.29	1.17	0.66%	1.97%	12.8%
مجموع الموجودات	**199.73**	**198.93**	**218.72**	**100.00%**	**0.40%**	**-8.7%**
المطلوبات						
العملة المصدرة	102.31	100.79	100.00	51.23%	1.51%	2.3%
ودائع المصارف	54.43	47.85	57.33	27.25%	13.76%	-5.0%
حوالات البنك المركزي	-	5.11	0.54	0.00%	-100.00%	-100.0%
ارصدة المؤسسات الحكومية	10.75	13.35	24.59	5.38%	-19.49%	-56.3%
حسابات منظمات دولية	0.03	0.03	2.24	0.01%	-6.60%	-98.7%
راس المال	10.00	10.00	10.00	5.01%	0.00%	0.0%
الاحتياطيات	18.13	18.13	20.91	9.08%	-0.05%	-13.3%
ارباح السنة الحالية	2.41	2.05	(8.50)	1.21%	17.42%	128.4%
مجموع المطلوبات	**199.73**	**198.93**	**218.72**	**100.00%**	**0.40%**	**-8.7%**

المصـــــــادر

(1) موقع الحرة. نت في 2024/2/7 و 2024/5/16

(2) موقع عربي21. نت في 2024/8/30

(3) موقع عربي21. نت في 2024/1/5

(4) صحيفة القدس العربي في 2024/10/24

(5) صحيفة القدس العربي في 2024/8/16

(6) موقع الحرة. نت في 2024/9/15

(7) موقع الجزيرة. نت في 2024/5/27

(8) صحيفة الشرق الأوسط في 2024/11/28

(9) موقع البنك المركزي العراقي على النت

اليمن.. بين دوافع الحرب وجهود السلام

عاتق جار الله
رئيس مركز المخا للدراسات

مقدمة

تعيش اليمن حالة من الصراع المركب منذ العام 2014، وهو العام الذي سيطرت فيه جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية بقوة السلاح، مما أدى إلى اندلاع المعارك العسكرية، ومقتل وجرح مئات الآلاف من اليمنيين، وتشريد ونزوح عدد كبير منهم، وتدهور الوضع الإنساني، وتدمير مؤسسات الدولة والمنشآت الحيوية والبنية التحتية، والإضرار بالعملية السياسية وتجريف المكتسبات الوطنية، وتعريض وحدة اليمن وأمنه واستقراره للخطر. وزاد من خطورة الوضع التدخل الخارجي الإقليمي والدولي الذي فاقم المأساة وعقد المشكلة.

في العام 2022، دخلت أطراف الصراع المحلية في هدنة مؤقتة، ثم مُددت الهدنة بشكل غير معلن، مما انعكس بشكل إيجابي على الحالة العسكرية، حيث هدأت بعض الجبهات من المواجهات المستمرة، مع بقاء بعض المناوشات المحدودة في خطوط التماس، ثم عاد الوضع إلى التعقيد من جديد، نتيجة الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، والتدخلات العسكرية الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية.

يناقش هذا التقرير الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية في اليمن، مركزًا على أهم الأحداث الكبرى، وسياقاتها الإقليمية والدولية المؤثرة سلبًا أو إيجابًا، مع رصد تطوراتها واستشراف مآلاتها.

أولًا: الملف السياسي

يتميز اليمن بتعدد المكونات الاجتماعية والسياسية، ذات الأهداف والدوافع المختلفة، وقد شهد الحالة اليمنية خلال العام 2024 مجموعة مِن التطورات السياسية التي كان لها تأثيرها الداخلي والخارجي، ومن أهم هذه التطورات:

جهود عملية السلام

في السابع من يناير/ كانون الثاني 2024، أكد المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس

جروندبرج» موافقة الأطراف اليمنية على الالتزام بتنفيذ خطوات العملية السياسية الجديدة، والتي تشمل: وقف إطلاق النار، وفتح الطرق، ودفع الرواتب، واستئناف تصدير النفط، وإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الإعمار. كما تلا ذلك أنشطة مكثفة للمبعوث الأممي حيث زار مدينة تعز المحاصرة في الثاني عشر من فبراير/ شباط 2024، وتعد هذه الزيارة ثاني زيارة له إلى تعز منذ تعيينه في منصبه في أغسطس/ آب 2021.

التصعيد العسكري في البحر الأحمر، والتدخل الأمريكي والبريطاني أسهما بشكل كبير في تعثر عملية السلام، حيث أعلن رئيس الوزراء، أحمد عوض بن مبارك، في التاسع عشر من مارس/ آذار2024، توقُّف خارطة الطريق الأممية لحلِّ الأزمة اليمنية، وتراجع أفق الحلِّ السياسي، بسبب تصعيد الحوثيين في البحر الأحمر[1]. بعد ذلك نفّذ المبعوث الأممي سلسلة من الزيارات الإقليمية والدولية، حيث زار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وسلطنة عمان، لكن يبدو أن هذه الزيارات لم تسهم في استعادة مفاوضات السلام، حيث أعلن بعدها المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن «تيم ليندركينغ»: أن نجاح مفاوضات السلام في اليمن صعب للغاية في الوقت الحالي، بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر[2].

إضافة إلى ذلك، كانت هناك مفاوضات جزئية لإطلاق الأسرى، رعتها الأمم المتحدة في يوليو/ تموز 2024، في العاصمة العمانية مسقط، لكنها لم تنجح في التوصل إلى حل، حيث وجه المجلس القيادي الرئاسي بعدم إبرام أيِ صفقة تبادل للأسرى لا تشمل السياسي في حزب الإصلاح، محمد قحطان، المخفي قسرًا منذ (9) سنوات، كما رفض الحوثيون الإفصاح عن مصيره.

عمومًا، فقد كان لتطور الأحداث في البحر الأحمر تأثيرها على عملية السلام، إضافة إلى الحديث عن ضغوط أمريكية مورست على الدول الإقليمية الراعية للمفاوضات لتأجيل الحديث عن السلام في الوقت الحالي.

(1) الموقع بوست، بن مبارك: خارطة الطريق الأممية توقفت بفعل التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، 3/29/ 2024، https://linksshortcut.com/ValOr

(2) مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، الإحاطة الشهرية، 2024/5/4، https://linksshortcut.com/pxbdc

جهود توحيد مكونات الشرعية

الحالة التي تشكل بها المجلس القيادي الرئاسي تجعل التباين هو الأصل، حيث جاء المجلس من خلفيات عسكرية وسياسية متعددة، ولم يستطع منذ تأسيسه توحيد التشكيلات العسكرية في مؤسسة واحدة، كما لم يستطع أعضاؤه التوافق على آلية داخلية لتنظيم عملهم، وهذا الأمر يكشف حجم الفجوة بين أعضاء المجلس.

هناك تباينات كذلك بين أعضاء المجلس القيادي الرئاسي ورئيس الحكومة أحمد عوض بن مبارك، أدت إلى نوع من العرقلة لأداء الحكومة، وتأخر قراراتها، حيث من الملاحظ أنّ رئيس الوزراء منذ تعيينه في بداية فبراير/ شباط 2024، بدا متحمساً للعمل، وزار عدداً من المؤسسات، وركز على محاربة الفساد، ومحاصرة الحوثي، لكن أداءه وحضوره السياسي خفت بعد ذلك، ممّا مثل حالة من التراجع في أداء الحكومة وتأخرِ انعقاد اجتماعاتها.

إزاء ذلك، هناك محاولات إقليمية ودولية لتوحيد مكونات الشرعية، وبناء الانسجام بين أعضائها، وربما أنّ رفع مجلس الأمن العقوبات عن الرئيس الراحل علي عبد الله صالح ونجله في الأول من أغسطس/ آب 2024، جاءت في هذا الإطار، حيث فرض مجلس الأمن في العام 2015 عقوبات على علي عبد الله صالح ونجله أحمد، ضمن القرار 2216، تضمنت منعهما من السفر، وتجميد الأموال التي كانت باسمهما، وذلك بسبب تحالفهما مع جماعة الحوثي وعرقلت العملية السياسية في اليمن، ثم رُفعت العقوبات عنهما بعد التغيرات السياسية، ومن غير المستبعد أن يكون لأحمد علي صالح حضور في العملية السياسية القادمة، كأحد اللاعبين الموجودين، خصوصاً مع تفكك المؤتمر الشعبي العام، والبحث عن شخصية يمكن أن يُلتف حولها، إضافة إلى يأس المجتمع اليمني من أطراف العملية السياسية.

كما كان هناك تطور لافت بخصوص تقارب مكونات الشرعية، برز من خلال لقاء وفد المجلس الانتقالي الجنوبي، بوفد المكتب السياسي للمقاومة الوطنية التابع لطارق

صالح، في سبتمبر/ أيلول 2024، وعلى رأس الوفدين عضوي المجلس الرئاسي عيدروس الزبيدي وطارق صالح، ويتضح من خلال هذا اللقاء الرغبة الدولية والإقليمية لتوحيد الأطراف المحسوبة على الشرعية في مواجهة التصعيد الحوثي، حيث من المتوقع أن يسهِّل هذا اللقاء عودة عمل طارق صالح من عدن، وحضور اجتماعات المجلس القيادي الرئاسي في القصر الرئاسي بعدن، كما أنّ هذا اللقاء قد يؤسس لفتح مكاتب جديدة للمكتب السياسي للمقاومة الوطنية في عدن وحضرموت.

إضافة إلى ذلك، فقد مثل إعلان التكتل الوطني الداعم للشرعية في نوفمبر/ تشرين ثاني 2024، تحولًا إيجابيًا في هذا الملف، حيث يعد هذا التكتل مظلة لكل قوى الشرعية، وفي نجاحه تحريك للعملية الحزبية التي دخلت في حالة من الجمود من بعد الانقلاب الحوثي في 2014، نتيجة أولوية الجانب العسكري، وتغلب القوى المسلحة وهيمنتها على القرار السياسي في الحكومة، ولهذا فإنّ الحراك السياسي يساعد أولًا القوى المسلحة على الاقتراب من العملية السياسية، كما سيدعم موقف الشرعية في الحرب أو السلم.

وفي الشهر نفسه التقى وفد من حزب التجمع اليمني للإصلاح، برئيس المجلس الانتقالي عضو المجلس الرئاسي عيدروس الزبيدي، ولقاءُ رئيس الانتقالي بمكون سياسي سبق وأن حصلت بينهم وبينه مواجهات سياسية وأحيانًا عسكرية يدل على أن هناك جهود دولية بُذلت في هذا المجال، لكن من غير المتوقع أن يؤسس هذا اللقاء لمصالحة بين هذين الطرفين نظرًا للتباينات الكبيرة بين رؤيتي الطرفين للحل السياسي في اليمن.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2024، زار وفد من الأحزاب اليمنية وعلى رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح، الساحلَ الغربي، حيث تُرابط قوات عضو المجلس الرئاسي طارق صالح، كما أعقب ذلك زيارة وفد تابع للمكتب السياسي لطارق صالح إلى مأرب، هذه الزيارات المتبادلة بين قيادات هذه المكونات، جاءت للتأكيد على أهمية توجيه الصراع نحو جماعة الحوثي باعتبارها عدوًا مشتركًا للجميع.

يظهر من خلال هذه التحركات، أن هناك رعاية أمريكية لإعادة توحيد مكونات

الشرعية، ظهر ذلك من خلال الاهتمام الأمريكي بتنسيق عمل الأحزاب والمكونات اليمنية، ودعم توصلهم إلى برنامج سياسي مشترك، ودعوة السفير الأمريكي في اليمن «ستيفن فاجن» التشكيلات اليمنية الموالية للتحالف إلى وضع خلافاتهم جانباً والتوحد لمواجهة بالتحديات، لكن من السابق لأوانه ربما الحديث عن مصالحة شاملة بين هذه المكونات، أو توصلهم لرؤية مشتركة لمستقبل اليمن.

تعثر انعقاد جلسات مجلس النواب

يعد مجلس النواب السلطةَ الشرعية المنتخبة من الشعب والتي لا تزال قائمة إلى الآن، والأصل أن يُجدد انتخاب أعضائه بعد كل ست سنوات لكن بسبب الصراع في اليمن لم يتم ذلك، كما أنّ الأصل في جلسات مجلس النواب أنها دورية، لكن الانقلاب الحوثي أثر على سير عمل المجلس، ولم يتمكن من عقد جلساته الدورية منذ عشر سنوات باستثناء ثلاث جلسات، كانت آخرها في إبريل من العام 2022، وقد كانت هناك مساع في نهاية العام 2024 لعقد جلسات المجلس، لكن ذلك لم يتم، حيث لا يوجد ربما تحمس لدى المجلس القيادي الرئاسي للدفع نحو انعقاد جلسات المجلس.

انفتاح الحكومة الشرعية على روسيا والصين

تسعى الحكومة الشرعية لإقناع المجتمع الدولي بدعم الحكومة الشرعية على الأرض لتحقيق اختراق فعلي ضد جماعة الحوثي، كما تسعى تلك الجهود لتحييد دور روسيا والصين عن التورط في أي فعل مساند لجماعة الحوثي. ولهذا فقد شهد العام 2024 تحركًا خارجيًا موسعًا لقيادة الحكومة الشرعية، أبرزه الانفتاح على روسيا والصين، حيث زار رئيس الوزراء، أحمد عوض بن مبارك روسيا، في فبراير/ شباط 2024. ثم تلا ذلك زيارات متنوعة لقيادات الحكومة الشرعية لعدد من الدول.

جاءت زيارة روسيا فيما يظهر لقطع الطريق أمام مساعي جماعة الحوثي لتطوير علاقتها بروسيا، حيث حاولت الجماعة بناء علاقة متطورة بروسيا، مستفيدة من التناقضات الروسية الأمريكية من جهة، والتقارب الروسي الإيراني من جهة أخرى، وقد زار وفد من

الجماعة برئاسة محمد عبد السلام الناطق باسم الجماعة ورئيس وفدها المفاوض روسيا في نهاية يناير/ كانون الثاني 2024، والتقى الوفد قيادات روسية رفيعة، على رأسها نائب وزير الخارجية الروسي «ميخائيل بوجدانوف»، وذلك ضمن توجهات الجماعة لتعزيز حضورها الخارجي، والاستفادة من فرص الدعم الروسي في مجال السلاح؛ ولهذا تسعى الحكومة الشرعية للحيلولة دون تقدم هذه العلاقة.

كما يظهر أنّ الجانب الروسي إلى الآن على الأقل، يحاول الموازنة بين دوافع علاقته بإيران من جهة، وعلاقته بدول الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، حيث قطعت روسيا في علاقتها بالسعودية شوطًا كبيرًا في الفترات الماضية، خصوصًا في ملف النفط في إطار تحالف «أوبك بلس»؛ ولهذا يبدو أنّ الجانب الروسي لن يتحمس في بناء علاقة متقدمة مع جماعة الحوثي تؤثر على الحكومة الشرعية؛ لإن ذلك سيؤثر بالضرورة على مصالحه مع السعودية.

بخصوص الملف الصيني، فقد كانت السياسة الخارجية الصينية تعيش حالة من التردد، بحكم علاقتها السياسية والاقتصادية والنفطية بإيران من جهة والتي تجعل موقفها السياسي أقرب للحوثيين، ثم علاقتها الاقتصادية بالسعودية من جهة أخرى، وهذا ما يدعوها لتشكيل حالة من التوازن بين كافة الأطراف، ولهذا انعكس هذا الواقع في تعاملها مع أطراف الصراع الرئيسيين في اليمن (الشرعية والحوثي)، وقد بلغ بها الحد إلى استضافة وفود سياسية من جماعة الحوثي في العام 2016، مقابل خمول العلاقة بالشرعية في تلك الفترة.

الموقف الصيني تجاه الحكومة الشرعية تطور أكثر مع صعود رئيس الوزراء الجديد، أحمد عوض بن مبارك، والذي أبدى اهتمامًا ملحوظًا بالموقف الصيني، وقد ظهرت بوادر ذلك من خلال، دعم الصين لموقف الحكومة الشرعية الرافض للتصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر، ودعوة الصين للحوثيين في الثامن والعشرين من مايو/ أيار 2024 إلى وقف التصعيد.

تعتمد الصين في استراتيجيتها الخارجية عمومًا وتجاه اليمن بشكل خاص على المحدد

الاقتصادي أولًا، ولهذا ترى أن ثمة أهدافًا اقتصادية لها في اليمن مرتبطة بالنفط ثم الإشراف اليمني على مضيق باب المندب الذي تعبر منه قرابة 67% من التجارة الصينية إلى أوروبا، كما يعبر منه قرابة 20% مما تستورده الصين من طاقة، إضافة إلى مشروع الحزام والطريق، حيث تمثل اليمن بالنسبة للصين مدخلًا مهمًا إلى أفريقيا، ثم ما يتعلق بإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، حيث تتطلع الصين للعب دور مهم في هذا الملف. أما المحدد الثاني في العلاقة الصينية اليمنية، فهو البعد الإقليمي، وخصوصًا طبيعة العلاقة بين السعودية وإيران، ولهذا فإن جزءًا من أسباب عودة الانفتاح الصيني على الحكومة الشرعية يعود في الأصل إلى الرغبة الصينية في تعزيز العلاقة بالسعودية.

لهذه المحددات، تحرص الصين على الدفع باتجاه الحل السياسي في اليمن، وتسعى إلى تعزيز علاقتها بكل الأطراف، وبالتالي تدعو الأحزاب اليمنية الكبرى للمشاركة في مؤتمرات الحزب الشيوعي في الصين، بما في ذلك حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي زار وفد كبير من قيادته العليا، الصينَ، في يونيو/ حزيران 2024.

تشكيل المجالس السياسية

في التاسع من إبريل/ كانون الثاني 2024، أُشهر في مدينة سيئون المجلس الموحد للمحافظات الشرقية، والذي يضم (حضرموت، المهرة، شبوة، سقطرى)، ثم تلاه إعلان تأسيس مجلس شبوة الوطني، حيث يبدو أنّ السعودية وصلت إلى قناعة بأهمية وجود أصوات أخرى ممثلة للجنوب غير تلك المحسوبة على المجلس الانتقالي، كما يظهر بأنّ الخطاب الدولي كذلك بدأ يتغير باتجاه الاستماع إلى الأصوات الجنوبية الأخرى.

وفي أغسطس/ آب 2024، أُعلن في مدينة مأرب تأسيس «مؤتمر مأرب الجامع»، بحضور قيادات سياسية وعسكرية وشخصيَّات مجتمعية، كما أعلن في يوليو/ تموز 2024، عن تأسيس مجلس الجوف الوطني، بهدف تمثيل أبناء المحافظة، وهناك دعوات لتأسيس مجالس محلية أخرى.

يعول أنصار هذه المجالس أن تشكل مكوناتهم وسيلة ضغط لتحرير المناطق التي تسيطر

عليها جماعة الحوثي، وإعادة النظر في حق هذه المحافظات في السلطة والثروة، وترتيب وضع الجيش من أبناء هذه المحافظات وتحسين وضعهم بما يتناسب مع تضحياتهم.

التباين الحوثي الداخلي

استطاعت جماعة الحوثي تحقيق حالة من الاستقرار في مناطق سيطرتها نتيجة الآلة القمعية التي تستخدمها، لكن لا تزال حالة التباين بين أتباع الحوثي بارزة، وأدت في بعض الأحيان لاشتباكات عسكرية داخلية، ففي التاسع والعشرين من فبراير/ شباط 2024، اندلعت اشتباكات عنيفة بين عناصر حوثية في مدينة صعدة شمالي اليمن، أسفرت عن مقتل 3 مسلحين وإصابة 12 آخرين مِن عناصر إدارة شرطة 22 مايو بجروح، وذلك على خلفية محاولة احتجاز قيادي مِن تيار محمد عبدالعظيم الحوثي[1]، إضافة إلى الحديث عن خلافات حوثية داخلية مع اللواء يحيى عبد الله عيضة الرزامي، وهو رئيس لجنة المفاوضات العسكرية التابعة للحوثيين، والحديث كذلك عن تباين بين جناحين بارزين في الجماعة، الأول يقوده محمد علي الحوثي، عضو المجلس السياسي الأعلى، والثاني يقوده أحمد حامد، مدير مكتب رئيس المجلس السياسي الأعلى.

هذه التباينات الداخلية أثرت فيما يظهر على اتخاذ قرار تشكيل الحكومة، الذي تأجل قرابة عام كامل، ففي أغسطس/ آب 2024، أعلنت جماعة الحوثي، عن تشكيل حكومة جديدة تحت مسمَّى «التغيير والبناء»، برئاسة أحمد غالب ناصر الرهوي، وتكوَّنت الحكومة -غير المعترف بها دوليًّا- من (19) وزيرًا.

ثانيًا: الملف العسكري والأمني

هناك هدنة غير معلنة في اليمن، منذ العام 2022، وكان الهدف منها التوصل إلى حل سياسي، لكن ذلك لم يتم إلى الآن، وبناء على ذلك، لا تزال الجبهات العسكرية الداخلية في حالة من الهدوء الحذر، المصحوب أحيانًا ببعض المناوشات المتقطعة، إضافة إلى التصعيد العسكري في البحر الأحمر.

(1) عالم دين زيدي مناوئ لعبد الملك الحوثي، ويزعم أن الأفضلية له ولأتباعه.

التصعيد الحوثي في البحر الأحمر

تواصلت في العام 2024، الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن، ففي العاشر من يناير/ كانون الثاني 2024، شنت جماعة الحوثي هجومًا جديدًا على ممرات الشحن الدولية في البحر الأحمر، أسقطت القوات الدولية مِنها 18 طائرة مسيرة وصاروخين كروز وصاروخًا باليستيًا، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه، أصيبت سفينة تجارية بريطانية تحمل شحنة مِن النفط الخام بصاروخ أطلقه الحوثيون قبالة السواحل اليمنية، ما أدى إلى نشوب حريق في السفينة، ولم يُصب طاقم السفينة بأذى. كما تسبب هجوم الحوثيين على سفينة «روبيمار»، في 18 فبراير/ شباط 2024، والتي تحمل 41 ألف طن مِن الأسمدة، بأضرار جسيمة، وتسرب نفطي بطول 29كم، والذي انتهى بغرقها في الثاني من مارس/ آذار2024. ثم توالت بعد ذلك الهجمات الحوثية في البحر الأحمر.

تسببت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر في انخفاض بنسبة 90 % في شحن الحاويات عبر المنطقة بين ديسمبر/كانون الأول وفبراير/شباط 2024، كما أثرت الهجمات، على 65 دولة، وأجبرت 29 شركة كبرى للطاقة والشحن على تغيير مساراتها، مما أدى إلى زيادة التكاليف بشكل كبير، وإضافة ما يقرب من 11 ألف ميل بحري لكل رحلة، الأمرر الذي أدى إلى زيادة تقدر بنحو مليون دولار في تكاليف الوقود لكل رحلة[1].

في العشرين من يناير/ كانون الثاني 2024، كشفت وكالة رويترز عن إشراف إيران و«حزب الله» على هجمات الملاحة في البحر الأحمر، وذلك بعد حصول الحوثيين على طائرات مسيرة، وصواريخ «كروز» مضادة للسفن، وصواريخ باليستية، وصواريخ متوسطة، تستخدم في الهجمات[2].

استطاع الحوثي من خلال تدخله في البحر الأحمر، إعادة تسويق نفسه داخليًا وخارجيًا،

(1) الجزيرة، تراجع شحن الحاويات بنسبة 90٪ بسبب هجمات الحوثيين بالبحر الأحمر، 15/6/ 2024، https://linksshortcut.com/jWZWo

(2) Reuters، Iranian and Hezbollah commanders help direct Houthi attacks in Yemen، 202024/01/، https://linksshortcut.com/xbEuq

وانعكس هذا على سمعته السياسية لدى تيار شعبي واسع مؤيد لفلسطين، وأضفى ذلك للحضور الحوثي زخمًا كبيرًا داخليًا وخارجيًا، حيث تعززت علاقته ببعض الدول مثل عمان وروسيا، وعلى الرغم من الموقف الدولي المعلن ضد الحوثي، فإن أداءه العسكري في البحر الأحمر لم يتوقف إلى الآن.

موقف الحكومة الشرعية من التصعيد في البحر الأحمر

ترى الحكومة الشرعية أنّ «موقف اليمن ثابت ومبدئي في دعم نضال الشعب الفلسطيني، لاستعادة أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف»، وقال وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، في مقابلة مع الجزيرة نت، إنّ المطلوب عربيًا تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة هو «التوحّد والتلويح بخطوات تصعيدية إذا لم يتوقف العدوان والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة»، كما يرى الوزير اليمني، أن ما تقوم به جماعة الحوثي من هجمات في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب «قرصنة تستهدف الملاحة الدولية»، وتقدّم خدمة للأجندة الإيرانية، وأنها «متاجرة بمآسي الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة»، وتهدف الجماعة من وراء ذلك إلى «غسل جرائمها بحق الشعب اليمني»[1].

ردود فعل المجتمع الإقليمي والدولي من التصعيد الحوثي في البحر الأحمر

في الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني 2024، اعتمد مجلس الأمن قرارًا يدين استهداف الحوثيين للسفن في البحر الأحمر، مطالبًا بوقف الهجمات فورًا، كما أعادت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيف جماعة الحوثي «منظمة إرهابية»، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ خلال 30 يومًا، من تاريخ صدوره في السابع عشر من يناير/ كانون الثاني 2024، وعلى أن تدرس «واشنطن» إلغاء التصنيف إذا توقفت الهجمات في البحر الأحمر. وفي مايو/ أيار 2024، صنفت الحكومة الأسترالية جماعة الحوثي منظمة إرهابية.

(1) معمر الإرياني، ندعم فلسطين وهذا موقفنا من هجمات الحوثيين، 2024/3/21، https://linksshortcut.com/yNaNr

بعد ذلك تصاعدت العقوبات الأمريكية على جماعة الحوثي، حيث فرضت الولايات المتحدة في الثاني عشر من يناير/ كانون الثاني 2024، عقوبات جديدة على شركتين في «هونج كونج» والإمارات العربية المتحدة، لدعمهما الحوثيين في اليمن؛ حيث تقوم الشركتان بشحن سلع إيرانية نيابة عن شبكة تمويل حوثية مدعومة مِن «فيلق القدس» الإيراني. ثم توالت العقوبات الأمريكية ضد الشركات الموالية للحوثيين، وتلك التي تستخدم لنقل سلع إيرانية لصالح الحوثيين.

شنت الولايات المتحدة وبريطانيا عدة ضربات جوية، لا تزال متواصلة حتى كتابة هذا التقرير، كما فرضتا عقوبات على قيادات حوثية، وشركات تابعة وأخرى مقربة من جماعة الحوثي، لكن الذي يظهر أن الضربات الأمريكية والبريطانية فقدت عنصر المفاجأة والفاعلية، مما ساعد جماعة الحوثي على ترتيب وضعها العسكري في الميدان، بحيث لا تؤثر الضربة على العنصر البشري والمعدات العسكرية، ومع هذا فإنّ الضربات ظهرت كرسالة ردع، نظراً لنطاقها الواسع حيث شملت أغلب المحافظات التي تسيطر عليها الجماعة.

في المقابل حذرت روسيا الاتحادية في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2024، مِن تداعيات الهجمات الأمريكية والبريطانية المتكررة على اليمن، لأنها ستؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني، وستؤثر سلبًا على العملية السياسية لوقف الحرب. كما نددت إيران بشدة بالهجمات الواسعة التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على مواقع للحوثيين، واصفة إياها بأنها «مغامرة تنتهك القواعد الدولية المتعارف عليها، وتنتهك السيادة اليمنية»[1].

بدا الموقف الإقليمي قلقًا من توسع دائرة الحرب، لعدم رغبته في التورط في الصراع مرة أخرى، وخاصة السعودية وعمان؛ لأنها أثرت بشكل مباشر على مساعيهما لتثبيت السلام في اليمن. أما الموقف الإماراتي وإن لم يؤيد الضربة صراحة لكنه أكد على أهمية

(1) العربي الجديد، ضربات أميركية بريطانية تستهدف الحوثيين مجدداً.. وإيران تدين، 2024/2/25، https://linksshortcut.com/ZkraX

محافظة الدول «على أمن المنطقة ومصالح دولها وشعوبها ضمن أطر القوانين والأعراف الدولية»[1]. كما حذرت مصر من التصعيد العسكري، حيث أعرب وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في الأول من فبراير/ شباط 2024، عن قلق بلاده مِن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، محذرًا مِن توسع الصراع في المنطقة، وتأثيره على حركة الملاحة الدولية[2].

الضربات الإسرائيلية لليمن

في يوليو/ تموز 2024، أعلنت جماعة الحوثي تبنيها انفجار مسيرة مفخخة في تل أبيب، قرب السفارة الأمريكية، وأكدت هيئة البث الإسرائيلية أن الهجوم نتج عن سقوط هدف جوي، أسفر عن مقتل إسرائيلي، وإصابة ثمانية آخرين. بعدها استهدف الطيران الإسرائيلي، عددًا من المؤسسات الحيوية في الحديدة وصنعاء، منها ميناء الحديدة، ومحطة الكثيب الكهربائية، ومقر شركة النفط فرع الحديدة، والشرطة العسكرية، ومقر المؤسسة الاقتصادية بالحديدة، ومصار صنعاء، كما استهدف الكيان الإسرائيلي أهدافًا مدنية أخرى في سبتمبر وديسمبر.

وقد سارعت الحكومة اليمنية إلى إدانة العدوان الإسرائيلي، محملة الكيان الصهيوني مسئولية تعميق الأزمة الإنسانية، محذرة ميليشيات الحوثي والنظام الإيراني مِن تحويل اليمن لساحة حرب[3].

يظهر أن الهدف من الضربات الإسرائيلية إرسال رسالة ربما بأنّ كل الأهداف مشروعة في الاستراتيجية الإسرائيلية التي لا تفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، كما يتضح أن الجانب الإسرائيلي يريد أن يستعيد جزءًا من هيبته التي تضررت في غزة من خلال هذه

(1) سي إن إن عربي، خارجية الإمارات تصدر بيانا بعد الضربات الأمريكية- البريطانية على الحوثيين في اليمن، 2024/1/12، https://linksshortcut.com/ZGzhH

(2) سي إن إن عربي، سامح شكري: مصر لديها قلق بالغ من نتيجة العمليات العسكرية في جنوب البحر الأحمر، 2024/2/1، https://linksshortcut.com/XOGdc

(3) موقع الخارجية اليمنية، الحكومة تدين العدوان الاسرائيلي الجديد على مدينة الحديدة، 2024/9/30، https://linksshortcut.com/jqlVt

الضربة، بغض النظر عن طبيعة الاستهداف.

التصعيد في جبهات القتال الداخلية

على الرغم من وجود هدنة غير معلنة بخصوص جبهات القتال الداخلية، فإن المناوشات العسكرية تتكرر بين كل فترة وأخرى، ففي التاسع عشر من يناير/ كانون الثاني 2024، صدّ الجيش الوطني، التابع للحكومة الشرعية، هجمات متفرقة شنتها جماعة الحوثي، في محافظات تعز والجوف وشبوة ومأرب، وقد سقط في الهجوم قتلى وجرحى مِن الطرفين، وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه شنت جماعة الحوثي هجومًا جديدًا، استهدف مواقع لقوات الجيش الوطني في الجبهة الغربية في تعز، كما صدَّت قوَّات الجيش الموالية للحكومة الشرعية في الثالث والعشرين من مارس/ آذار 2024، هجومًا لجماعة الحوثي في جبهة مأرب، ما أوقع (8) قتلى مِن عناصر مليشيا جماعة الحوثي، أثناء تسللهم باتِّجاه مواقع الجيش. إضافة إلى ذلك، فقد أحبطت قوات الجيش اليمني في شهر إبريل/ نيسان 2024، (5) هجمات للحوثيين على مواقعها في جبهات مختلفة بمحافظة تعز، في ظرف أسبوع فقط، كما تصدت لهجمات مدفعية وقصف استهدف المدنيين، في ظل تصعيد حوثي جديد. ثم تتابعت الهجمات بين أطراف الصراع حيث لا يمر شهر تقريبًا دون وجود هذه المناوشات[1].

الاستعدادات العسكرية لأطراف الصراع

برزت الاستعدادات الحكومية من خلال زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، إلى مدينة مأرب، في إبريل/ نيسان 2024، وذلك في زيارة تفقدية هي الأولى للمحافظة منذ توليه منصب الرئاسة؛ وقد عقد «العليمي» على إثرها اجتماعًا لقيادة السلطة المحلية في المحافظة، ولقاءات أخرى مع القيادات العسكرية والأمنية، واطلع على أوضاع النازحين في المحافظة، كما زار محافظة تعز في أغسطس/ آب 2024، وهي أول زيارة له إلى تعز منذ توليه السلطة، إضافة إلى زيارة رئيس الوزراء أحمد عوض

(1) مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، الإحاطة الشهرية، https://linksshortcut.com/qFdzl

بن مبارك، إلى مأرب في سبتمبر/ أيلول 2024، ولقاءات وزير الدفاع محسن الداعري في الشهر نفسه بالدبلوماسيين العرب والأجانب، واللقاءات المكثفة لمسؤولي الشرعية السياسيين والعسكريين في ديسمبر/ كانون الأول 2024، في العاصمة السعودية الرياض.

في المقابل أعلنت جماعة الحوثي في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، تنفيذ مناورات عسكرية في الساحل الغربي، تحاكي «حرب المدن»، إضافة إلى تكثيف التدريب العسكري، والحديث عن إعادة توزيع القوات والمعدات العسكرية بين عدد من المدن اليمنية، وإعادة بناء الخنادق العسكرية. حيث تشير هذه الاستعدادات من قبل الأطراف المحلية إلى احتمالية تجدد المواجهات العسكرية، وعودة الحرب مجددًا.

تصعيد المجلس الانتقالي ضد الحكومة الشرعية

في يناير/ كانون الثاني 2024، منعت قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًا، قوات «درع الوطن»[1] من التقدم باتجاه المكلا بحسب توجيهات رئاسية ومحلية، كما هددت الهيئة التنفيذية للمجلس الانتقالي فرع حضرموت بالتصعيد، ودعت أبناء المحافظة لرفض استقدام أي قوات إلى ساحل حضرموت «ومؤازرة قوات النخبة الحضرمية، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف إضعافها وإسقاطها والتعدي على صلاحياتها في حماية وتأمين مدينة المكلا ومديريات الساحل»[2]، وقد أظهر هذا الرفض وعودة قوات درع الوطن إلى مواقعها الأولى؛ حجم تحدي قوات الانتقالي لقرارات الحكومة الشرعية. كما كشف هذا التصعيد عن تسابق سعودي إماراتي نحو حسم ملف المكلا، حيث تسعى السعودية أن تكون صاحبت اليد العليا في حضرموت، فيما تدفع الإمارات نحو حسم المكلا لصالحها، من خلال تهديدات الانتقالي المتكررة بتأسيس تشكيلات عسكرية جديدة في سيئون والمهرة.

وفي أغسطس/ آب 2024، أقدم مسلحون تابعون للقيادي الانتقالي وعضو المجلس

(1) قوات عسكرية حديثة مدعومة سعودياً، أنشأها الرئيس رشاد العليمي بقرار جمهوري في 2023/1/29، يقودها العميد بشير سيف قائد غُبَيْر الصبيحي، ويغلب عليها الطابع السلفي.
(2) الأحقاف نت، انتقالي حضرموت يعبر عن رفضه لاستقدام قوات إلى ساحل حضرموت، 2024/1/17، https://linksshortcut.com/FQIwK

الرئاسي أبو زرعة المحرمي، على اقتحام مبنى تابع لرئاسة الجمهورية، في إطار خلافات رئاسية، وفي الشهر نفسه أوقفت قوات تابعة للانتقالي فعاليةً شبابية في عدن، ومنعت دخول المشاركين إلى الندوة التي نظمَّها المعهد الديمقراطي الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما سيطرت قوات عسكرية تابعة للانتقالي على مداخل القصر الرئاسي بعدن في ديسمبر/ كانون الأول 2024، على إثر مطالبات رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، بتعيين نواب للوزراء تابعين للمجلس الانتقالي.

في سقطرى شجّعت عودة مندوب الإمارات في سقطرى، خلفان المزروعي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، المجلسَ الانتقالي على المطالبة بإعلان الحكم الذاتي في سقطرى، حيث طالبت مجموعات تابعة للانتقالي في ديسمبر/ كانون الأول 2024، بإعلان الحكم الذاتي، وتطبيق هذا الإعلان معناه تحويل سقطرى إلى جزيرة مغلقة لصالح الإمارات، وإنهاء ما تبقى من حضور للحكومة الشرعية أو القوات التابعة للسعودية هناك.

التصعيد القبلي في حضرموت

شهدت محافظة حضرموت تصعيدًا سياسيًا منذ يوليو/ تموز 2024، قاده حلف قبائل حضرموت، وقد تطور الحراك من مطالب شعبية خدمية إلى حراك سياسي، يطالب بحق أبناء المحافظة في السلطة والثروة، ويهدد بالسيطرة على منابع النفط، وينشر مسلحيه في عدد من النقاط في حضرموت، ويدعو الموظفين للإضراب، كما أعلن رئيس حلف قبائل حضرموت، عمرو بن حبريش، في الخامس والعشرين من ديسمبر 2024، قرارًا بتشكيل ما يسمى بقوات حماية حضرموت.

توسع التشكيلات المسلحة غير الرسمية يؤدي بلا شك إلى تأزيم الوضع السياسي والعسكري، وقد كانت حضرموت من أكثر المحافظات استقرارًا في الفترات الماضية، لكن التصعيد الأمني قد يؤثر على مستقبل هذه المحافظة، ومن الملاحظ كذلك، أنّ التشكيلات العسكرية غير الرسمية، والحراك السياسي في اليمن، غالبًا ما تقف خلفه قوى إقليمية بشكل لا يخفى على أي متابع، باستثناء أزمة حلف قبائل حضرموت الحالية،

التي لم تتضح بعد خلفيتها الإقليمية، وسط اتهام لبعض منتسبيها بتلقي دعم عماني.

كذلك، من المتوقع تنامي هذا الحراك، خصوصًا أنّ القوات العسكرية هناك لا تحبذ إلى الآن على الأقل، أن تتصادم مع مسلحي القبائل، وهذا ما سهل لتحالف القبائل إيقاف المقطورات القادمة من حقول النفط والغاز، والتأثير على الحركة الاقتصادية في المحافظة.

إعلان جهازي أمن الدولة ومكافحة الإرهاب

في الرابع من يناير/ كانون الثاني 2024، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، قرارًا جديدًا بإنشاء جهاز استخباراتي مركزي أطلق عليه «جهاز أمن الدولة»، ودمج فيه جهازا الأمن السياسي والقومي، كما صدر قرار آخر بتأسيس «جهاز مكافحة الإرهاب»، برئاسة القيادي الجنوبي شلال علي شايع. هذه القرارات مهمة وبناءة لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية للدولة، لكن دخول التوازنات المناطقية والإقليمية والدولية فيها يجعلها أسيرة لهذه التوازنات، فعمليًا لا يزال جزء من الإشكال قائمًا، حيث يظهر أنه لم يتم التوافق إلى الآن على قيادة جهاز أمن الدولة.

عودة نشاط القاعدة

في العاشر من مارس/ آذار 2024، أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وفاة زعيمه البارز «خالد بن عمر باطرفي»، وتعيين «سعد بن عاطف العولقي» زعيمًا جديدًا للتنظيم. ولم يكشف التنظيم عن ملابسات وفاة باطرفي، ويظهر أنّ العولقي تسلم قيادة التنظيم بشكل غير معلن منذ فترة سابقة لتاريخ وفاة الزعيم السابق للتنظيم خالد باطرفي في مارس 2024؛ لأنّ باطرفي كان يعاني من مرض خبيث منذ فترة طويلة حسب الرواية المُرجحة لسبب وفاته. بناء على ذلك، هناك عودة ملموسة لنشاط تنظيم القاعدة، وسط حديث عن تنسيق بينه وبين جماعة الحوثي.

ثالثًا: الملف الاقتصادي

الملف الاقتصادي أحد أهم أدوات الصراع بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، وتتجلى مظاهره من خلال الصراع النفطي والصراع المصرفي. حيث يعد النفط أحد أهم الموارد اليمنية، وقد كانت الموازنة العامة للدولة تعتمد عليه بنسبة 75%، وقد انعكس منع تصدير النفط[1] على أداء الحكومة الشرعية بشكل كبير، حيث قال محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد المعبقي، في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، إن اليمن فقد أكثر من (6) مليارات دولار من موارده، خلال (30) شهرًا، بسبب توقف صادرات النفط والغاز، نتيجة هجمات الحوثيين[2]. وقد برزت آثار ذلك من خلال تدهور أسعار العملة، وتأخر توفير الوقود لمحطات الكهرباء، وتأخر دفع مرتبات موظفي الحكومة.

في إبريل/ نيسان 2024، أصدر البنك المركزي في صنعاء عملة معدنية جديدة من فئة (100) ريال، وذلك بديلًا للعملة الورقية التالفة، في المقابل رفض البنك المركزي في عدن هذه الخطوة معتبرًا إياها غير قانونية، وواصل البنك المركزي في صنعاء إجراءاته المصرفية التي تهدف إلى تدمير القطاع المصرفي؛ من خلال الاستيلاء على مقدرات البنوك والمؤسسات المالية، وتقسيم الاقتصاد، ومنع تداول العملة الوطنية الجديدة الصادرة من عدن، إضافة إلى نهب الأموال ومصادرة العملات، وإجبار البنوك على بيع العملات الأجنبية بسعر منخفض.

هذه الآثار السلبية أجبرت البنك المركزي في عدن إلى إيقاف التعامل مع ستة من أكبر البنوك التي تقع مقراتها الرئيسية في صنعاء، وذلك في مايو/ أيار 2024، لعدم امتثالها لقراره بنقل مقراتها إلى عدن، كما أقدمت الحكومة الشرعية في الشهر الذي يليه، على قرار آخر يقضي بنقل أنشطة وإيرادات شركة الخطوط الجوية فورًا من صنعاء إلى

(1) بدأ توقف تصدير النفط في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، بعد هجمات شنها الحوثيون على ميناء النشيمة وميناء قنا في محافظة شبوة، وميناء الضبة بمحافظة حضرموت، وذلك لمنع الحكومة من تصدير النفط، مطالبة بحصتها من النفط.
(2) المصدر أونلاين، المعبقي: اليمن فقد 6 مليارات دولار في 30 شهراً بسبب توقف صادرات النفط والغاز، 2024/10/24، https://linksshortcut.com/oSpSW

العاصمة عدن أو الخارج، لحماية أصولها مِن جماعة الحوثي، وذلك بعد تجميد أرصدة الشركة في صنعاء البالغة أكثر مِن (100) مليون دولار. إضافة إلى ذلك فقد أصدر البنك المركزي في عدن، في يونيو/ حزيران 2024 قرارًا بوقف شبكات الحوالات المالية المحلِية غير المرتبطة بالبنوك والشركات، وأمر بتصفية العمليات المعلقة فيها خلال (15) يومًا، مع إلزام الجميع باستخدام شبكة موحدة للتحويلات المالية اعتبارًا مِن تاريخ القرار.

يسعى مركزي عدن للتحكم في العملية المصرفية في البلاد، من خلال ربط التعامل المالي معه مباشرة أو عبر البنوك والمصارف المصرح لها منه فقط، وذلك لضمان الاطلاع على الحركة المالية في اليمن، وعدم وصول أموال داخلية أو خارجية لجماعة الحوثي، وعليه، فإنّ هذا القرارات كانت من أجرأ القرارات التي تُقدم عليها الحكومة الشرعية، وكان يمكن أن تؤثر على الوضع الاقتصادي على جماعة الحوثيين.

في المقابل، قامت جماعة الحوثي باختطاف أربع طائرات للخطوط الجوِية اليمنية من مطار صنعاء، بما في ذلك طائرة كانت تقوم بنقل الحجاج مِن جدة إلى صنعاء. كما هدد زعيم جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، في يوليو/تموز 2024 بقصف مطار الرياض، واستهداف البنوك السعودية، مُتهمًا المملكة بتنفيذ الأجندة الأمريكية وتجويع اليمنيين، وأن الرد سيكون بالمثل.

في الشهر نفسه أعلن مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» عن اتفاق جديد لخفض التصعيد بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي بشأن القطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية، يتضمن إلغاء القرارات ضد البنوك، واستئناف وزيادة رحلات طيران اليمنية، ومعالجة التحديات المالية والفنية.

هذا التراجع من قبل الحكومة عن قراراتها المصرفية ضد جماعة الحوثي مثّل انتصارًا جديدًا للحوثي، الذي لم يتنازل عن شيء من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها ضد الحكومة الشرعية، كما يعد تفريطًا من الحكومة الشرعية بواحدة من أهم الأوراق التي

تمتلكها، وقد مثّل صدمة لدى أنصار الشرعية على كل المستويات. ويظهر أنّ أحد دوافع هذه التراجع هو الهروب السعودي من تجدد المواجهات المسلحة مع جماعة الحوثي، التي تَتهم السعودية بالوقوف خلف قرارات الحكومة الشرعية، ولأن أي تجدد للمواجهة، سيعيد السعودية إلى نقطة الصفر كطرف في الحرب، بعد أن قطعت مسافة في تعريف نفسها كوسيط.

عمومًا، فقد كان للصراع الاقتصادي انعكاسه السلبي على قيمة الريال اليمني، ففي العام 2024، سجل الريال اليمني تراجعًا كبيرًا أمام العملات الصعبة لأول مرة منذ عام 2021م، حيث بلغ سعر الدولار الواحد في السابع من فبراير/ شباط 1،692 ريالًا للبيع، و1.680 ريالًا للشراء، فيما بلغ سعر الريال السعودي 445 ريالًا للبيع، و442 ريالًا للشراء، ثم توالى بعد ذلك انهيار الريال اليمني حيث بلغ في 30 ديسمبر/ كانون الثاني 2024، سعر الدولار الواحد 2053 ريالاً، وبهذا فقدت العملة اليمنية أكثر من ثلث قيمتها خلال الثلاث السنوات الماضية.

رابعًا: مستقبل الصراع في اليمن

يـزداد ملف الصراع في اليمن تعقيدًا بسبب تعدد الأطـراف المحليين والإقليميين والدوليين، ورؤاهم المتعددة لحل الصراع في اليمن، ففي الوقت الذي يسعى فيه المبعوث الأممي لبناء خارطة طريق بين طرفي الصراع (الشرعية والحوثي)، يتصاعد الحديث الأمريكي عن توحيد أطراف الشرعية ثم توحيد القرار العسكري، وهذا التحرك يأتي ربما في إطار الضغط على جماعة الحوثي للخضوع لعملية السلام، وتقديم تنازلات مقبولة، كما يبدو أنّ السعودية إلى الآن غير متحمسة لأي عملية عسكرية غير مضمونة، نظرًا للضغوطات التي مارستها القيادات الأمريكية على السعودية خلال مرحلة الحرب، كما أنّ السعودية قد قطعت مسافة من التفاهمات مع إيران والحوثيين، ولا تريد العودة إلى الوراء دون ضمانات حقيقية، وهذه المؤشرات تجعل خيار المواجهة العسكرية ربما مستبعدًا على الأقل على المدى القريب.

في المقابل، ربما يراد من خلال هذه الضغوط دفع الحوثي نحو السلام، وهذا ما ترجوه السعودية، لكن الحوثي ربما لن يستسلم بمجرد الضغط السياسي، وقد عُرف الحوثي سابقًا بتنصله عن كثير من الاتفاقيات المحلية والإقليمية، والاستعداداتُ العسكرية الحوثية خلال الفترات الماضية توحي بتغليب خيار المواجهة العسكرية بالنسبة للحوثي، حيث كثف الحوثي من حضوره العسكري في خطوط التماس وفي محافظة الحديدة، وأخذ في إنشاء المتارس والخنادق العسكرية، كما أن الحوثي استفاد من فترة الهدنة السابقة، وأعاد ترتيب نفسه ماديًا ومعنويًا لهذه المرحلة، إضافة إلى مساعي إيران وقوات الحوثي من خلال هذه الاستعدادات لاستعادة جزء من الهيبة الإيرانية التي تعثرت في لبنان وسقطت في سوريا.

بناء على ذلك، يظهر أنّ خيار السلم أو الحرب في اليمن لم يعد خيارًا يمنيًا صرفًا، حيث يتداخل فيه المحلي بالإقليمي والدولي، وربما أنّ العامل الأكثر ترجيحًا في الوقت الحالي، هو العامل الدولي، نتيجة تحول اليمن إلى ساحة حرب مفتوحة لتصفية الحسابات المختلفة.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو ماردين/تركيا	جامعة ابن خلدون اسطنبول/تركيا	جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول / تركيا	جامعة نجم الدين اربكان قونيا / تركيا

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023